

قياس مستوى المعرفة الضريبية ومحدداته - دراسة عن مكلفي ضريبة الدخل المقطوع في مدينة دمشق -

Measuring Tax Knowledge and its Determinants

- A Study on Individual Income Taxpayers in Damascus City-

رسالة أعدت في إطار استكمال مستلزمات الحصول على درجة الماجستير في
الاقتصاد وإدارة الأعمال الدولية

إعداد الطالب

نور محمد المحسن العمارين

إشراف

الدكتور معاذ الشرفاوي الجزائري

العام الدراسي 2021م – 1442هـ

قياس مستوى المعرفة الضريبية ومحدداته - دراسة على مكلفي ضريبة الدخل المقطوع في مدينة دمشق -

Measuring Tax Knowledge and its Determinants

- A Study on Individual Income Taxpayers in Damascus City-

رسالة أعدت في إطار استكمال مستلزمات الحصول على درجة الماجستير في
الإقتصاد وإدارة الأعمال الدولية

إعداد الطالب

نور محمد المحسن العمارين

إشراف

الدكتور معاذ الشرفاوي الجرائلي

العام الدراسي 2021م – 1442هـ

المدقق اللغوي: آلاء شمس الدين

إجازة في اللغة العربية وآدابها-جامعة دمشق-٢٠١٢

قرار لجنة الحكم

اسم الباحث: نور عبد المحسن العمارين

عنوان البحث:

قياس مستوى المعرفة الضريبية ومحدداته

- دراسة على مكلفي ضريبة الدخل المقطوع في مدينة دمشق-

قدم هذا البحث لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد وإدارة الأعمال الدولية من المعهد العالي للتنمية الإدارية

لجنة المناقشة والحكم:

الاسم	التخصص	التوقيع
د. معاذ الشرفاوي الجزائري جامعة دمشق	المدرس في قسم اقتصاد الأعمال وإدارة الأعمال الدولية المعهد العالي للتنمية الادارية الاختصاص: التقييم الاقتصادي والمالية العامة	
د. سمر قبلان جامعة دمشق	المدرس في قسم إدارة الموارد البشرية المعهد العالي للتنمية الادارية الاختصاص: تنمية الموارد البشرية	
د. أحمد صهيوني جامعة دمشق	المدرس في قسم اقتصاد الأعمال وإدارة الاعمال الدولية المعهد العالي للتنمية الادارية الاختصاص: إدارة مالية	

تاريخ المناقشة: في تمام الساعة / ١,٣٠ / الواحدة والنصف ظهرا من يوم الثلاثاء في ٢٣/١١/٢٠٢١م في القاعة الرابعة في مبنى المعهد العالي للتنمية الادارية.

آية قرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنَّمَا أَدَّبْتُ الْقُرْآنَ عَلَىٰ مَا أَمَرْتُ بِهٖ فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ عَلَيْهِ مُعْزَمُونَ ۚ

الإهداء

إلى من أعجز أن أوفيهما حقهما و أدين
لهما بكل ما أنعم الله عليّ.....أبي وأمي.

إلى سندي وعوني في السراء والضراء
وبسمتي في الحياة أخي وأختي.

إلى كل صديق وقريب وقف إلى جانبي
وقدم لي المساعدة والعون لإتمام هذه
الدراسة.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بحمده تتم النعم أن وفقني وأعانني وأمدني بالعزم والإرادة لإنجاز هذا العمل المتواضع، وأسأله تعالى أن يجعله علماً ينتفع به

وأقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، الذين علموني ودرسوني ومعدوا لي طريق العلم والمعرفة، فكان لهم الفضل في وصولي لهذه المرحلة

كما أقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من مد لي يد العون والمساعدة في سبيل إتمام هذا البحث كل باسمه ولقبه، وأخص بالشكر الدكتور معاذ الشرفاوي الجزائري الذي سخر وقته وجهده وعلمه لتذليل الصعاب وتخطي العقبات للوصول بهذا العمل إلى المستوى العلمي اللائق، كما أقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة الحكم لقبولهم مناقشة هذه الرسالة وتقييمها، وأمل أن تكون بالمستوى المطلوب الذي يليق بجامعة دمشق.

والشكر موصول إلى الكادر التدريسي والإداري في المعهد العالي للتنمية الإدارية.

ولا أنسى أن أقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان لكل شخص أحاطني بالاهتمام وقدم المشورة والنصيحة، ولأسرتي التي تحملت انشغالي وشغفي في التحصيل العلمي كل الحب والتقدير. وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل ما قدمت من جهد خالصاً لوجهه الكريم

الباحث

نور العمارين

قياس مستوى المعرفة الضريبية ومحدداته

دراسة عن مكلفي ضريبة الدخل المقطوع في مدينة دمشق

إعداد: نور عبد المحسن العمارين

إشراف: الدكتور معاذ الشرفاوي الجزائري

الملخص

هدف البحث إلى قياس مستوى المعرفة الضريبية لدى المكلف العادي، وتحديد العوامل المؤثرة في مستوى المعرفة الضريبية، وتحديد السبل الممكنة لرفع مستوى المعرفة الضريبية، فضلاً عن تحديد طبيعة العلاقة بين مستوى المعرفة الضريبية وبين الموقف الضريبي للمكلف العادي.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد ضم مجتمع الدراسة مكلفي الدخل المقطوع في سورية خلال عام ٢٠٢٠، تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة (٣٢٥) استبانة تم جمع الاستبانات بحيث تم استرداد (٣١٩) استبانة، صالحة للتحليل وقد تم تحليل النتائج واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار الرابع والعشرين باستخدام اختبار $one\ sample\ t\ test$

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود فروق جوهرية ذات دلالة معنوية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لكل من متغير عدد العمال، ومتغير الخبرة، والمستوى التعليمي والجنس، وعدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة معنوية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لكل من متغير الوضع العائلي، متغير العمر، متغير المركز الوظيفي.

الكلمات المفتاحية: المعرفة الضريبية، الموقف الضريبي.

Measuring Tax Knowledge and its Determinants

- A Study on Individual Income Taxpayers in Damascus City-

Author: *Nour Abdul Mouhsen Alam'mareen*

Supervisor: *Moaz Alsherfawi Aljazaerli*

ABSTRACT

The aim of the research is to measure the level of tax knowledge of the ordinary taxpayer, determine the factors affecting the level of tax knowledge, and identify possible ways to raise the level of tax knowledge, as well as determine the nature of the relationship between the level of tax knowledge and the tax position of the ordinary taxpayer. The study followed the descriptive analytical approach, and the study community included lump-sum income taxpayers in Syria during the year 2020. The questionnaire was relied on as a tool for data collection. The number of distributed questionnaires reached (325) questionnaires. The questionnaires were collected so that (319) questionnaires were retrieved, valid for analysis. Analysis of the results and testing of hypotheses using the statistical program SPSS 24th edition, using the one sample t test

The study found a number of results, the most important of which are: the presence of significant differences with a moral significance for the level of tax knowledge attributed to each of the variable number of workers, the variable of experience, educational level and gender, and the absence of significant differences of significant significance to the level of tax knowledge due to each of the variable family status, variable Age, career status variable.

Key words: tax knowledge, tax attitude.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
آية قرآنية	أ
الإهداء	ب
الشكر	ج
الملخص باللغة العربي	د
الملخص باللغة الانكليزي	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ح
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	١
١.١ المقدمة	٢
٢.١ مشكلة البحث	٢
٣.١ الأهمية العلمية والعملية للبحث	٣
٤.١ أهداف البحث	٤
٥.١ منهجية وحدود البحث	٤
٦.١ فرضيات البحث	٤
٧.١ الدراسات السابقة	٥
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والقانوني للنظام الضريبي	١٧
المبحث الأول: ماهية الضرائب	١٩
١.١.٢ تعريف الضريبة	١٩
٢.١.٢ خصائص الضريبة	٢٠
٣.١.٢ الأساسي القانوني للضريبة	٢٢
٤.١.٢ القواعد الأساسية للضريبة	٢٤
٥.١.٢ أهداف الضريبة	٢٧
المبحث الثاني: النظام الضريبي في سوريا	٣٠
١.٢.٢ وعاء الضريبة	٣٠
١.١.٢.٢ الضرائب الوحيدة والضرائب المتعددة	٣١
٢.١.٢.٢ الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة	٣٢
٣.١.٢.٢ الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال	٣٣
٢.٢.٢ الضريبة على الدخل	٣٤
٢.٢.٢.١ خصائص الدخل	٣٤
٢.٢.٢.٢ أساليب فرض ضريبة الدخل	٣٥
٢.٢.٣ الضرائب النوعية	٣٥
٢.٢.٣.١ الضرائب على ريع رؤوس الأموال المتداولة	٣٦
٢.٢.٣.٢ الضرائب على غير المقيمين	٣٦
٢.٢.٣.٣ الضرائب على الرواتب والأجور	٣٦
٢.٢.٣.٤ الضرائب على أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية: " الأرباح الحقيقية، الدخل المقطوع"	٣٧

٣٧	المبحث الثالث: ضريبة أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية فئة مكلفي الدخل المقطوع
٣٧	٣،١. مكلفي ضريبة أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية فئة مكلفي الأرباح الحقيقية
٣٩	٢.٣ فئة مكلفي الدخل المقطوع
٤٠	٣،٢،١. دورة تصنيف مكلفي ضريبة الدخل المقطوع وأسس تكليفهم
٤١	٣،١،٢. الإعتراض على قرارات اللجنة البدائية
٤٢	٣،١،٣. بعض الإعفاءات والغرامات الخاصة بمكلفي ضريبة الدخل المقطوع
٤٤	الفصل الثالث: المعرفة الضريبية والموقف الضريبي
٤٥	٤،١. تمهيد
٤٥	٢.٤ مفهوم المعرفة الضريبية
٤٦	٣.٤ مفهوم إدارة المعرفة الضريبية
٤٧	٤.٤ أهمية المعرفة الضريبية
٤٩	٥.٤ أهمية المعرفة الضريبية لتحقيق الامتثال الضريبي
٥٠	٦.٤ مصادر الحصول على المعرفة الضريبية
٥٠	٧.٤ اطراف المعرفة الضريبية
٥١	٨.٤ الخصائص الفردية والمعرفة الضريبية
٥٢	٤،٨،١. الخصائص الفردية الديموغرافية والمعرفة الضريبية
٥٢	٤،٨،١،١. العمر والمعرفة الضريبية
٥٢	٤،٨،١،٢. الجنس والمعرفة الضريبية
٥٣	٤،٨،١،٣. المستوى التعليمي والمعرفة الضريبية
٥٤	٤،٨،٢. الخصائص الفردية الاقتصادية والمعرفة الضريبية
٥٤	٤،٨،٢،١. مستوى الدخل والمعرفة الضريبية
٥٤	٤،٨،٢،٢. المهنة والمعرفة الضريبية
٥٦	المبحث الثاني: الموقف الضريبي Tax Attitude
٥٦	٩.٤ تعريف الموقف الضريبي
٥٦	١٠،٩،٤. محاور قياس الموقف الضريبي لدى المكلفين
٥٧	١٠،٩،٤. الآراء حول النظام الضريبي
٥٧	٢،١،٩،٤. الآراء حول دفع الضرائب
٥٨	٣،١،٩،٤. الموقف تجاه السلطات الضريبية
٥٨	١،٣،١،٩،٤. الثقة المؤسسية
٥٨	٢،٣،١،٩،٤. القوة المتصورة للسلطات الضريبية
٥٨	٣،٣،١،٩،٤. الشرعية المتصورة للسلطات الضريبية
٥٩	١،٣،٣،١،٩،٤. العدالة الإجرائية
٦٠	الفصل الرابع: الدراسة العملية
٩٦	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
٩٧	١.٦. نتائج البحث
٩٨	٢.٦. التوصيات
١٠٠	المصادر والمراجع

١٠٧	الاستبانة
-----	-----------

الفصل الأول

الإطار العام ومنهجية

الدراسة

The Framework and
Research Methodology

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

١.١ المقدمة

يعد موضوع المعرفة الضريبية من المواضيع الحيوية بالنسبة للسلطات المالية وللإدارة الاقتصادية بشكل عام، لكن هذا الموضوع غالباً لا يتم تناوله بالعمق الكافي. يمكن القول أن امتعاض مكلفي الضرائب من دفع الضرائب يعود بنسبة لا يستهان بها إلى افتقارهم لبعض أسس المعرفة الضريبية، فالمعرفة الضريبية الصحيحة في الوضع المثالي من شأنها أن تدفع المكلف إلى التضامن مع أفراد مجتمعه في تحمل أعباء التكاليف العامة لتوفير أقصى قدر من الخدمات العامة كالتعليم والصحة والأمن. إن المعرفة الضريبية تمكن المكلف من احتساب الضريبة الواجب دفعها للسلطات المالية بشكل صحيح الأمر الذي من شأنه تخفيض الوقت والجهد لكل من المكلف ومراقب الدخل وبالتالي تسريع عملية تحصيل الضريبة وإنفاقها على الخدمات العامة. كما أن الاطلاع على التشريعات الضريبية والذي هو شكل من أشكال اكتساب المعرفة الضريبية يتيح الفرصة أمام المكلف للاعتراض ووفقاً للإجراءات القانونية على تقديرات مراقب الدخل فيما لو كانت هذه التقديرات مبالغ فيها فضلاً عن الرضوخ لهذه التقديرات وخلق نظرة سلبية تجاه السلطات المالية. وباكتساب المعرفة الضريبية يغدو المكلف على دراية بمخاطر التهرب الضريبي وما سيتعرض له من عقوبات فيما لو أقدم على مثل هذا التهرب، فالمعرفة الضريبية في نهاية المطاف هي الحد الفاصل بين المكلف ومراقب الدخل، أي أنها تبين للمكلف ما له من حقوق وما عليه من التزامات. لذلك فإن امتلاك المكلفين لأدنى قدر من أسس هذه المعرفة يعزز موقفهم الإيجابي نحو السلطات المالية ويضعهم في مسار السلوك الصحيح الواجب اتباعه فيما يخص واجباتهم كمكلفين تجاه المجتمع الذي ينتمون إليه.

١.٢ مشكلة البحث:

تتهم العديد من الكتابات والتعليقات المكلفين الضريبين في سورية بضعف مستوى المعرفة الضريبية لديهم، ويمكن القول أن وصف مستوى المعرفة الضريبية لدى المكلف في سورية

بالضعف بات شائعاً إلى درجة القبول العام، على الرغم من عدم وجود دراسة تتناول مستوى المعرفة الضريبية للمكلف في سورية. لذلك، كان لا بد من قياس مستوى المعرفة الضريبية لدى مكلفي ضريبة الدخل المقطوع، وتحديد العوامل المؤثرة في هذا المستوى. وعلى الرغم من أن جوهر هذه الدراسة هو قياس المستوى الآنف الذكر، إلا أن أحد التساؤلات التي قد تظهر هي فيما إذا كان هناك من علاقة ارتباط بين مستوى المعرفة الضريبية لدى مكلفي ضريبة الدخل المقطوع وبين موقفهم الضريبي.

الأمر الذي استدعى الباحث لقياس الموقف الضريبي لمكلفي ضريبة الدخل المقطوع.

٣.١ الأهمية العلمية والعملية للبحث:

١.٣.١. الأهمية العلمية للبحث:

تتدر الدراسات التي حاولت قياس مستوى المعرفة الضريبية في سورية، فأغلب تركيز الباحثين الماليين والحقوقيين انصب على التهرب الضريبي، وعلى الرغم من ذلك فقد تم تناول موضوع التهرب الضريبي بشكل عام بدون وجود دراسات في العمق. تحاول هذه الدراسة بدلا من الدخول مباشرة في موضوع التهرب الضريبي الشائك والذي يصعب جمع بيانات موثوقة حوله؛ أن تعمل على موضوع أساسي في ذات السياق لم ينتبه إليه الباحثون المحليون بالشكل الكافي وهو تقدير درجة المعرفة الضريبية لدى قطاع هام من المكلفين وهو مكلفو ضريبة الدخل المقطوع.

٢.٣.١. الأهمية العملية للبحث:

يستفيد من هذا البحث المدراء والعاملون في وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب المعنيون بتحقيق الضريبة وتقديرها من أجل مكلفي ضريبة الدخل المقطوع بما يفضي إلى تعزيز الامتثال الضريبي لهؤلاء المكلفين على فرض وجود علاقة بين المعرفة الضريبية والامتثال الضريبي من وجهة نظر السلطات المالية.

٤.١ أهداف البحث:

تتمثل الأهداف التي يرمي إليها هذا البحث من خلال عرضه النظري لمفاهيم متغيرات الدراسة،

ومن خلال تحليل البيانات، واختبار الفرضيات في الوصول إلى:

- قياس مستوى المعرفة الضريبية لدى المكلف العادي.
- تحديد العوامل المؤثرة في مستوى المعرفة الضريبية.
- تحديد السبل الممكنة لرفع مستوى المعرفة الضريبية.
- تحديد طبيعة العلاقة بين مستوى المعرفة الضريبية وبين الموقف الضريبي للمكلف العادي.

٥.١ منهجية وحدود البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في قياس مستوى العلاقة الضريبية باستخدام أداة الاستبيان، وتعتمد كذلك على طرائق الاستدلال الإحصائي في اختبارات الفرضيات المتصلة بمتغيرات الدراسة والمشار إليها آنفاً.

الحدود المكانية: مدينة دمشق.

الحدود البشرية: مكلفوا ضريبة الدخل المقطوع.

الحدود الزمانية: ٢٠١٨-٢٠١٩

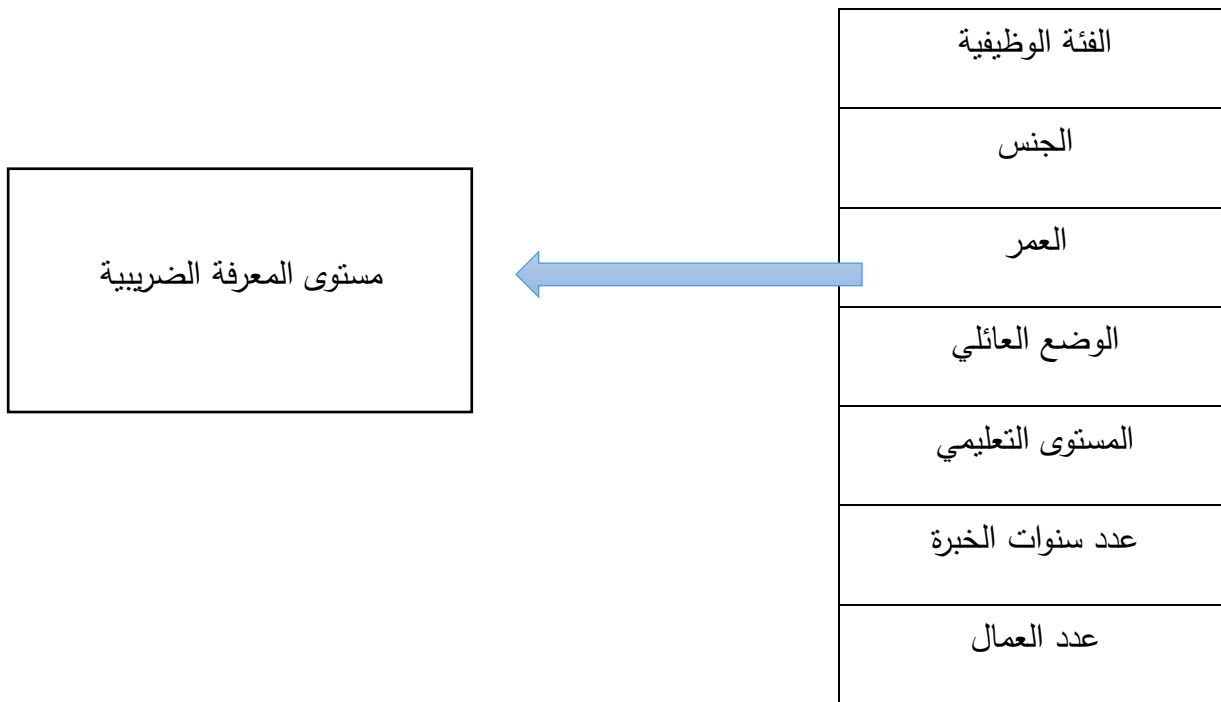
٦.١ فرضيات البحث:

بناء على مشكلة البحث الأساسية وتحقيقاً لأهداف البحث، تم صياغة الفرضيات التالية، والتي يسعى الباحث من خلال الاختبارات الإحصائية المناسبة للحصول على استنتاجات حولها:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفئة الوظيفية للمكلف في مستوى المعرفة الضريبية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجنس المكلف في مستوى المعرفة الضريبية.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر المكلف في مستوى المعرفة الضريبية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوضع العائلي للمكلف في مستوى المعرفة الضريبية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمستوى التعليمي للمكلف في مستوى المعرفة الضريبية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد سنوات الخبرة لدى المكلف في مستوى المعرفة الضريبية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عدد العمال لدى المكلف في مستوى المعرفة الضريبية.

والشكل (١-١) يوضح هيكل البحث وفرضياته:



الشكل ١-١ نموذج بحث الدراسة

٧.١ الدراسات السابقة:

من خلال المسح الأكاديمي لمختلف الدراسات والأبحاث ذات العلاقة، سواء العربية منها أو الأجنبية، لم يجد الباحث في حدود ما اطلعت عليه دراسات تناولت متغيرات البحث مجتمعة. حيث تركزت أغلب مواضيع الدراسات السابقة على دراسة أثر مستوى المعرفة الضريبية على الامتثال الضريبي، وبالمقابل لم يجد الباحث إلا دراسة واحدة (Pratama, 2018) تناولت عدد

محدود من العوامل الديموغرافية والاقتصادية المؤثرة في مستوى المعرفة الضريبية لدى مكلفي الضريبة.

ومن المناسب بـمكان استعراض أهم الدراسات والأبحاث التي تناولت متغيرات الدراسة بمزيد من التفصيل.

١.٧.١ . الدراسات التي تناولت المعرفة الضريبية ومتغيراتها:

١- دراسة [Mohd Rizal Palil and Ahmad Fariq Mustapha (2011)]، بعنوان:

“العوامل المؤثرة في سلوك الامتثال الضريبي في نظام التقييم الذاتي”

حاولت هذه الورقة استخلاص نتائج عن دراسة حول أهمية المعرفة الضريبية في تحديد سلوك الامتثال الضريبي في نظام التقييم الذاتي في ماليزيا. حيث أن نظام التقييم الذاتي بات النهج الإداري الضريبي الرئيسي في الدول المتقدمة بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا. ويشدد هذا النهج على مسؤولية دافعي الضرائب عن الإبلاغ عن دخلهم وتحديد مسؤوليتهم الضريبية. أحد العوامل الرئيسية لتسهيل تحقيق هذه الأهداف هو تطوير مستوى المعرفة الضريبية بين دافعي الضرائب.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن أكثر مجموعة دافعي ضرائب معرفة كانوا:

- ذكوراً.

- ماليزيين، يليهم صينيين ومن ثم الهنود.

- ممن يتراوح دخلهم الشهري المكتسب بين ٨,٠٠١.٠٠ ١٠,٠٠٠.٠٠ رنجتا ماليزيا، يليه الدخل الشهري المكتسب والمتراوح بين ٢,٠٠٠.٠٠ ٤,٠٠٠.٠٠ رنجتا ماليزيا.

- المقيمين في شمال شرق شبه جزيرة ماليزيا ومن ثم لابوان وبرلس.

- دافعي الضرائب الذين حضروا دورات ضريبية أكثر معرفة.

- دافعي الضرائب الذين تزيد أعمارهم عن ٥٦ عاما.

٢- [Arie Pratama (2018)]، بعنوان:

“خصائص دافعي الضرائب الأفراد والمعرفة الضريبية:

دراسة استكشافية حول دافعي الضرائب الأفراد في مدينة باندونغ، اندونيسيا”

يقدم هذا البحث دراسة حول تأثير الخصائص الفردية المختلفة، وهي الجنس والعمر ومستوى التعليم ومستوى الدخل تجاه المعرفة الضريبية. جُمعت البيانات باستخدام استبيان من ١٩ سؤالاً. تم اختيار نهجاً استكشافياً كمياً كطريقة بحث. اختيرت عينة عشوائية بسيطة من ١٠٠ فرد من

المجتمع الإحصائي والذين هم في هذا البحث هو عبارة عن دافعي الضرائب العاملين كموظفين في مدينة باندنغ.

واستنتج الباحث بأن المعرفة الضريبية لدى أفراد العينة آتفة الذكر تتأثر بالعمر ومستوى التعليم ومستوى الدخل لديهم. إذ أن دافعي الضرائب الأصغر سناً لديهم معرفة ضريبية أكثر مقارنة بالأكبر سناً، وأن من لديهم مستوى عالٍ من التعليم وأولئك الذين لديهم مستويات أعلى من الدخل يتمتعون بمستوى أعلى من المعرفة الضريبية. وبينت الدراسة بأن مستوى المعرفة الضريبية لا يتأثر بجنس دافعي الضرائب. وأظهرت نتائج البحث بأن المعرفة الضريبية في مدينة باندنغ تبلغ ٦٠.٤ % والتي يمكن تصنيفها أنها كافية، ولا بد من تحسينها حتى يصبح من المتاح في المستقبل زيادتها إلى مستوى أفضل.

واقترحت الدراسة بأنه يمكن للمديرية العامة للضرائب النظر في زيادة التعليم الضريبي لدافعي الضرائب ذوي الدخل المنخفض ودافعي الضرائب كبير السن، حيث أنهم يفتقرون إلى المعرفة الضريبية مقارنة بالمجموعات الأخرى. واقترحت أيضاً بأن تنتظر مؤسسات التعليم العالي في توفير مناهج ضريبية لجميع تخصصاتها، وليس فقط لدراسات تخصصية في مجال الأعمال.

٣- دراسة [Imam Mukhlis, Sugeng Hadi Utomo and Yuli Soesetio (2015)] بعنوان:

"دور التعليم الضريبي في المعرفة الضريبية وتأثيرها على العدالة الضريبية وكذلك الامتثال الضريبي على قطاعات الحرف اليدوية الصغيرة والمتوسطة في اندونيسيا".

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور التعليم الضريبي على المعرفة الضريبية وأثرها على العدالة الضريبية والا متثال الضريبي لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للصناعات اليدوية في اندونيسيا. وحدة التحليل هي رجال أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للصناعات اليدوية الموجودة المدينة في مقاطعة جاوا الشرقية بإندونيسيا.

نوع البيانات هو البيانات الأولية التي تم الحصول عليها من خلال تقنية الاستبيان، وتم الحصول على العينات من عينة المجتمع الإحصائي أُخذت باستخدام طريقة متعددة المراحل بتقنية العينات

العشوائية البسيطة. في حين أن طريقة تحليل البيانات المستخدمة هي تحليل النمذجة بالمعادلات البنائية بواسطة المربعات الصغرى الجزئية.

تقدم الدراسة استنتاجات، وهي: التعليم الضريبي له تأثير إيجابي وهام في المعرفة الضريبية والضريبية، المعرفة لها تأثير هام وإيجابي في العدالة الضريبية ، والعدالة الضريبية لها تأثير إيجابي هام في الامتثال الضريبي والمعرفة الضريبية لها تأثير هام وإيجابي في الامتثال الضريبي.

وبناء على هذه النتائج، فإن تعزيز التعليم الضريبي مهم جدا في تكوين المعرفة الضريبية، بحيث يمكن زيادة الامتثال الضريبي. في هذه الحالة يمكن القيام بجهود التنشئة الاجتماعية الضريبية من خلال نشر المعلومات حول أنواع الضرائب ومعدلات الضرائب وآليات الدفع الضريبي.

٤ - دراسة [Clement Olatunji Olaoye, Abiodun Rafiat Ayeni-Agbaje and Abiola

Peter Alaran-Ajewole (2017)] بعنوان:

" المعلومات والادارة والمعرفة الضريبية بشأن امتثال دافعي الضرائب في ولاية إيكيتي:"

فحصت هذه الدراسة تأثير كل من المعلومات الضريبية والإدارة الضريبية والمعرفة الضريبية امتثال شركات صب البنائيات دافعة الضرائب في ولاية إيكيتي، نيجيريا باستخدام تصميم البحث المسحي، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أنه كان لكل من المعلومات الضريبية والمعرفة الضريبية تأثيراً إيجابياً على الامتثال الضريبي في حين كان للإدارة الضريبية تأثيراً ضئيلاً على الامتثال الضريبي.

وأشارت الدراسة إلى أن المعرفة الضريبية لديها ميل أعلى من الإدارة الضريبية لتعزيز الامتثال الضريبي، وأوصت الدراسة بأن تقوم الحكومة من خلال وكالاتها بتوعية دافعي الضرائب المحتملين بلوائح وقوانين الضرائب من خلال ندوات ومؤتمرات مجانية مباشرة.

٥ - دراسة [Redae Berhe Redae (2015)] بعنوان:

" المعرفة الضريبية لدى دافعي الضرائب وسلوك الامتثال الضريبي في إثيوبيا، دراسة عن ولاية تيغري:"

الهدف من هذه الدراسة هو الحصول على لمحة شاملة عن معرفة دافعي ضرائب دخل الأعمال تجاه قانون الضرائب في إثيوبيا في ولاية تيغري. ولتحقيق هدف البحث فقد تبنى الباحث منهج مزيج من الطرق لكل من الأساليب الكمية والنوعية.

وأشارت نتيجة الدراسة إلى أن سلوكيات الامتثال الضريبي لدافعي الضرائب تتأثر بالمعرفة الضريبية لدافعي الضرائب في ولاية تيغري.

واقترح الباحث أخيراً أنه ينبغي على صانعي السياسات ومصلحة الضرائب والحكومة إجراء مزيد من الدراسة لمعرفة مدى تأثير المعرفة الضريبية لدافعي الضرائب على سلوك عدم الامتثال في ولاية تيغري.

٦- دراسة [Vikneswaran Manual and Ang Zhi Xin (2016)] بعنوان:

" تأثير المعرفة الضريبية، تكلفة الامتثال الضريبي، الردع الضريبي، الإجراءات الضريبية تجاه سلوك الامتثال الضريبي: دراسة استقصائية لدافعي الضرائب العاملين لحسابهم الخاص في غرب ماليزيا:"

الهدف من هذه الورقة هو دراسة سلوك الامتثال الضريبي لدافعي الضرائب الذين يعملون لحسابهم الخاص في غرب ماليزيا ، وكيف تؤثر المعرفة الضريبية ، والردع الضريبي ، وتكاليف الامتثال الضريبي على سلوك الامتثال. تم اعتماد أسلوب العينات العشوائية البسيطة وكان هناك ١٥٠ من دافعي الضرائب الذين يعملون لحسابهم الخاص قد تم اختيارهم بشكل عشوائي من غرب ماليزيا للمشاركة في هذه الدراسة. تم إجراء استبيان من خلال طريقة التوزيع عبر الإنترنت. تم إجراء اختبار الفرضية مع تنفيذ تحليل الانحدار المتعدد ومعامل الارتباط بيرسون. وكشفت نتيجة تحليل الانحدار أن الردع الضريبي له علاقة كبيرة مع سلوك الامتثال الضريبي لدافعي الضرائب العاملين لحسابهم الخاص. وأشار تحليل الانحدار إلى أن المعرفة الضريبية وتكاليف الامتثال الضريبي غير هامة لسلوك الامتثال.

٧- دراسة [Anna Azriati Che Azmi, Suria Zainuddin, Mohd Zulkhairi Mustapha and Ysni Nawi (2016)] بعنوان:

" التأثير الوسيط للعدالة الضريبية على العلاقة بين المعرفة الضريبية والامتثال الضريبي والامتثال الضريبي الطوعي":

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الدور الوسيط الذي تلعبه العدالة الضريبية في العلاقة بين المعرفة الضريبية والتعقيد الضريبي والامتثال الضريبي الطوعي. وبالاعتماد على ٢٠٠ عينة من دافعي الضرائب، وجدت الدراسة أن المعرفة الضريبية تزيد من تصورات العدالة الضريبية، والتي بالتالي تزيد من سلوك الامتثال الضريبي. وأن تصورات العدالة الضريبية لا يُخَفِّض من الامتثال الضريبي بشكل مباشر، ولكن بشكل غير مباشر من خلال تصورات العدالة الضريبية.

وهذا يعني أنَّ على السلطات الضريبية أن لا تركز فقط على تعريف دافعي الضرائب بالقواعد الضريبية أو تطوير القواعد الضريبية التي هي عادلة بالنسبة لدافعي الضرائب، بل يجب أن تكون هذه السلطات قادرة أيضاً على إيصال منطق القاعدة الضريبية في سياق كيفية تغلغل العدالة في النظام الضريبي لفئات معينة من دافعي الضرائب. وجدت الدراسة أن الحالات التي يكون فيها التبسيط الضريبي غير الممكن، يمكن أن يؤدي هذا النوع؟من نشر المعلومات إلى تحسين الامتثال بين دافعي الضرائب.

٨- دراسة [Resam Lal Poudel (2017)] بعنوان:

" المعرفة الضريبية بين معلمي الجامعات في بوخارا":

الهدف من هذه الدراسة هو التحقيق في مستوى المعرفة الضريبية لمعلمي الجامعة. وقد تم إدارة الاستبيان مُتَّصِماً مقياس ليكرت الخماسي مُصنَّفاً فئات مختلفة من المعرفة الضريبية من ١٩٣ معلم جامعي في مدينة بوخارا باستخدام طريقة convenience sampling method.

تقترح الدراسة بأن المعرفة الضريبية لها تأثير هام، على الرغم من أن مستوى المعرفة الضريبية يختلف بشكل كبير بين المستجوبين. وتشير الدراسة إلى أنه يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لإيصال المعلومات الضريبية ذات العلاقة بغرض زيادة المعرفة الضريبية بين معلمي الجامعات.

أما بخصوص المعرفة الضريبية، تظهر النتائج أنه لا يوجد اختلاف كبير على أساس كل من الحالة الاجتماعية ونوع الكلية والجنس. يمكن لهذه الدراسة أن تُطلع صناع السياسة على مدى أهمية المعرفة الضريبية في نظام التقييم الذاتي وبأي طريقة يمكن أن تؤثر على الامتثال.

٩- دراسة [Affiza Mohd Tallaha, Zaleha Abdul Shukor and Norul Syuhada Abu

Hassan (2014) بعنوان:

"العوامل المؤثرة في استخدام الابداع الالكتروني بين دافعي الضرائب الماليزيين: هل المعرفة الضريبية مهمة؟"

تبحث هذه الدراسة فيما إذا كانت المعرفة الضريبية تؤثر على مستوى نية الأفراد دافعي الضرائب تجاه الإقرار الضريبي الالكتروني بعد أربع سنوات من تنفيذه (٢٠٠٦-٢٠٠٩) في ماليزيا. تختبر الدراسة العوامل التي قد تؤثر على استخدام الإقرار الضريبي الالكتروني بالاعتماد على الإطار النظري لنموذج القبول التكنولوجي ونظرية السلوك المخطط ومفهوم المعرفة الضريبية. تم إجراء المسح على ٢٢٨ فرداً دافعاً للضرائب داخل مدينة كوالالمبور في عام ٢٠١١ ويظهر هذا المسح بأن المستجوبين لديهم مستوى عال من النية لاستخدام الإقرار الضريبي الالكتروني. تظهر النتائج التجريبية بأن كلا من الفائدة الملاحظة لهذا الاستخدام وسهولة الاستخدام

الملاحظة والمعايير الذاتية الملاحظة يرتبطان بشكل إيجابي مع النية آفة الذكر، لكن بالنظر

إلى كل من الضبط السلوكي والمعرفة الضريبية فإنهما لا يرتبطان بشكل هام مع تلك النية. بما

أن مجلس الإيرادات الداخلية في ماليزيا يقوم حالياً بالترويج لهذا الاستخدام، فقد تساعد نتائج

المجلس في تخطيط استراتيجية أكثر فاعلية في تعزيز استخدام الإقرار الضريبي الالكتروني بين

الأفراد دافعي الضرائب في ماليزيا.

١٠- دراسة [Tadesse Getacher Engida and Goitom Abera Baisa (2014) بعنوان:

"العوامل المؤثرة في امتثال دافعي الضرائب للنظام الضريبي: دراسة تجريبية في مدينة ميكيلي، (إثيوبيا):

حاولت هذه الورقة الكشف عن محددات الامتثال الضريبي للنظام الضريبي. تم اختبار تسع محددات للامتثال الضريبي، وكانت هذه المحددات هي: احتمالية التدقيق، النظرة إلى الانفاق

الحكومي، النظرة إلى المساواة والعدالة، العقوبات، القيود المالية، تغييرات في السياسات الحكومية الحالية، مجموعة الإحالة، دور سلطة الضرائب، المعرفة الضريبية، استخدمت الدراسة طريقة المسح المقطعي لتصميم البحوث. نتائج الدراسة من المسح الذي أُجريَ في ميكيلي باستخدام ١٠٢ من المستجوبين، تشير إلى أن الامتثال الضريبي تأثر باحتمالية التدقيق والقيود المالية، وتغييرات السياسة الحكومية. يمكن لنتائج هذه الدراسة أن تُطلع صناع السياسة كيف أن المحددات أعلاه تؤثر على سلوك الامتثال الضريبي. يركز التحليل على الامتثال الضريبي ومحدداته وبالتالي يخضع لافتراض أساسي لفهم دافعي الضرائب للضرائب وغيرها من المعلومات المحتملة ذات الصلة. وتوفر نتائج هذه الدراسة رؤى محددة وتسمح لصانعي السياسات باكتساب فهم أفضل للمتغيرات الرئيسية المرتبطة بشكل كبير بالامتثال الضريبي وتمكينهم من تطبيق استراتيجيات مناسبة لتقليل عوامل ضارة محتملة، ويجب أن تسمح لهم بتحسين متحصلات الإيرادات الضريبية. ويتبين أن التحصيل الضريبي منخفض في الدولة. وبالتالي، فإن دراسة العوامل المؤثرة على الامتثال الضريبي هامة إلى حد كبير.

١١- دراسة [Adesina Olugoke Oladipupo and Uyioghosa Obazee (2016)] بعنوان:

"المعرفة الضريبية والعقوبات والامتثال الضريبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نيجيريا:"

حاولت هذه الورقة تقديم تحليل مفصل لآثار المعرفة الضريبية والعقوبات الضريبية على الامتثال الضريبي بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا. تظهر الدراسة أن للمعرفة الضريبية قدرة أعلى من العقوبة الضريبية في تعزيز الامتثال الضريبي. تلعب المعرفة الضريبية دوراً مهماً في زيادة الامتثال الضريبي. يمكن أن تشجع المعرفة الضريبية دافعي الضرائب على أن يكونوا أكثر حرصاً في استكمال إقراراتهم الضريبية. يجب على الأفراد العاملين لحسابهم الخاص أن يحاولوا قدر الإمكان اكتساب مستوى معقول من المعرفة الضريبية المتعلقة بأعمالهم. إن اكتساب المعرفة الضريبية له العديد من المزايا. سيُغني دافعي الضرائب عن الاستعانة بمستشارين لحساب الضرائب على أعمالهم وبالتالي توفير تكاليف الاستشارات الضريبية الضخمة. تُمكن المعرفة الضريبية من مساعدة دافعي الضرائب في حساب الضريبة المستحقة بدقة وتجنب عدم الامتثال غير المقصود الناتج عن انخفاض مستوى المعرفة الضريبية. أوصت هذه الدراسة بأن تراعي الحكومة بجدية خصائص دافعي الضرائب غير الممثلين؛ مراجعة اللوائح الحالية وربما نتيجة لذلك ، زيادة الوعي بأهمية الضرائب والعقوبات (الإنفاذ). أيضاً ، يجب أن تحاول الحكومة بناء علاقة جيدة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة دافعة الضرائب سعياً منها لتحسين مستوى الامتثال الضريبي العام فضلاً عن إجمالي الإيرادات الضريبية. لذلك يجب على الحكومة أن تفعل كل ما

في وسعها لزيادة المعرفة العامة بالمسائل الضريبية ويجب إدراج التعليم الضريبي في المناهج الدراسية في جميع الأوقات. يجب أن يسعى أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة أيضاً إلى تعزيز معرفتهم الضريبية ووعيهم بالمنافع المتبادلة بين الحكومات ودافعي الضرائب.

١٢ - دراسة [Amjad Abdallah Alkhatib and Hijattulah Abdul-Jabbar (2017)]

بغنوان:

"إطار اقتصادي للتهرب الضريبي في فلسطين":

تم تطوير هذه الدراسة بناء على الأدبيات السابقة وخاصة نظرية الردع الاقتصادي. وبالتالي تقدم هذه الدراسة حجة لأفضل محددات محتملة تُعَلّل سلوك التهرب الضريبي في السياق الفلسطيني وهي عبارة عن دمج عوامل اقتصادية مُتمثلة بالعقوبة الضريبية واحتمالية الكشف ومعدلات الضرائب إلى جانب المعرفة الضريبية.

وكانت الملاحظات المُستنتجة لهذه الدراسة مايلي:

من الواضح أن التهرب الضريبي بات تحدياً لأصحاب المصالح في العالم، لذلك، فإن فهماً مفصلاً للعوامل التي تؤثر على التهرب الضريبي لا يمكن أن يُخطأ في الحكم عليها. وقد تم تقديم العديد من العوامل التي تُسبب التهرب الضريبي، ولكن ثلاثة عوامل وهي العقوبة واحتمالية الكشف ومعدلات الضريبة قد تم تصوورها وربما أكثر العوامل اختباراً تجريبياً لتغزو محددات هامة للتهرب الضريبي.

بسبب طبيعتها والتغيرات المتكررة في القوانين الضريبية ومتطلباتها، يبدو أن المعرفة الضريبية تجذب اهتمام الباحثين الجدد. ولذلك ، فإن الحاجة إلى البحث المستمر نشطة في هذا المجال مع مرور الوقت طالما أنها توفر فرصاً بحثية مُجهدة لكل من الباحثين الأكاديميين ومسؤولي الضرائب. باختصار، هذا يعتمد على دراسات سابقة حول محددات التهرب الضريبي مشتقة أساساً من وجهة نظر الردع الاقتصادي وتخطط لدراسات مستقبلية لاحقة لدمج المعرفة الضريبية في نموذج الردع آنف الذكر. بالإضافة إلى ذلك، فقد أظهرت تركيبة البحث حول الامتثال

الضريبي بأن الأدبيات المتعلقة بالتهرب الضريبي بما في ذلك كلا من الدراسات التحليلية والتجريبية قد ركزت بشكل رئيسي على البلدان المتقدمة. على أية حال، فإن القليل من الدراسات حول الامتثال الضريبي قد تم إجراؤها في منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي فقد حان الوقت لإيلاء مزيداً من الاهتمام بالدول النامية حديثاً مثل فلسطين.

١٣ - دراسة [James Owen and Hay Mahn Htun (2018)] بعنوان:

"المواقف تجاه الضرائب في ميانمار، رؤى من المواطنين الحضريين":

يتبنى هذا البحث نهجاً متعدد الأساليب لفهم مواقف المواطنين الحضريين تجاه الضرائب. وهو يعتمد بشكل أساسي على نتائج مسح واسع النطاق لسكان الحضر في خمس مناطق حضرية في ثلاث مدن.

وفق هذا البحث، فقد أجريت مناقشات جماعات تركيز للتحقق من نتائج المسح وتزويد معرفة معمقة حول تجربة دفع الضرائب من منظور المواطنين.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مايلي:

- لا يُظهر المواطنون الحضريون في ميانمار مواقف قوية مناهضة للضرائب ، على عكس آراء العديد من مسؤولي الضرائب وصناع السياسات. وافق جميع المستجيبين تقريباً (٩٤٪) على أن دفع الضرائب واجب مدني. وافق واحد وثمانون بالمائة على أنه يجب على المواطنين دفع الضرائب حتى لو لم يتفقوا مع الحكومة على ذلك. وبنظرهم تعتبر ضرائب الدخل والضرائب التجارية وضرائب العقارات "عادلة".

- كانت تقديرات المسؤولين الحكوميين فيما يخص قبول المستجوبين للضرائب دون المستوى الفعلي. ففي المتوسط، ظن المسؤولون الحكوميون أن ٦٤% من المستجوبين سيوافقون على أن دفع الضرائب هو واجب مدني (مقارنة بالمعدل الفعلي والبالغ ٩٤ %)، واعتقد المسؤولون أيضاً أن ٥٢% يوافقون على أن الضرائب العقارية عادلة (مقارنة بالمعدل الفعلي والبالغ ٧٢%).

- إن مواطني ميانمار كرماء للغاية فيما يتعلق بوقتهم ومواردهم ولديهم استعداد لتمويل الخدمات العامة والقضايا الاجتماعية. وهناك تاريخ طويل لمواطني ميانمار في جمع الموارد لتمويل الخدمات العامة والقضايا الاجتماعية. في حين أن دفع الضرائب هو تجربة جديدة

- للعديد من مواطني ميانمار وهي إحدى الطرق التي من خلالها يساهم المواطنون في الخدمات العامة، ويشعر ثلاثة أرباع المستجوبين بأن دفعهم للضرائب يجلب لهم الجدارة.
- تاريخياً ، كانت الدولة غير مستجيبة لاحتياجات المواطنين ، لكن المواطنين الحضريين يعتقدون أن الأمور تتحسن. قال قرابة نصف المستجوبين إنهم واثقون من أن ضرائبهم تتفق منْ ما يجب تمويله.
- على الرغم من الأدلة التي تشير إلى تقبل مواطني الحضر إلى حد كبير الضرائب ، فلا يمكن الافتراض أنهم سيقبلون بكل سرور جميع التغييرات الضريبية أو حتى أي منها. لذلك فإن الكيفية التي يتم من خلالها إيصال تلك التغييرات للمواطنين لأمر بالغ الأهمية.
- إن ضعف فهم الضرائب من قبل المواطنين، وقنوات إيصال التغييرات في السياسة الضريبية للمواطنين، من شأنه تعزيز الشك في الحكومة. ٥٥٪ فقط من المستجوبين سمعوا عن ضريبة الدخل ، و ٦٩٪ على علم بالضرائب التجارية. بالغ المستجوبون في تقدير الإيرادات المتاحة لمنظمة شؤون التنمية و لجنة تنمية مدينة يانغون، مما يثير انعدام الثقة والشكوك فيما يخص الفساد، ومرد ذلك، أن الحكومة لم تقدم من التعليم الضريبي إلا القليل.
- يرغب المواطنون في المزيد من المعلومات عن الضرائب والنظام الضريبي. ويرغب قرابة ٩٠٪ من المستجوبين أن يكون لديهم مزيد من المعلومات حول الضرائب التي من المفترض أن يدفعوها حول الجهة. ٨٩٪ أن يكون لديهم المزيد من المعلومات حول على منْ التي ستُنفق ضرائبهم. عليها تقدم هذه النتائج دعماً قوياً لأهمية إعلان حكومة ميانمار أوجه الإنفاق على مستوى الاتحاد والولاية والمنطقة.
- إن تحسين تجربة دفع الضرائب وتوفير المزيد من المعلومات سيشجع التفاعلات الإيجابية بين الحكومة والمواطنين. إن الأموال المسحقة عن الضرائب العقارية الحالية مضللة. إن جباة الضرائب غير مدربين على التحدث بشكل فعال مع المواطنين. وغالباً ما يكون اطلاعهم على أوجه إنفاق ضرائب المواطنين غير كاف.
- يسعى صناع السياسة في ميانمار إلى تمويل الخدمات العامة من الإيرادات الضريبية على وجه السرعة لتلبية احتياجات المواطنين المتزايدة. فإما أن يتم الإصلاح الضريبي دون العناية اللازمة بتصميم السياسة الضريبية وكيفية إيصال المعلومات المتعلقة بهذه الإصلاحات للمواطنين، وإما أن يتم هذا الإصلاح بحذر شديد وبتردد الأمر الذي يؤدي إلى تأخير تنفيذ السياسة الضريبية المبتغاة وبالتالي تأخير تمويل الخدمات العامة. في كلتا الحالتين؛ فإن رحابة صدر المواطنين تجاه حكومتهم ستنفذ بسرعة.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

على الرغم من تشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث الهدف، إلا أنَّ هناك اختلافات تتمثل في اختلاف طرق قياس هذه المتغيرات، فضلاً عن اختلاف البيئة التي تمت فيها الدراسة، حيث أتت الدراسة الحالية لقياس مستوى المعرفة الضريبية ومحدداته **بالتطبيق على مكلفي الدخل المقطوع في سورية**، وعلى حسب علم الباحث فإنها من أوائل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في بيئة الأعمال السورية.

ومن العرض السابق يتضح أن الدراسة الحالية عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع المعرفة الضريبية وشمول عينتها لمكلفي الدخل المقطوع في بيئة الأعمال السورية، وذلك من أجل جمع البيانات بدقة أكبر، وذلك لتكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة.

ومما لا شك فيه أن الدراسة الحالية قد استفادت كثيراً مما سبقها من الدراسات حيث حاولت أن توظف كثيراً من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل شمولي ومن جوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة ما يلي:

- استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى صياغة دقيقة للعنوان
- استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى المنهج الملائم للدراسة.
- وظفت الدراسة الحالية توصيات ومقترحات الدراسات السابقة لدعم مشكلة الدراسة وأهميتها.
- استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي والقانوني للنظام الضريبي

Conceptual and legal framework of
taxation system

يتكون الفصل من:

- المبحث الأول: ماهية الضرائب.
- المبحث الثاني: النظام الضريبي في سوريا.
- المبحث الثالث: ضريبة الدخل المقطوع.

تمهيد

تعد الضريبة أداة مالية تستخدمها الدولة في اقتطاع جزء من ثروة الأفراد عن طريق الجبر، دون مقابل خاص بقصد تحقيق النفع العام ولما كان وجود الضريبة قد اقترن بوجود السلطة في المجتمع السياسي منذ أقدم العصور، وارتبط تطور مفهومها بتطور هذه السلطة وأهدافها التي تحددها الفلسفة السياسية والاجتماعية والأنظمة الاقتصادية المتعاقبة، لذلك فإن النظام الضريبي لا يقوم من فراغ ولا ينشأ مستقلاً عما يحيط به من مؤثرات، بل يقوم ضمن نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي معين.

ومن المعروف ما أحدثه التقدم الاقتصادي من تعديلات مختلفة في الهيكل الاقتصادي نتيجة ما طرأ على العلاقات بين مختلف الفئات الاجتماعية وقطاعات هذا الهيكل من تغيرات تراوحت أبعادها عمقاً واتساعاً من مجتمع إلى آخر، بل في المجتمع نفسه من وقت لآخر. ومن الطبيعي أن يترتب على ذلك أن تأتي الأنظمة الضريبية مختلفة تبعاً لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم في الدولة، والذي قد يختلف في الدولة الواحدة من وقت لآخر تبعاً لاختلاف الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتبعة فيها.

ولا شك في أن هذا الاختلاف في الأنظمة الضريبية يحمل في مضمونه انعكاساً لتحقيق أهداف هذه الأنظمة المختلفة ما يجعل النظام الضريبي جزءاً أساسياً من النظام المالي.

وتبعاً لذلك، فإن لكل دولة الحق في أن تختار النظام الضريبي الذي يتلاءم مع الفلسفة التي يقوم عليها نظامها الاقتصادي والاجتماعي، شرط أن يختار هذا النظام الأحكام والقواعد المناسبة في التطبيق، بما يحقق الإيجابيات ويعظمها، ويقلل من السلبيات ما أمكن على جميع أفراد المجتمع (الحلاق، ٢٠١٨).

تتناول هذا الفصل الأسس المفاهيمية والقانونية للضريبة والنظام الضريبي مع إشارة خاصة للنظام الضريبي في سورية وضريبة الدخل المقطوع وقد تم تقسيم الفصل إلى عدة أقسام: القسم الأول ماهية الضرائب، والنظام الضريبي في سورية وضريبة الدخل المقطوع.

المبحث الأول: ماهية الضرائب:

تلعب الضرائب دوراً مهماً في اقتصاديات الدول كافة بوصفها أداة من أدوات السياسة المالية في التأثير بالإنتاج والاستهلاك والادخار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد تفرض الضرائب عادة على دخل الشخص أو على رأس ماله، وقد يتحمل المكلف القانوني أثر تلك الضريبة مباشرة أو بنقل عبء تلك الضريبة إلى الغير، وعليه يضم المبحث تعريف الضريبة تمهيداً لدراسة خصائصها.

١.١.٢. تعريف الضريبة:

تعددت تعريفات الضريبة في أدبيات المالية العامة، من أهمها:

التعريف الأول: فريضة إلزامية يلتزم المكلف بدفعها للدولة حسب مقدرة وبغض النظر عن المنافع التي تعود عليه جراء تقديم هذه الخدمات أو تحقيق حاجة عامة (المهايني، ٢٠٠٦).

التعريف الثاني: الضريبة هي اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الآخرين ودون مقابل خاص بدافعها وذلك بغرض نفع عام (محجوب، ١٩٧١).

التعريف الثالث: الضريبة عبارة عن مبلغ مالي تقوم الدولة بفرضه على المكلفين بصورة إجبارية دون مقابل، في سبيل إنفاقه على المصلحة العامة أو استخدامه في مجالات تدخل الدولة (عواضه، ١٩٧٣).

التعريف الرابع: الضريبة مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين باعتبارهم أعضاء متضامنين في منظمة سياسية مشتركة هي الدولة، تهدف إلى تأمين الخدمات العامة، والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي (المهايني، العدي، كريم، ٢٠١٧).

التعريف الخامس: الضريبة مبلغ من النقود تتقاضاه الدولة جبراً من الأشخاص بصفة نهائية ودون أن يكون لها مقابل معين وذلك من أجل تغطية نفقات الدولة (صدقي، ١٩٦٢).

التعريف السادس: الضريبة فريضة مالية تضامنية، تقتطعها الدولة بصورة نهائية ومباشرة، وتستخدمها وسيلة لتحقيق أهدافها العامة (بشور، ١٩٨٢).

التعريف السابع: الضريبة فريضة مالية أو تأدية نقدية إلزامية تضامنية تقتطعها الدولة أو إحدى الجهات المعنية بصورة نهائية ومباشرة دون مقابل، وتستخدمها وسيلة لتحقيق أهدافها العامة (شباط، ٢٠١٠).

٢.١.٢. خصائص الضريبة:

أ- الضريبة التزام نقدي:

خلافًا لما كان سائداً قديماً حيث كانت الضريبة تفرض عيناً، نتيجة لعدم سيادة الاقتصاد النقدي، ومع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وظهور عيوب الضرائب العينية وصعوبة جبايتها، أخذت الضريبة صفة الاستقطاع النقدي من مال المكلف (ضيف، ١٩٨٢، ص ١٢٥).

ب- الضريبة فريضة جبرية:

إن الضريبة تفرض جبراً، أي أن المكلف ليس حراً في دفعها، لذلك فالضريبة تؤخذ بقرار من جانب واحد، وهذا ما يميزها عن غيرها من الإيرادات المالية الأخرى كالرسوم والقروض الاختيارية التي تستخدم الدولة أساليبها في إغراء الأفراد على الاكتتاب عليها مع تعهدها برد الأصل وسداد قيمة القرض. كما تختلف عن الهبات التي تقدم في بعض الأحيان إلى السلطات العامة (حمدي، ١٩٨٧، ص ٧٩).

ج- الضريبة تفرض من قبل الدولة:

إن الضريبة لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلغى إلا بقانون، فالإدارة الضريبية التي تقوم بتنفيذ إرادة السلطة العامة لا يحق لها إلا جباية وتحصيل الضرائب المسموح بها من قبل السلطة التشريعية.

ولكن أغلب التشريعات المالية جعلت أحكام قانون الضريبة ملزمة للدولة كما هي ملزمة للفرد والقضاء يجب أن يكون رقيقاً على كل مخالفة لها إحقاقاً للعدل التزاماً بالضوابط وللمنع التعسف (محمد خالد، ٢٠١٠، ص ١١٢).

د- الضريبة تفرض وفقاً لمقدرة المكلفين:

إن الضريبة تُفرض على كل شخص قادر على الدفع تبعاً لمقدرته المالية، فالضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد وفق قدرتهم التكاليفية، وهذا ما نادى به آدم سميث، بقاعدة العدالة أن يسهم كل أعضاء المجتمع في تحمل أعباء الدولة تبعاً لمقدرتهم النسبية على الدفع.

هـ- هدف الضريبة تحقيق منفعة عامة:

إن هذه الصفة هي من أبرز علامات التطور الذي مرت به الضريبة فقد رأى الفكر الكلاسيكي أن هدف الضريبة الأساسي، بل الأوحد في إيراداتها المالية، غير أن الدساتير والقوانين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منعت استخدام الإيرادات الضريبية في إشباع الحاجات الخاصة بالملوك والأمراء بل يجب أن تخصص إيرادات الضريبة لتحقيق المنفعة العامة إلى أن الخلاف قد قام بين الاقتصاديين حول تحديد المنفعة العامة (عبود، ٢٠١١، ص ١٠٤).

فقد قصر الكلاسيكيون مضمون المنفعة العامة على تغطية النفقات التقليدية (الدفاع، الأمن، العدالة) وعلى ذلك فالضريبة محايدة هدفها جمع المال دون تدخل آلية السوق، وعلى عدم التأثير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي غير أن التطور الذي حدث في مفهوم النفقة العامة، قد جعل الضريبة تؤثر في البنيان الاقتصادي والبنيان الاجتماعي (مرسي، ٢٠٠٤، ص ١٠٤).

و- تفرض الضريبة بلا مقابل:

إن المكلف الذي يدفع الضريبة لا يحصل مقابلها على نفع خاص به، فهو يدفع الضريبة بصفته في الجماعة السياسية وليس معنى ذلك أن دافع الضريبة لا يفيد منها، بل على العكس من ذلك إنه يفيد بصفته واحداً من الجماعة من الإيرادات الضريبية على المرافق العامة.

إن فكرة المقابل ما هي إلا نتاج الأساس القانوني للضريبة والذي كان مثار جدل بين نظريات كثيرة انتشرت في القرن التاسع عشر منها: من قال إن فرض الضريبة يستند إلى العلاقة التعاقدية بين الدولة والفرد (النظرية التعاقدية للضريبة)، ومنهم من اعتبر فرض الضريبة واجباً وطنياً (نظرية التضامن) (المهايني، الخطيب، ٢٠١١).

٣.١.٢. الأساس القانوني للضريبة:

اختلف الأساس القانوني للضريبة ما بين النظرية التقليدية والنظرية الحديثة حيث استمر تطور الفلسفة السياسية والأنظمة الاقتصادية إلى أن تم إحداث تغيرات كبيرة في طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ما أدى إلى إيجاد مفهوم جديد للضريبة، فبعد أن كان مجرد إسهام اختياري، أصبح إلزامياً على الأفراد لقاء ما تقدمه الدولة لهم من خدمات محدودة، نظير

تأمينهم مما قد يواجهونه من مخاطر داخل الإقليم الذي يقيمون به. ما أدى إلى ظهور نظريات عديدة فسرت قيام الأفراد بدفع الضريبة على أساس أنه عقد بين الدولة من جهة والأفراد من جهة أخرى. ومن هذه النظريات (الحلاق، ٢٠١٨):

١. النظرية التعاقدية للضريبة:

اعتبر أصحاب هذه النظرية، الضريبة علاقة تعاقدية بين الدولة والفرد، وفسروا ذلك على النحو التالي " الفرد يدفع الضريبة لأنه يحصل على شيء بالمقابل فيكون أساس فرض الضريبة عقداً ضمنياً بين الأفراد والدولة، يتم الاتفاق على أحكامه بين الدولة والأفراد بواسطة ممثلي الشعب، أو السلطة التشريعية " ولكن ليس هذا هو التفسير الوحيد للعقد. بعضهم اعتبر الضريبة " عقد بيع " يبتاع من الدولة بجزء من ماله الخدمات المقدمة له من الدولة. ومنهم اعتبر الضريبة " عقد إيجار " فالدولة تقدم خدمات وتعد المرافق للأفراد، والأفراد تدفع لها الضريبة مقابل هذه الخدمات وآخرون نظروا إلى الضريبة أنها " عقد تأمين " دافع الضريبة عندما يدفعها، يؤمن بقسط من ماله على باقيه وهناك من قال أن الضريبة " عقد مقايضة " بين مال المكلف والمنفعة التي يحصل عليها من الدولة وآخرون قالوا " الضريبة عقد شراكة " معتبرين الدولة شركة تقدم خدماتها العامة للأفراد وتتقاضى مقابل ذلك حصتها من أرباح هذه الشركة.

والواقع أن النظرية التعاقدية للضريبة، ما هي إلا نتاج النظرية الفردية في تفسير الدولة، تلك النظرية التي نادى بها كل من مونتيسكو وآدم سميث، وأن التطورات التي حدثت في كل العالم مع بداية القرن العشرين، جعل من النظرية التعاقدية للضريبة تقدم تفسيراً يناسب فترة معينة قد انقضت وحاليا تفرض الضريبة بلا مقابل، فالمكلف الذي يدفع الضريبة، لا يحصل على نفع خاص به بل يدفع الضريبة لكونه عضواً في الجماعة السياسية، ولما كانت الدولة ضرورة

اجتماعية وسياسية ويجب أن تقوم بتحقيق غايات مادية ومعنوية للأفراد وهذه الغايات تتطلب الإنفاق، كان للدولة الحق في أن تطالب رعاياها والقاطنين فيها بالمساهمة بعبء الإنفاق العام. وهنا يأتي دور نظرية التضامن الاجتماعي في تفسير الأساس القانوني للضريبة (المهاني، الخطيب، ٢٠١١).

٢. نظرية التضامن الاجتماعي:

يتجه الفكر المالي الحديث إلى أن الأساس القانوني للضريبة يكمن في نظرية التضامن الاجتماعي وتقوم هذه النظرية على أساس أن الدولة ضرورة اجتماعية وليست وليدة عقد اجتماعي ثم تقضي بوجوب تضامن الأفراد معا كل بحسب قدرته في مواجهة أعباء التكاليف العامة حتى تتمكن الدولة القيام بحماية المجتمع كله ومن ثم توفير قدر من الخدمات العامة يتمتع بها كافة المواطنين بلا استثناء وبصرف النظر عن مدى مساهمتهم الفردية في تحمل التكاليف العامة و قد ترتب على الآخذ بهذه النظرية عدة نتائج تشمل في الحقيقة بعض القواعد الأساسية للضريبة وهي:

يعد فرض الضريبة عملاً من أعمال السيادة بمعنى أن تقوم الدولة بفرض الضرائب بما لها من سيادة على أفراد مجتمعها و من ثم فإن للدولة سلطة تحديد الضرائب و تحديد تنظيمها الفني و عليه فلا تدخل الدولة و هي بصدد فرض الضريبة في التعاقد مع الممولين.

تستند فكرة التضامن الاجتماعي إلى أن الضريبة تفرض على كافة المواطنين دون استثناء أي لا يجوز إعفاء طبقة معينة بصفقتها و إن كان ذلك لا يتعارض مع إعفاء غير القادرين على دفعها

و يعني ذلك استناد الضريبة إلى قاعدة عمومية الضريبة. تعطينا نظرية التضامن الاجتماعي تفسيراً واضحاً لالتزام الجيل الحاضر بدفع الضريبة لخدمة القروض التي عقدتها الأجيال السابقة واستندت كل منافعها (الخطيب، الشامية، ٢٠١٤).

٤.١.٢: القواعد الأساسية للضريبة:

يقصد بالقواعد الأساسية للضريبة: مجموعة الأسس والمبادئ التي يتعين على المشرع المالي الاسترشاد بها ومراعاتها عندما يضع بنود وفقرات النظام الضريبي في أي نظام اقتصادي (المهايني، الخطيب، ٢٠١١)

وهذه القواعد تركز على التوفيق بين ثلاث مصالح:

١- **مصلحة الخزينة:** تركز الخزينة العامة على زيادة التحصيلات الضريبية بهدف تمويل الحاجات العامة للمجتمع.

٢- **مصلحة المكلف:** تركز على ضرورة العدالة في التكاليف أو إلى تخفيض الضرائب، لأن المكلف يريد عدم الدفع، وفي حال حصوله في أدنى الحدود.

٣- **مصلحة المجتمع:** زيادة الجباية بهدف تمويل الإنفاق العام وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية (فوزي، ١٩٧١).

إن الضريبة العصرية هي ضريبة تدخلية تؤدي دوراً مهماً في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وفي توجيه الاستثمارات الإنتاجية وهي قبل كل شيء مورد تعتمد عليه السلطات في تغذية خزانة الدولة.

ولما كان للضريبة كل هذه الأهمية، فقد وضع لها ومن فترة طويلة، قواعد على المشرع الضريبي أن يأخذها بعين الاعتبار عند وضعه للنظام الضريبي.

وهذه القواعد تشكل الأساس التقليدي للضريبة حتى أن بعضهم قد عبر عنها بأنها " إعلان حقوق المكلفين "، وواضع هذه القواعد الاقتصادي الانكليزي آدم سميث في كتابه الشهير " ثروة الأمم " وجوهر هذه القواعد ما يلي:

١- قاعدة العدالة، أو المساواة في التكاليف:

تنطلق هذه القاعدة من القدرة المالية التكاليفية لدافع الضريبة (المكلف) في المساهمة في الأعباء العامة. بحيث تكون مساهمة أعضاء الجماعة في الأعباء العامة متناسبة مع دخلهم. فمن يحصل على دخل وفير، يحصل بالمقابل على حماية الدولة له ولدخله، فعليه أن يساهم في نفقات الدولة بقسط أكبر وأوفر مما يساهم به المكلف الذي لا يحصل إلا على دخل قليل، ومن لا دخل له يعفى من دفع الضريبة، وكتب آدم سميث في هذا الصدد قائلاً: يجب أن يسهم رعايا كل دولة في نفقات الحكومة بحسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان، أي نسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة (حجازي، ٢٠٠٤، ص ١١٦).

ولقد أخذت أغلب التشريعات الضريبية المعاصرة بفكرة قاعدة العدالة وما تطبق الضريبة التصاعدية، وإقرار الإعفاءات العائلية والحد الأدنى من الدخل المعفى من الضريبة إلا صوراً لمبدأ العدالة.

٢- قاعدة الوضوح واليقين:

على أية ضريبة مفروضة، أن تكون واضحة معلومة حق العلم، من حيث مقدارها، وموعد دفعها، وكيفية هذا الدفع، حتى تكون الضريبة بعيدة عن التعسف وعن التجاوز، وبذلك لا يجوز للضريبة أن تكون مبهمة قابلة لتأويلات السلطة الإدارية وتحكمها.

فكل ضريبة لا يعرف المكلف مقدارها وزمان جبايتها، ومكان دفعها معرفة تامة، تعتبر ضريبة تعسفية وتؤدي لسوء الاستعمال والاختلاس وإرهاق المكلفين، ويجب عدم دفعها.

أي أن الضريبة يجب أن تكون محددة في مطارحها وموعد فرضها، وتاريخ وأساليب جبايتها.

٣- قاعدة الملاءمة:

على الضريبة أن تجبى في أكثر الأوقات ملائمة للمكلف - وبالكيفية الأيسر - تيسيراً له، ويعتبر الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضريبة، كأن تجبى ضريبة الرواتب والأجور من الكلفين في أوقات استلام أجورهم، وتجبى ضريبة الأرباح

الصناعية والتجارية في نهاية الدورة المالية وعند تحقيق الربح، وتجبى ضريبة ريع العقارات من المكلفين بعد دفع بدلات الإيجار.

فقاعدة الملاءمة من أكثر القواعد احتراماً في الأنظمة الضريبية المعاصرة سواء أكانت الضريبة مفروضة على الدخل أم مفروضة على الاستهلاك.

٤- قاعدة الاقتصاد:

المقصود بالاقتصاد هنا، أي الاقتصاد بنفقات الجباية بحيث يكون الفرق بين ما يدفعه المكلفون من ضرائب وما يدخل منها إلى الخزنة العامة في أقل مبلغ ممكن وهذا الأمر يتطلب فرض الضرائب التي تكثر إيراداتها وتقل نفقاتها وتحصيلها (المهايني و الخطيب، ٢٠١١).

٥.١.٢. أهداف الضريبة:

إن أهداف الضرائب متنوعة ومتطورة مع أهداف الدولة، والزمن الذي تفرض فيه، فكل دولة تسعى إلى تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية عن طريق نظامها السياسي، وكذلك المالي، إذ تستخدم الضرائب كوسائل مساعدة على ذلك.

ويمكن تلخيص أهم أهداف الضرائب بما يلي:

١- الأهداف الاقتصادية:

- توفير الأموال اللازمة للخزينة العامة للدولة وهو أقدم هدف من أهداف الضرائب نشأ وتطور مع الضريبة، ولم يختفِ هذا الهدف، وما زال هو الأول بين الأهداف التي تحققها الضريبة (وفرة الحصيلة).
- إعادة توزيع الدخل القومي لتخفيف حدة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية.
- تستخدم الدولة الضريبة لتشجيع الاستثمار من خلال إعفاء الاستثمارات الجديدة والاستثمارات الهامة لمدة خمس أو عشر سنوات.
- أداة للتدخل في الحياة الاقتصادية، وتحقيق التمايز الضريبي بين القطاعات الاقتصادية للحد من تطور قطاع وتسريع النمو في القطاعات الهامة للاقتصاد الوطني.

- تسعى الضريبة في الدول النامية لتعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها من أجل خدمة أهداف التنمية فكلما ازدادت الضرائب تزداد إيرادات الدولة وتستطيع تنفيذ المشاريع الاقتصادية وتحقيق التنمية المنشودة (عوض الله، ١٩٩٥).

٢- الأهداف المالية:

إن الهدف الأساسي من فرض الضرائب والرسوم هو تأمين الموارد اللازمة لسداد النفقات العامة. تقول القاعدة المالية " الاحتياج حد الخراج والجباية فيه الكفاية " . (حسان، ٢٠١٠) أي إن الدولة تأخذ من رعاياها من الضرائب والرسوم بقدر ما تحتاج إليه من الموارد العامة وإن الجباية يجب أن تكون بما فيه الكفاية لسداد النفقات العامة وما يستحسن من خلال تأمين هذه الموارد هو تأمين العدالة والوضوح في التكاليف والملائمة في التحصيل والاقتصاد في نفقات التحصيل.

٣- الأهداف الاجتماعية:

بعد أن خرجت الضريبة عن حيادها وأصبحت أداة إصلاح اجتماعي واقتصادي إلى جانب كونها أداة لتأمين الموارد العامة بدأت تستعمل لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بناحياتها الإيجابية من حيث فرض الضرائب والرسوم السلبية من حيث الإعفاء منها أو تخفيفها.

ومن أهم المشاكل الاجتماعية التي عولجت عن طريق الضرائب والرسوم ما يلي: (المهاني والخطيب، ٢٠١١)

أ - معالجة أزمة السكن:

فالدول التي تعاني من أزمة السكن بسبب الهجرة من الريف إلى المدن مثلاً تفرض ضرائب إضافية على العرصات - الأراضي غير المبنية داخل المدن - إذا لم يبادر أصحابها ببنائها خلال مدة معينة أو محدودة.

وهذا ما فعلته الجمهورية العربية السورية حيث صدر القانون رقم /١٤/ لعام ١٩٧٤ المتضمن (قانون إعمار العرصات).

إذ يفرض رسم على العرصات يعادل (١٠%) من قيمتها سنوياً إذا لم يبادر صاحبها إلى الحصول على ترخيص ببنائها خلال السنة الأولى لصدور القانون، فإذا مرت ثلاث سنوات على ذلك فيكلف بدفع (١٠%) رسماً عن كل سنة.

فإذا مرت السنة الرابعة ولم ترخص بالبناء فيحق للإدارة المحلية (البلدية) أن تقرر بيعها على حساب صاحبها، وتقتطع من القيمة (٢٥%) منها لصالح البلدية إضافة إلى الرسم السنوي وقدره (١٠%) سنوياً.

على أنه يشترط لتطبيق ذلك أن تكون العرصة جاهزة للبناء أي أنها:

- واقعة بمناطق العمران.
- وصول المرافق العامة من ماء وكهرباء ومجار أو طرق إليها، وإلا فلا يخضع صاحبها للرسوم لأن سبب التأخير في بنائها خارج عن إرادته.

ب - معالجة بعض المشاكل الأخلاقية:

- كفرض ضريبة مرتفعة على المشروبات الكحولية لرفع أسعارها، وبالتالي الإقلال من استهلاكها. وكذلك الدخان كما هو الحال في سورية.
- وكخفض الضرائب أو إلغائها بالنسبة إلى الأدوية المستوردة والمنتجة محلياً لمساعدة المرضى، ولا سيما الفقراء منهم في سبيل تأمين الدواء اللازم بأرخص الأسعار (المهايني، الخطيب، ٢٠١١).

المبحث الثاني: النظام الضريبي في سورية:

أخذ المشرع السوري في القانون ٢٠٠٣/٢٤ والذي تم تعديله بالقانون رقم ٦٠/ بالضرائب النوعية على الدخل وهي كما يعرفها الفقه المالي بأنها "الضرائب التي تفرض على الدخل تبعا لمصدرها أو بمعنى آخر هي الضرائب التي تتنوع بتنوع مصادر الدخل ويكون لكل منها خصائصها المميزة لها وتفرض ضريبة مستقلة على دخل أو إيراد كل فرع من فروع هذه المصادر المختلفة فيفرق بين دخول العمل ورأس المال والدخول المختلطة (عمل + رأس مال) والتي تقسم بدورها إلى عدد من الأنواع حسب تقدير المشرع لصلاحيتها للإخضاع مستتبعا ذلك تعدد الضرائب النوعية التي تصيب إيرادات هذه المصادر.

وقد تضمن القانون المذكور تحديداً لهذه الأنواع من الضرائب إذ أشارت المادة (٢) إلى أن الضرائب على الدخل تشمل: (آل الفخري، الحلاق، ٢٠٠٦).

- ١- الضرائب على أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية: " الأرباح الحقيقية، الدخل المقطوع".
- ٢- الضرائب على غير المقيمين.
- ٣- الضرائب على الرواتب والأجور.
- ٤- الضرائب على ريع رؤوس الأموال المتداولة .

١.٢.٢. وعاء الضريبة:

تحدثت النظريات المالية عن الأساس الذي تفرض عليه الضرائب، وكان أكثرها يفضل الدخل لأنه أصبح مادة مستمرة وهو في حالة تزايد مستمر سواء كان ربحاً أم أجراً، واستناداً لذلك يُعرف كتاب علماء المالية العامة وعاء الضريبة:

"الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة، أي المادة التي تفرض عليها الضريبة" (طاقة، العزاوي،

(٢٠٠٧).

"الموضوع المادي أو المعنوي الذي تفرض بموجبه الضريبة ويتمثل في الدخل، الثروة، السلع والخدمات والوقائع والتصرفات، والخدمات التي يتداولها الأفراد وذلك لتأمين مصادر دخل للدولة."

- أ - الضرائب الوحيدة والضرائب المتعددة.
ب - الضرائب المباشرة وغير المباشرة.
ت - الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال.

١.١.٢.٢. الضرائب الوحيدة والضرائب المتعددة:

منذ أن دخلت الضريبة حيز التنظيم وأصبحت جزءاً من السياسة المالية والسياسة الاقتصادية، ومنذ أن عُدَّتْ مصدراً مالياً لا يمكن تجاهله لتغطية النفقات العامة. منذ ذلك الحين، أخذ الباحثون في دراسة التنظيم الفني للضريبة، فهل تفرض ضريبة وحيدة وواحدة ؟ أم تفرض ضرائب متعددة على مختلف الأوعية ؟ أم يمكن دمج الضريبتين بحيث تفرض ضريبة رئيسية واحدة وإلى جانبها ضرائب أخرى؟

ولقد اختلفت آراء أنصار الضريبة الوحيدة باختلاف الوعاء الخاضع للضريبة فمنهم من رأى بفرض ضريبة العشور على الأرض والدخول المنقولة، (قوبان، ١٧٠٧) الذي ركز على ضريبة أساسية واعترف إلى جانب ذلك يجب فرض ضرائب أخرى ومثلها الرسوم الجمركية والضريبة على المشروبات، ومن ثم نلاحظ بأن "قوبان" لم يناد بفرض ضريبة وحيدة وإنما ركز على ضريبة أساسية.

أما بالنسبة للفيزيوقراط فكانوا ينظرون إلى مصدر القطاع الزراعي وخلقه للثروات وعاءاً حقيقياً للضريبة الواحدة، باعتباره هو القطاع الوحيد المنتج للدخل الصافي وكل القطاعات الأخرى عقيمة وغير قادرة على إنتاج الدخل الصافي.

وهذا الاعتقاد غير صحيح لعدم قدرة القطاعات الأخرى على الإنتاج، فالآن أصبحت كل القطاعات منتجة (صناعية، تجارية، زراعية... إلخ). كما يرى البعض بأن تفرض الضريبة على رأس المال، بينما يرى البعض الآخر بأن تفرض الضريبة على الدخل العام وفي اعتقادهم أن هذا الأخير خير مقياس للمقدرة التكاليفية للمكلف ويرى فريق آخر فرض الضريبة على الإنفاق العام، أي على الاستهلاك، ومن ثم إعفاء الادخار (بركات، ١٩٩٨).

وقد اقترح هذه الضريبة الاقتصادية الألماني "هومبرت ١٩١٦" ولكنها لم تطبق بهذه الصورة العامة، فقد رفضها البرلمان الألماني عام ١٩٢٠ كما رفضها الكونجرس الأمريكي عام ١٩٤٢ (عوض الله، ١٩٩٥).

فتعدد الآراء حول تحديد نوع الضريبة الواجب فرضها على الوعاء هو ما يسمح بإحلال الضرائب المتعددة محل الضريبة الواحدة هذا من ناحية، ولعدم عدالة الضريبة الواحدة وانخفاض حصيلتها مما يؤثر سلباً على خزينة الدولة التي هي بحاجة ماسة لإيرادات مالية توظفها في قطاعات اقتصادية قصد تحقيق تنمية اقتصادية شاملة. إن تطور الأنظمة المعاصرة من الناحية المالية والأخذ بمبدأ العدالة الضريبية لدى العديد من الدول، هو ما أدى إلى الأخذ بالأموال كوعاء حقيقي لإخضاعه للضريبة وليس على المال بكامله، وإنما على مختلف مكوناته واستعمالاته (عدلي، ٢٠٠٤).

٢.١.٢.٢. الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

إن تطور وسائل الإنتاج وتباين التكلفة بين مؤسسة وأخرى قد أدى لتراكم الثروات بأيدي فئة قليلة، وتباين الدخول بين العمل المأجور والاستثمار الرأسمالي، أدى لظهور طبقتين في المجتمع (الفقراء والأغنياء) وهذا الأمر فرض على الحكومات في العصر الحديث الانتقال من الضريبة

الوحيدة والضرائب على الثروة إلى الضرائب المباشرة على الدخل والضرائب غير المباشرة على الإنفاق.

- **الضرائب المباشرة:** هي مبالغ تفرضها الدولة على دخل المكلف أو ثروته ويتم تحصيلها بموجب جداول اسمية تحدد مطرح الضريبة ونسبتها وزمان تحصيلها.
- **الضرائب غير المباشرة :** هي مبالغ تفرضها الدولة على وقائع وتصارفات؟ معينة يقوم بها الأفراد أو على السلع والخدمات يدفعها المستهلك للدولة عند القيام بهذه الإجراءات أو شراء السلع. ظهرت الضرائب المباشرة قديماً وقبل الضرائب غير المباشرة، وعندما احتاجت الحكومات للأموال اضطرت إلى فرض ضرائب على السلع والخدمات بهدف تمويل الموازنة العامة للدولة (كنعان، زنبوعة، ٢٠٢٠).

٣.١.٢.٢. الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال :

أ - الضرائب على الأشخاص:

أن يكون الإنسان ذاته هو محل الضريبة أو وعاء الضريبة، فتفرض على الأشخاص بحكم وجودهم في إقليم الدولة بغض النظر عن امتلاكهم للثروة. ويطلق على هذا النوع من الضرائب، ضرائب الرؤوس والتي يلتزم كل فرد من أفراد المجتمع بدفع هذه الضريبة خلال فترة معينة، وأهم ما يميز هذه الضريبة أنها لا تعتمد على مقدار ما يكتسبه المكلف من دخل أو ما ينفقه أو ما يدخره. ونظراً لأن هذه الضريبة قليلة الحصيلة وتتألف قواعد السلوك الإنساني، ولا تأخذ وضع المكلف بعين الاعتبار، لذلك أُلغيت عنها جميع الدول في نهاية الحرب العالمية الثانية (عثمان، العشماوي، ٢٠٠٧).

ب - الضرائب على الأموال:

وهي أوفرها حصيلة وأكثرها عدالة لأنها تأخذ أوضاع المكلف بعين الاعتبار وتفرض على مصدر ثابت أو يتصف بالاستقرار والثبات، فقد انتقلت الدول من الضرائب الشخصية إلى الضريبة على الأموال، واعتمدت مصدرين:

الأول : رأس المال (الثروة)، وهي مجموع ما يملكه الفرد من قيم استعمالية كالأراضي والمباني والسلع الإنتاجية والاستهلاكية والأوراق المالية وغيرها.

الثاني : الدخل، وهو كل ما يحصل عليه الفرد أسبوعياً أو شهرياً بصورة منتظمة نتيجة عمله أو قيامه بالاستثمار والتجارة والخدمات، بصورة نقدية أو عينية (كنعان، زنبوعة، ٢٠٢٠).

٢،٢،٢. الضريبة على الدخل:

إن تعبير الدخل من أكثر التعابير شيوعاً وما يهمنا هو الدخل الخاضع للضريبة سواء كان هذا الدخل حقه شخص طبيعي أم شخص اعتباري.

فالدخل مرتبط باعتبارات اقتصادية وفنية ومالية واجتماعية، وهذا ما يفسر التعاريف الغزيرة لمفهوم الدخل.

تعريف الدخل: يعرف الدخل حسب موقعه في الأدبيات الاقتصادية و القانونية وحتى اللغوية، فالدخل في معناه اللغوي كل ما يحصل عليه الفرد من عمله أو من ممتلكاته من مردود مادي“ (حلمي، عبد القادر، ١٩٨١).

أما الدخل في معناه الاقتصادي هو ”الفائض الذي يمكن الإنسان الراشد أن يُعد نفسه قادراً على إنفاقه في فترة زمنية معينة دون أن ينقص من قيمة رأس ماله في أول تلك الفترة وحتى هذا التعريف الذي يبدو للوهلة الأولى أنه شامل لكّنه قد تعرض لكثير من الانتقادات ؛ لأن هناك دخول مصدرها أموال غير منتجة مثال ذلك هو أن أجر المثل لدار سكن يسكنها المالك، يجب أن تعد دخلاً يضاف إلى دخله؛ لأنه يوفر عليه أجرة السكن، ذلك التوفير الذي يمكن من إشباع حاجات اقتصادية أخرى كأي دخل آخر، ولكن على الرغم من عدم إجماع الاقتصاديين و الماليين وقد أقرّوا أن الدخل: إيراد يتجدد أو يتكرر بصفة دورية مع بقاء المصدر واستمراره، وهو ينتج عن مصادر مختلفة، فقد يكون رأسمال كريع العقارات والودائع، وقد يكون مصدره العمل كأجرة العامل والموظف، وقد يكون مصدره رأس المال والعمل معا" كأرباح التجارة والصناعة والخدمات الزراعية .

نستنتج من هذا التعريف خصائص الدخل وهي: الدورية، بقاء المصدر بعد الإنتاج، صيانة المصدر واستثماره المناسب له (المهاني، الخطيب، ٢٠١١).

١،٢،٢،٢. خصائص الدخل:

- الدورية: أي التجدد في أوقات متعاقبة ومتتالية مثال ذلك أجر العامل أو راتب الموظف، وما دام هذا الدخل يتجدد بشكل دوري كل شهر مثلاً أو حتى كل سنة كما في الإيراد الزراعي من الأرض.

- بقاء مصدر: بما أن الدخل دوري فهو ناجم عن مصدر ينتج هذا الدخل الدوري، ولذلك يجب أن لا ينفذ المصدر ولا ينضب بعد إنتاجه للدخل وهذا المصدر قد يكون مادياً كالأرض والعقارات والعمل أو غير مادي كالموهبة والمهنة .

وبقاء المصدر الذي ينتج الدخل، هو الذي يفسر دورية الدخل سواء كانت هذه الدورية حاصلة بالفعل أم محتملة الحصول، بعبارة أخرى على مصدر النشاط الذي ينتج الدخل يجب عليه أن يكون قابلاً للاستمرار والإنتاج من جديد، وبقاء المصدر يبقى في نهاية المطاف، أمراً نسبياً متعلق بنوع المصدر، فالأرض لا تنفذ ولكن الأشجار فوق الأرض لها عمر إنتاجي وقوة العمل متعلقة بعمر الإنسان وصحته (خليل، اللوزي، ٢٠٠٤).

- صيانة المصدر واستغلاله المناسب له: متى يستطيع المصدر إنتاج دخل بشكل دائم ومستمر لا بد من صيانتته واستغلاله الاستغلال الملائم، فإذا كان المصدر أرضاً فالدخل لا يحصل عليه المستثمر إلا عن طريق العناية بهذه الأرض بحرثها وريها، وعدم إرهاق الأرض بزرعات غير منتجة (عادل، وآخرون، ١٩٨٨).

إن ما تم عرضه من تعريف الدخل متعلق بالدخل بمفهومه الاقتصادي أما المفهوم الضريبي للدخل فله معنى آخر.

الدخل الخاضع للضريبة: إن مفهوم الدخل الضريبي ليس من السهل تحديده، ويختلف تعريفه اختلافاً كبيراً من تشريع إلى آخر، فهناك المفهوم الواسع الذي لا يقتصر على المفهوم الضيق للدخل القائل إن الدخل عبارة عن كل قوة شرائية نقدية جديدة تتدفق بصورة دورية خلال فترة زمنية معينة، يمكن استهلاكها دون المساس بالمصدر أو ما يعبر عنه بنظرية المصدر.

أما الهدف من تحديد الدخل الخاضع للضريبة، فهو منع تهرب بعض عناصر الدخل من الخضوع للضريبة، ولتقييد السلطات العامة حتى لا تتوسع في فرض الضريبة بحيث تصيب عناصر يجب ألا تخضع للضريبة (مراد، ناصر، ٢٠٠٣).

٢،٢،٢،٢. أساليب فرض ضريبة الدخل:

لقد تنازع فرض الضريبة على الدخل أسلوبان:

الأسلوب الأول: هو أن تفرض الضريبة على كل فرع من فروع الدخل (نظام الضرائب النوعية).

الأسلوب الثاني: وهو أن تفرض الضريبة على مجموع الدخل الذي يناله الشخص من مختلف المصادر (نظام الضريبة العامة على الدخل) (مرسي وآخرون، ٢٠٠٤).

٣،٢،٢. الضرائب النوعية:

أشارت المادة (٢) من القانون ٢٠٠٣/٢٤ إلى أن الضرائب على الدخل تشمل:

- ١- الضرائب على ريع رؤوس الأموال المتداولة.
- ٢- الضرائب على غير المقيمين.
- ٣- الضرائب على الرواتب والأجور.
- ٤- الضرائب على أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية: "الأرباح الحقيقية، الدخل المقطوع".

١،٣،٢،٢. الضرائب على ريع رؤوس الأموال المتداولة:

يقصد برؤوس الأموال المتداولة الأسهم والسندات وكافة الأوراق المالية التي تطرحها الهيئات العامة والخاصة الديون والقروض الممتازة والعادية.

إن هذه الضريبة تسري على ريع رؤوس الأموال المتداولة بالمعنى الشامل. فهي تسري على إيرادات القيم المنقولة (الأسهم والسندات) وعلى فوائد الديون والودائع والتأمينات. وبذلك حقق المشرع المساواة والتوحيد بين الصور المختلفة لتوظيف رؤوس الأموال. إذ أن فرض ضريبة على ريع القيم المنقولة وعدم فرضها على فوائد الديون يؤدي إلى حد ما إلى تفضيل أصحاب رؤوس الأموال توظيف أموالهم في شكل قروض على استثمارها في شراء القيم المنقولة وهذا في غير صالح الاقتصاد الوطني (الحلاق، ٢٠١٨).

٢،٣،٢،٢. الضرائب على غير المقيمين:

يخضع بموجب المادة ٦١/ من القانون ٢٠٠٣/٢٤ الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون غير السوريين سواء كان لهم فرع في سورية أم لا ومقاوليهم الثانويين غير السوريين عن الخدمات والأعمال المنفذة مع جهات القطاع العام والمشارك والخاص والتعاوني السورية أو لصالحها لضريبة دخل الأرباح وضريبة الرواتب والأجور بطريقة الاقتطاع وتحسم من قبل الجهات المتعاقدة عند تأدية المبالغ الخاضعة للضريبة (التعليمات التنفيذية لقانون ٢٠٠٣/٢٤).

٣،٣،٢،٢. الضرائب على الرواتب والأجور:

كما نصت المادة ٦٦/ من القانون ٢٠٠٣/٢٤ فإن ضريبة الرواتب والأجور تطرح على كل شخص يتقاضى راتباً أو أجره أو تعويضاً:

أ - من خزينة خاصة إذا كان مقيماً في الجمهورية العربية السورية أو كان المبلغ المدفوع تعويضاً عن خدمات أداها فيها.

ب - من خزينة عامة إذا كان مقيماً في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج (قانون ضريبة الدخل رقم ٢٤/ لعام ٢٠٠٣).

٢،٣،٤. الضرائب على أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية: "الأرباح الحقيقية، الدخل المقطوع":

مفهومها: هي الضريبة المباشرة التي تصيب الأرباح التي يشترك في إنتاجها رأس المال والعمل معاً. وهي تتناول حصيلة هذا الجهد المشترك القائم على الجهد البشري وطاقته رأس المال وذلك دون التوقف عند نسبة كل من العنصرين المذكورين في تحقيق الربح.

وتنقسم إلى فئتين من المكلفين، تشمل الأولى مكلفي الأرباح الحقيقية حيث بين أحكامها الباب الأول من القانون ٢٤/٢٠٠٣ بينما تشمل الثانية فئة مكلفي الدخل المقطوع في الباب الثاني من القانون المذكور أعلاه.

- ضريبة أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية فئة مكلفي الأرباح الحقيقية:

وفقاً لهذه الضريبة يقوم المكلف بتقديم تصريح عن نتائج أعماله، كما هون؟ مبين في دفاتره وقيوده المحاسبية، وهذا لا يعني أن الإدارة لا تتدخل، فلها أن تدخل التعديلات الضرورية للوصول إلى الربح الحقيقي.

المبحث الثالث: ضريبة أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية فئة مكلفي الدخل المقطوع:

٣،١. مكلفي ضريبة أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية فئة مكلفي الأرباح الحقيقية:

نصت المادة ٤١/ من القانون ٢٤/٢٠٠٣ على أنه: "يكلف بضريبة الدخل المقطوع كل من يمارس حرفة صناعية أو تجارية أو غير تجارية ولا يدخل ضمن فئة مكلفي الأرباح الحقيقية" (قانون ضريبة الدخل ٢٤/٢٠٠٣)، لذلك كان لا بد من تحديد هذه المهن والحرف للوصول إلى تلك المهن والحرف التي تخضع لضريبة الدخل المقطوع، لذلك نجد أن المكلفين

الخاضعين لضريبة أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية فئة مكلفي الأرباح الحقيقية هم:

- ١- مؤسسة القطاع العام وشركاته ومنشآته على اختلاف أنواعها.
- ٢- المؤسسات المالية بما فيها المصارف وأعمال الصرافة وشركات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات التوفير.
- ٣- الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة مهما يكن نوعها وغايتها.
- ٤- المؤسسات التجارية والصناعية التابعة لمنشآت خارج الجمهورية العربية السورية والمنشآت التجارية والصناعية التي تنتسب إليها مؤسسات كائنة خارج الجمهورية العربية السورية.
- ٥- المنشآت التجارية والصناعية التي لها فرع على الأقل في غير الوحدة الإدارية التي تعمل فيها.

- أ - تجار الاستيراد والتصدير.
- ب - تجار الجملة ونصف الجملة.
- ج - الوسطاء بالعمولة عدا السماسرة العاديين.
- د - أصحاب الفعاليات الصناعية الذين يقومون باستيراد المواد الأولية أو البضاعة نصف المصنعة لأغراض التصنيع أو البيع وكذلك البضاعة الجاهزة.
- هـ - تستثنى من أحكام الفقرتين /أ- د/ من هذه المادة استيرادات ممارسي المهن العلمية والصناعية للعدد والآلات والأدوات اللازمة لممارسة عملهم
- ٦- وكلاء المعامل الوطنية والأجنبية والوكالات الممثلة لمنشآت وشركات أجنبية ووطنية.
- ٧- تجارة العقارات المبنية وغير المبنية وأعمال التعهدات.
- ٨- المخلصون الجمركيون.
- ٩- محطات بيع الوقود والمواد المشتعلة.
- ١٠ - بيع أدوات طبية وأجهزة عيادات ومخابر.
- ١١ - معامل صنع الأدوية والمواد الكيميائية والعطورات ومستحضرات التجميل.
- ١٢ - معامل صنع الكحول.

- ١٣- المنشآت الصناعية غير المعددة في الفقرات السابقة إذا تجاوز مجموع قيمة المنشآت والآلات المستخدمة فيها لأغراض العمل الصناعي مليوني ليرة سورية بموجب التقدير النافذ للضريبة على ربع العقارات.
- ١٤- المشافي الخاصة.
- ١٥- الفنادق من المستوى الدولي والدرجات الممتازة والأولى والثانية والمطاعم من المستوى الدولي والدرجات الممتازة والأولى والثانية حسب تصنيف وزارة السياحة.
- ١٦- الإنتاج الفني (أفلام سينمائية، مسلسلات تلفزيونية، أفلام دعائية) وما شابهها.
- ١٧- موزعو الإنتاج الفني المستورد والمحلي.
- ١٨- خدمات الملاهي من جميع الدرجات حسب تصنيف وزارة السياحة.
- ١٩- مستثمرو مدن الملاهي ومستثمرو الفرق الرياضية واستعراضات السيرك.
- ٢٠- منشآت المبيت السياحية من المستوى الدولي والدرجات الممتازة والأولى والثانية وما يتبع لها من مطاعم وشاليهات وكازينوهات والمساح البحرية المستقلة من المستوى الدولي والدرجات الممتازة والأولى.
- ٢١- المكاتب السياحية.
- ٢٢- مكاتب وشركات تدقيق الحسابات والمحاسبون القانونيون.
- ٢٣- مكاتب وشركات الدراسات المالية والاقتصادية.
- ٢٤- المشاورون في الأمور المالية والمحاسبية.
- ٢٥- ممارسو مهنتي الخدمات البحرية وتموين السفن والبواخر.
- ٢٦- مهنة تأجير وإعادة تأجير المنشآت الصناعية والتجارية والحرفية والمهنية أو بعض أصولها.
- ٢٧- الوحدات المهنية الجامعية الرئيسية.
- ٢٨- الجامعات والمدارس والمعاهد الخاصة بكافة مراحلها ورياض الأطفال.
- ٢٩- كل مكلف يقرر تكليفه بالضريبة على الأرباح الحقيقية وفق الأحكام الواردة في هذا القانون.
- ٣٠- المكلفون الذين يتم اعتبارهم من عداد كبار المكلفين.
- ٣١- مكاتب وشركات تداول الأوراق المالية.

(ملاحظة: المهن أعلاه وفق الفقرة أ من المادة الثانية للقانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ والتعديلات اللاحقة عليه).

٢.٣ فئة مكلفي الدخل المقطوع

بات معلوماً الآن بأن أي مهنة لم ترد في التعداد السابق فإنها تخضع لضريبة الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية **فئة مكلفي الدخل المقطوع** باعتبارها ضريبة القانون العام. وهذا ما نصت عليه المادة /٤١/ من ذات القانون على أنه "يكلف بضريبة الدخل المقطوع كل من يمارس حرفة أو مهنة صناعية أو تجارية أو غير تجارية ولا يدخل في فئة مكلفي الأرباح الحقيقية المحددين في المادة الثانية من هذا القانون.

١،٢،٣. دورة تصنيف مكلفي ضريبة الدخل المقطوع وأسس تكليفهم:

تستند فئة مكلفي الدخل المقطوع للتقدير من قبل الدوائر المالية وفق أسلوب التقدير الجزاف، حيث يجري تصنيف عام لمكلفي ضريبة الدخل المقطوع عن فعاليتهم مع القطاع الخاص كل:

- سنتين لفئة كبار مكلفي ضريبة الدخل المقطوع.
- ثلاث سنوات لفئة متوسطي مكلفي ضريبة الدخل المقطوع.
- خمس سنوات لفئة باقي مكلفي ضريبة الدخل المقطوع.
- سنتين لفئة ممارسي المهن العلمية (المرسوم التشريعي ١٠ لعام ٢٠١٥)، إذ أن هذا التصنيف كان يتم كل ثلاث سنوات لكل الفئات آنفة الذكر بموجب المرسوم التشريعي رقم ٥١ لعام ٢٠٠٦.

تقوم لجان التصنيف بتحديد الضريبة وفق القواعد الموضوعة من قبل وزارة المالية (المادة ٤٢ من قانون رقم ٢٤/٢٠٠٣)، أما لجان التصنيف (بدائية أو استئنافية) فإنها تُؤلف بقرار من وزير المالية أو ممن يفوضه بذلك، ويعين إلى جانب الأعضاء الأصليين أعضاء ملازمون يقومون مقام الأصليين في حال غيابهم، ويجوز تشكيل أكثر من لجنة في الوحدة

الإدارية بحسب الحاجة، وتجتمع هذه اللجان بدعوة من رئيسها ولا تصح قراراتها إلا بحضور جميع أعضائها الأصليين أو الملازمين وتتخذ القرارات بأكثرية الأصوات (المادة ٤٧ من القانون السابق).

ويجوز بعد انقضاء سنة من بدء سريان التصنيف إعادة تصنيف بعض المهن أو بعض المكلفين ولكافة الفئات إذا طرأ تبدل لا يقل عن نسبة (٢٥%) نقصاً أو زيادة على رقم أعمالهم (الفقرة ب من المادة ٢ من المرسوم التشريعي ١٠ لعام ٢٠١٥).

وعند قيام لجنة غير مكتملة النصاب لمحل المكلف فإن قراراتها التصنيفية تُعد معدومة أصلاً ولا حاجة لإبطالها أي أنها والعدم سواء (التعليمات التنفيذية للقانون السابق).

تتألف لجان التصنيف البدائية المالية من:

- مراقب دخل أو موظف مالي من الفئة الأولى من ذوي الخبرة (رئيساً).
- ممثل عن الدوائر المالية يسمى بناء على اقتراح مدير المالية (عضواً).
- خبير للمهنة أو الحرفة (عضواً).
- مقرر يسمى بقرار من مدير المالية ولا يشترك بالتصويت (المادة ٣ من المرسوم التشريعي رقم ١٠ لعام ٢٠١٥).

ويتم إعداد تقرير التكاليف البدائي من قبل رئيس اللجنة.

٢،١،٣. الاعتراض على قرارات اللجنة البدائية:

يحق للمكلف الاعتراض على قرارات اللجنة البدائية إلى اللجنة الاستئنافية خلال /٣٠/ يوماً من اليوم الذي يلي تاريخ تبليغ المكلف القرار المذكور، ويجب على المكلف إرفاق إيصال (مع طلب الاعتراض) يثبت دفعه تأميناً للخزينة قدره (٥%) من قيمة الضريبة التي أقرتها اللجنة البدائية على أن لا يقل عن مبلغ /١٠٠٠/ ليرة سورية (المادة ٥، مرسوم تشريعي رقم ١٠ لعام ٢٠١٥).

هذا وتتألف اللجنة الاستئنافية من:

- موظف مالي من الفئة الأولى من ذوي الخبرة في المسائل الضريبية (رئيساً).
- موظف خبير من إحدى الإدارات أو الهيئات العامة أو مؤسسات وشركات القطاع العام الأكثر صلة بالمهنة موضوع التكليف مقترح منها حسب ما تحدده وزارة المالية (عضواً).
- خبير للمهنة أو الحرفة (عضواً).
- مقرر يسمى بقرار من مدير المالية ولا يشترك بالصويت.

مهمتها البت بالاعتراضات المقدمة على التكاليف المعترض عليها ولها الحق في تثبيت أو تخفيض الضريبة والزيادة في حال اعتراض لجنة الإشراف والتوصية بإصدار تكليف إضافي بالزيادة في حال عدم اعتراض الدوائر المالية إذا ارتأت ذلك وفقاً للواقع والمشاهدة (المادة ٦، مرسوم تشريعي رقم ١٠ لعام ٢٠١٥).

٣،١،٣. بعض الإعفاءات والغرامات الخاصة بمكلفي ضريبة الدخل المقطوع:

إن المكلف بضريبة الدخل المقطوع شأنه شأن أي فرد في مجتمعنا له ذلك الحد الأدنى من دخله اللازم لمعيشته، والذي يُعد حسب (سعيد، ١٩٨١) ضرورياً للمكلف حتى يتمكن من المحافظة على حياته وعلى حياة أسرته، ويتمثل في المبلغ النقدي الذي يكفي لضمان حياة المكلف وحياة أسرته، أو لضمان الحد الأدنى للمعيشة لهم مادياً ومعنوياً، وهذا ما جسده القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ عبر مادته العشرين والتي نصت على أن "ينزل من الربح السنوي الصافي مبلغ ٥٠٠٠٠/ ليرة سورية كحد أدنى معفى من الضريبة إذا كان المكلف شخصاً طبيعياً وبجزءاً هذا الحد بنسبة مدة التكليف التي تقل عن سنة.

على المكلفين بضريبة الدخل المقطوع أن يقدموا بيانهم الضريبي للدوائر المالية خلال مهلة ثلاثين يوماً تلي تاريخ الإعلان عن التصنيف الذي تصدره وزارة المالية (المادة ٥١، ٢٤/٢٠٠٣)، وفي حال عدم تقديم البيان عن البدء بممارسة حرفة أو مهنة خاضعة للضريبة تفرض غرامة تعادل مثلي الضريبة المكلف بها.

أما في حال توقف المكلف بضريبة الدخل المقطوع عن ممارسة الحرفة أو المهنة من قبل المكلف إرادياً أو بسبب قاهر خارج عن إرادة المكلف ومهما كانت مدة التوقف فيجب أن يقدم البيانات للدوائر المالية من بدء التوقف في كلتا الحالتين خلال ستة أشهر.

كما يجوز طي بعض تكاليف أو تحققات ضريبة الدخل المقطوع بقرار من رئيس مجلس الوزراء) المادة ٨، مرسوم تشريعي رقم ١٠ لعام ٢٠١٥).

ويتم تحديد نفقات وشروط إغلاق المنشأة الخاضعة لضريبة الدخل المقطوع بقرار من وزير المالية) المادة ١٤، مرسوم تشريعي رقم ١٠ لعام ٢٠١٥).

الخلاصة

مما سبق فإن الضريبة مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل نفقاتها. أي بهدف تمويل كل القطاعات التي تقوم الدولة بالإنفاق عليها كالتعليم ودعم سلع وقطاعات معينة أو الصرف على البنية التحتية، وتعد الضرائب مصدر من مصادر الدخل المهمة للدولة فهي تعمل على زيادة إيرادات الخزينة العامة، هذا وتستهدف الحكومات فرض الضرائب من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسن وتيرة نمو الاقتصاد إلى جانب السياسات التي تتبعها البنوك المركزية، كما أنها تساعد في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة، وعليه يبين النظام الضريبي في كل مجتمع أساليب فرض الضريبة والاعفاءات لبعض القطاعات وشروط تطبيقها.

الفصل الثالث

المعرفة الضريبية والموقف

الضريبي

Tax Knowledge and Tax Attitude

يتكون الفصل من:

- المبحث الأول: المعرفة الضريبية
- المبحث الثاني: الموقف الضريبي

١،٤. تمهيد:

هذا الفصل مخصص لعرض الإطار النظري لكل من المعرفة الضريبية والموقف الضريبي حيث تناول في المبحث الأول منه: نشأة إدارة المعرفة، ومفهوم كل من المعرفة الضريبية وإدارة المعرفة الضريبية، وأهميتها وأطرافها، ومصادر الحصول عليها، وقد اختتم المبحث بعرض العلاقة بين المعرفة الضريبية والخصائص الفردية والديموغرافية والاقتصادية. كما تناول المبحث الثاني: الموقف الضريبي مستعرضاً مفهومه ومحاور قياسه لدى المكلفين.

٢.٤ مفهوم المعرفة الضريبية

المعرفة هي مصطلح يمكن إطلاقه على العلم وهو شيء يكتسبه الفرد بالتعلم أو التعرف على الأشياء ومضامينها وتفسير الظواهر، والمعرفة تشمل كل شيء سواء المعرفة بالطبيعة أو المعرفة بالإدارة أو المعرفة بالسياسة والاقتصاد (Sveiby، ١٩٩٧). قام الباحث بإجراء مسح في

الدراسات السابقة للحصول على صورة متكاملة للطريقة التي تم بها تعريف مفهوم المعرفة الضريبية.

التعريف الأول: المعرفة الضريبية هي مستوى وعي دافعي الضرائب أو مراعاتهم للتشريعات الضريبية، تشير المعرفة الضريبية إلى الأساليب التي بواسطتها يصبح دافعوا الضرائب واعين للتشريعات الضريبية والمعلومات الأخرى المتعلقة بالضرائب (J, Hasseldine, ٢٠٠٩).

التعريف الثاني: المعرفة الضريبية هي المعرفة الأساسية الخاصة بالضريبة التي بحاجة أن يفهمها مكلفو الضرائب حتى يتمكنوا من ممارسة حقوقهم والتزاماتهم (Mat Udin, ٢٠١٥).

التعريف الثالث: المعرفة الضريبية هي مستوى معرفة دافعي الضرائب تجاه قانون وأنظمة الضرائب (Susanti, ٢٠٠٧).

التعريف الرابع: المعرفة الضريبية هي العمليات التي يصبح دافعوا الضرائب من خلالها على دراية بالتشريعات الضريبية والمعلومات الأخرى المتعلقة بالضرائب (Holland, ٢٠٠٩).

التعريف الخامس: المعرفة الضريبية هي فهم مكلفي الضريبة للقوانين والالتزامات الضريبية لتمكينهم من الوفاء بالتشريعات الخاصة بهم على سبيل المثال، الحساب الصحيح لمبلغ الضريبة (McKerchar, ٢٠٠٩).

التعريف السادس: المعرفة الضريبية هي أي معلومات متعلقة بالضرائب يتم استخدامها لأداء دور معين، والتوصل إلى الاستنتاجات، وتطوير استراتيجيات معينة تؤدي إلى الوفاء بحقوق والتزامات دافعي الضرائب (Carolina, ٢٠١١).

التعريف السابع: المعرفة الضريبية هي المعرفة الشخصية للفرد بالنظام الضريبي ووظيفته (Leder, ٢٠٠٨).

التعريف الثامن: المعرفة الضريبية هي فهم لمفاهيم السياسة الضريبية الأساسية التي يتم تنفيذها داخل بلد ما وهي العامل الأكثر تأثيراً في تحديد سلوك الامتثال لدافعي الضرائب في ظل نظام التقييم الذاتي، حيث أن نقص المعرفة الضريبية قد يؤدي إلى سلوك عدم امتثال غير مقصود (Wadesango et al, 2018).

نلاحظ في التعريف الأول وجود ما يكاد أن يكون خلطاً بين مفهوم المعرفة الضريبية وبين مفهوم الوعي الضريبي. نعتد في هذه الدراسة مفهوم المعرفة الضريبية كما جاء في بقية التعاريف، وقد تعمد الباحث تعداد الكثير منها لإظهار عدم دقة التعريف الأول والتأكيد على الفرق بين المعرفة الضريبية والوعي الضريبي.

٣.٤ مفهوم إدارة المعرفة الضريبية

عرفت إدارة المعرفة بأنها: العمليات التي تساعد على التوليد والحصول على المعرفة، اختيارها، تنظيمها، استخدامها ونشرها وتحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها، والتي تعد ضرورية لاتخاذ القرارات وحل المشكلات والتعلم والتخطيط الاستراتيجي" (عبد اللطيف، ٢٠٠٧، ص ٢٣)، كما "تعني إدارة المعرفة إيجاد بيئة تعمل على تسهيل، توليد ونقل المعرفة والتشارك فيها، وبالتالي فإن التركيز يكون على إيجاد ثقافة ملائمة، وعلى إيجاد القيادة الفعالة" (سلطان، ٢٠١٠، ص ٤)

في حين هناك من عرفها بأنها: "مجموعة من العمليات التي تتحكم وتخلق وتنتشر وتستخدم المعرفة من قبل الممارسين لتزودهم بالخلفية النظرية المعرفية اللازمة لتحسين نوعية القرارات وتنفيذها" (راتب، ٢٠١٦، ص ٧٤). ومما سبق يمكن تعريف إدارة المعرفة على أنها: "العمليات والنشاطات التي تساعد على توليد والحصول على المعرفة من حيث اختيارها وتنظيمها واستخدامها ونشرها وتحويل المعلومات والخبرات التي يمتلكها الأفراد وتوظيفها بما يخدم عملية اتخاذ القرارات.

تؤدي إدارة المعرفة دوراً هاماً ضمن الوظيفة الضريبية حيث يكمن دورها الرئيسي في إدارة كل مما يلي: تعقيد التشريعات، عدم اليقين بشأن طبيعة المتطلبات الإدارية، الوعي وتفسير التغييرات في التشريعات والإجراءات الإدارية؛ والجهد الإداري المطلوبة لتلبية بند معين من التشريع، شرح وتسهيل العمليات داخل المنظمات، وتبادل المعرفة (john, 2009)

في عام ١٩٨٠، وفي المؤتمر الأمريكي الأول للذكاء الصناعي، أشار إدوارد فراينبوم "Edward Freignebaum" إلى عبارته الشهيرة "المعرفة قوة" ومنذ ذلك الوقت ولد حقل معرفي جديد أطلق عليه "هندسة المعرفة" ومع ولادته استحدثت سيرة وظيفية جديدة هي مهندس المعرفة. وفي عام ١٩٩٧ ظهر حقل جديد آخر نتيجة لإدراك أهمية المعرفة في عصر

المعلومات وهو إدارة المعرفة، وقد تبع هذا التطور تغير في العناوين والدوريات المتعلقة بالموضوع من بينها تغيير عنوان مجلة "تغيير وإعادة هندسة إدارة الأعمال" إلى "إدارة ومعالجة المعرفة" (فلاح، ٢٠١٦، ص ٣٦)، وفي النصف الأخير من التسعينات أصبح موضوع المعرفة من المواضيع الساخنة والأكثر ديناميكية في الإنتاج الفكري في الإدارة. لقد تبع إصدار الكتابين الأكثر شهرة في المجال من قبل (نونكا تاكيوشي، ١٩٩٥، ليوناردو بارتون، ١٩٩٥) مجموعة كبيرة من المؤلفات. الرسالة الأساسية لهذه الأعمال هي أن الميزة الوحيدة المساندة للفرد تأتي مما تعرفه إجمالاً وكيف تستخدم ما تعرفه بفاعلية، وكم هو جاهز لاكتساب واستخدام المعرفة الجديدة (الحمزة، ٢٠١٥، ص ٣٦)

٤.٤ أهمية المعرفة الضريبية

فيما يأتي عرضاً لأهم ما جاء به فقهاء المالية العامة بخصوص أهمية المعرفة الضريبية:

لا تعد المعرفة الضريبية لدى مكلفي الضرائب أمراً مهماً بشكل أساسي فحسب بل لمواطني الدولة أيضاً (Pratama، ٢٠١٨)، فبالمعرفة الضريبية يصبح بمقدور مكلفي الضريبة تقييم التزاماتهم الضريبية وملؤها بشكل صحيح وكذلك تقديم نماذج الإقرارات الضريبية الخاصة بهم في الوقت المحدد (Redae، ٢٠١٦). وعليه فإن امتلاك المكلف الضريبي معرفة ضريبية كافية يعد أمراً ضرورياً لتحقيق درجات عالية من الامتثال الضريبي (Oladiopu، ٢٠١٦). حيث تعد المعرفة الضريبية واحدة من الأدوات الفعالة لحث دافعي الضرائب على الامتثال أكثر كما أظهرت دراسة (Mohd, 2013) أن الميل إلى التهرب من دفع الضرائب سينخفض مع ارتفاع مستوى المعرفة الضريبية.

يفترض على كل مواطن أن يكون على علم كافٍ ووافٍ بكل ما يتعلق بالضريبة وذلك ليكون مؤهلاً لتحمل المسؤولية في دفع الضريبة ويجب أن يكون جميع دافعي الضرائب مجهزين بمعلومات كافية بما يساهم في تحسين المعرفة الضريبية، وزيادة الوعي وضبط الأخلاق الفردية للحد من ميلهم من عدم الامتثال الضريبي حيث أظهرت الدراسات أن المعرفة الضريبية تؤثر على المواقف والاتجاهات نحو التهرب الضريبي. (mohd, 2013, p 120)

تكون المعرفة الضريبية في شكل معرفة حول قوانين الضرائب وإجراءات حساب الالتزامات الضريبية والإبلاغ عنها ، وكذلك المعرفة حول وظائف ودور الضرائب وأهميتها، وآثارها على المجتمع (LUKY, 2018, p 21) وعندما تكون المعرفة الضريبية لدى دافعي الضرائب سيكونون على دراية بالضريبة وواثقين من أهمية دفعها للمساعدة في الحفاظ على تنمية حق الدولة كما تؤدي إلى تشجيعهم على الانصياع لقواعد الضرائب (Nurlis, 2015, p105)

كما أن توفر المعلومات الضريبية لدى دافعي الضرائب يعطي انطباعاً بأن السلطات الضريبية تجعل الموارد المحدودة تتناسب مع المجتمع لذا فإن دافعي الضرائب سيؤدون الضرائب المفروضة عليهم وتسديد نصيبهم بشكل أكثر إلزاماً (Behnud, 2016, p3)

يجب أن يكون لدى المكلف معرفة وفهم اللوائح الضريبية وذلك للوفاء بالالتزامات الضريبية، حيث يحتاج دافعو الضرائب إلى معرفة الضرائب مقدماً. وبدون معرفتهم وفهمهم لقواعد الضرائب ، قد لا يرغب الجمهور في دفع الضرائب، ومن خلال فهم القواعد الضريبية، سيفهم المكلفون بشكل أفضل أهمية دفع الضرائب وما هي الفوائد التي تعود على المجتمع من دفعها بشكل مباشر وغير مباشر ،ومع هذا الفهم للضريبة ، يمكن التقليل من مستوى الفساد والاحتيال الذي قد يحدث (Nurlis, 2015, p105)

كما أن وجود مستوى مناسب من المعلومات الضريبية لدى المكلف من شأنه تطوير اهتماماته الضريبية والتأثير على الموقف ، والنوايا السلوكية ، والسلوكيات المتصورة للمكلف بما ينمي معرفته الضريبية (Cechovsky, 2018, p115)

إن المعرفة الضريبية لا تستهدف فقط تنمية المعرفة ولكنها تدمج أبعاداً أخرى مثل التأثير على المواقف، ونشر معرفة ضريبية عامة على المجتمع وعلى المستوى الفردي ، والاهتمام بالقضايا المتعلقة بالضرائب (Cechovsky, 2018, p115)

وهكذا يتضح مقدار ما أولاه فقهاء المالية العامة والباحثون في هذا المجال من أهمية قصوى للمعرفة الضريبية على مستويات وأبعاد متعددة.

٥.٤ أهمية المعرفة الضريبية لتحقيق الامتثال الضريبي

إن تصور دافعي الضرائب حول عدالة النظام الضريبي عامل مهم قد يكون له تأثير كبير على سلوك الامتثال الضريبي. حيث يُنظر إلى النظام الضريبي بأنه غير عادل من قبل المواطنين وهذا سيشجع دافعي الضرائب على الانخراط في سلوك غير ممتثل. ولكن مع ارتفاع مستوى المعرفة الضريبية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتصورات دافعي الضرائب يزداد الوعي بشأن المسائل الضريبية مما يؤثر مباشرة في مستوى الامتثال الضريبي (mohd, 2013, p120)

إن تنفيذ السلطات الضريبية لمهامها بكفاءة يعود غالباً إلى الاعتقاد بأن النظام الضريبي مرغوب فيه أو أن مصلحة الضرائب لديها السلطة الشرعية لفرض الضرائب. في هذه الحالات يُعد دفع الضرائب واجباً حتمياً على المواطنين. مما يؤدي إلى تعزيز الثقة في السلطات الضريبية ويؤدي إلى التزام عالٍ فيتم الإبلاغ عن الدخل الخاضع للضريبة بصدق في أي موقف، وعلى خلاف ذلك إذا كان لدى دافعي الضرائب شكوك حول نوايا السلطات الضريبية ولم يشعروا وكأنهم عوملوا بإنصاف أو باحترام ، يتطور التوجه السلبي العام تجاه السلطات الضريبية مما يؤدي إلى التهرب الضريبي (Behnud, 2016),

إن مستوى الامتثال الضريبي في المجتمع يتأثر بعاملين: السلطة والثقة في السلطات الضريبية، وإن كلا المفهومين يتأثران بالتصورات الفردية لدافعي الضرائب. يمكن وصف السلطة بأنها إدراك السلطات الضريبية كمؤسسة تتحكم في دافعي الضرائب وتعاقبهم. لذلك ، فإن الإدراك العالي للسلطة يؤدي إلى الامتثال القسري، وفي المقابل تذهب الثقة في السلطات الضريبية جنباً إلى جنب مع التقييم الإيجابي للسلطات الضريبية والضرائب التي تعمل على تحسين الوضع بالنسبة إلى المواطن، حيث يرتبط المستوى العالي من الثقة بموقف الامتثال الطوعي. وأن عدم وجود كل من السلطة والثقة تؤدي إلى حلقة مفرغة من عدم الثقة وعدم شرعية مصلحة الضرائب ، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم الامتثال. وقد وجدت دراسة (Cechovsky, 2018, P 116) أن امتلاك معرفة واسعة هو أمر إيجابي يتعلق بالثقة في حين أن القليل من المعرفة يرتبط بانخفاض الثقة (Cechovsky, 2018, p115)

٦.٤ مصادر الحصول على المعرفة الضريبية

تتكون المعرفة الضريبية من المعرفة الواقعية وتدمج فيها أبعاد معرفية أكثر تعقيداً (المعرفة الواقعية والمفاهيمية والإجرائية) والعمليات المعرفية (التذكر والفهم والتطبيق والتحليل والتقييم) أيضاً. تتألف من محتوى ذي صلة متعلق بالضرائب. يركز المحتوى على المستوى العام للضرائب (الوظائف من الضرائب، والمبادئ الأساسية للأكثر أهمية، فضلاً عن أنواع الضرائب). (Cechovsky, 2018, p115).

إن الحصول على المعرفة الضريبية المولدة داخلياً هو جانب مهم من دور وظيفة الضرائب. لحصر الإجراءات الموجودة بالفعل لالتقاط المعرفة سواء كانت هذه الإجراءات رسمية أم غير رسمية. إن وجود مثل هذه الإجراءات يرتبط بالوصول إلى الخبرة الضريبية ، سواء من مصدر داخلي أو خارجي يستخدم دافعو الضرائب في الشركات مستشاري ضرائب خارجيين من أجل عدد من الأسباب ، ولكن الدافع الرئيسي هو ببساطة لتقليل مسؤوليتهم الضريبية (john, 2009).

٧.٤ أطراف المعرفة الضريبية

يوجد ثلاثة أطراف للمعرفة الضريبية: ١- مشترو المعرفة وهم الناس الذين يسعون بنشاط للحصول على المعرفة. ٢- بائعو المعرفة يتم تعريفهم على أنهم الأشخاص الذين يشاركون المعرفة مع الآخرين في عائد التعويض (المالي). ٣- سماسرة المعرفة هم الأشخاص الذين يربطون بين المشتري والبائع. ترتبط هذه الأطراف بهدف الاستفادة من تبادل المعرفة (john, 2009).

وأن كل من دافعي الضرائب والشركات وشركات المحاسبة تسعى للحصول على المعرفة حول الجديد من التشريعات الضريبية. يمكن تعريفها على أنها مشتري المعرفة، وقد يكون لشركات المحاسبة دور وسطاء المعرفة. حيث تعتبر بمثابة وسطاء بين دافعي الضرائب من الشركات (مشتري المعرفة وبائع المعرفة) ، يمكن أن يتم وصف هذا الدور بأنها "حراسة البوابة" أو "امتداد الحدود" حيث تفيد في تمثيل مصالح العملاء في التواصل مع بائع المعرفة وهو ما بينته شركة KPMG حيث نلخص وجهة نظرها بأفضل ما يمكن من خلال الاقتباس الآتي: "نحن في طليعة النقاش العام حول السياسة الضريبية، التنظيم والموقف المتغير للضرائب والمعاشات التقاعدية وحوكمة الشركات. نحن نؤمن بالانفتاح القوي للعلاقات مع كل من الضرائب والسلطات

التنظيمية، نعطي وجهات نظر بناءة ومستقلة نيابة عن عملائنا ومجتمع الأعمال وقد يقرر دافع الضرائب من الشركات توظيف خبرة شركات المحاسبة كمستشارين خارجيين عندما يجدون أنهم لا يمتلكون المعرفة الكافية حول كيفية الامتثال للتشريعات أو كيفية الاستفادة على النحو الأمثل من الإعفاءات الضريبية (John, 2009)."

٨.٤ الخصائص الفردية والمعرفة الضريبية

للتغلب على مشكلة المعرفة الضريبية لدى مكلفي الضريبة، فإن المؤسسات المعنية تحتاج لمعرفة الخصائص الديموغرافية الخاصة بالمكلفين وتكييف برنامج تعليمي لهم (Pratama, 2017).

وفقاً لـ (Jackson and Milliron, 1986) فإن هذه العوامل هي:

- العمر.
- الجنس.
- المستوى التعليمي.

إلى جانب العوامل الديموغرافية وفقاً لـ (Chau and Leung, 2009)، فإن العديد من العوامل الاقتصادية تؤثر أيضاً على المعرفة الضريبية. وهذه العوامل هي:

- مستوى الدخل.
- المهنة.

يهتم الباحث بهذه الخصائص من أجل تصميم استبانة البحث كما سيأتي في الدراسة العملية.

١٨،٤ الخصائص الفردية الديموغرافية والمعرفة الضريبية:

١٨،٤،١. العمر والمعرفة الضريبية:

أظهرت دراستان لكل من (Palil، ٢٠١٠) و (Ross and McGee، ٢٠١٢a) بأن العمر يؤثر بشكل إيجابي على المعرفة الضريبية لدى مكلفي الضريبة في ماليزيا وهولندا، حيث أظهرت كلتا الدراستين بأن مكلفي الضريبة الأكبر سنا لديهم خبرة أطول مع إدارة الضرائب مما يجعلهم يفهمون إدارة الضرائب. إلا أن هناك بعض الدراسات التي أثبتت بوجود علاقة سلبية بين المعرفة الضريبية والعمر (Engida and Baisa، ٢٠١٤) و (Mamun، ٢٠١٤). وفي دراسة ل (Ross and McGee، ٢٠١٢b) فقد تم إثبات أنه في جنوب إفريقيا لا توجد علاقة بين المعرفة الضريبية والعمر.

من الواضح أن العلاقة بين هذين المتغيرين تتبدل في الشدة والاتجاه من بلد إلى آخر، أي من ثقافة إلى أخرى.

٤،٨،٢. الجنس والمعرفة الضريبية:

بعض الدراسات وجدت أن الرجال لديهم معرفة ضريبية أكثر من النساء، ففي دراسة (Fallan، ١٩٩١) تبين أن الرجال قد حققوا علامات أعلى من تلك لدى النساء في اختبار المعرفة الضريبية.

ودراسة أخرى ل (Engida and Baisa، ٢٠١٤) شابهت الدراسة السابقة بحيث أثبتت بأن الرجال يعرفون أكثر عن الضريبة. إلا أن هناك بعض الدراسات التي وجدت عكس ما ذكر آنفاً، فحسب (Kasippilai and Jabbar، ٢٠٠٦) تبين أن النساء يستجبن للامتثال الضريبي، ولا سيما بسبب ارتفاع مستوى المعرفة الضريبية لدى النساء.

وحسب (Richardson، ٢٠٠٨) فإنه لا يوجد علاقة بين الجنس والمعرفة الضريبية وهكذا فإن العلاقة بين الجنس وبين المعرفة الضريبية على ما يبدو تختلف من مجتمع إلى آخر.

وهكذا، مجدداً نجد أن العلاقة بين المتغيرات غير ثابتة من دراسة إلى أخرى، ما يعني وجود دور حاسم للفروق الثقافية.

٣،١،٨،٤ . المستوى التعليمي والمعرفة الضريبية:

من المعهود أن ارتفاع المستوى التعليمي لدى الأفراد لا بد أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تراكم المعرفة حول بعض المجالات، فهل للمستوى التعليمي أثر على تراكم معرفي عن الضريبة؟

اقترح (Chan، ٢٠٠٠) بأن الذين لديهم مستوى تعليمي أعلى من المحتمل لديهم مواقف عالية المستوى تجاه المعرفة الضريبية وبالتالي يميلون أكثر للامتثال الضريبي.

إلا أنه ووفقاً لدراسة (Kinsey and Grasmick، ١٩٩٣) هناك العديد من الأشخاص ذوي المستوى التعليمي المنخفض ممن يمتلكون مستوى معرفة ضريبية أعلى من ذوي مستوى تعليمي منخفض.

مجدداً حتى بالنسبة لمتغير مستوى التعليم لا يبدو أن هناك علاقة واضحة صالحة لكل مجتمع ولكن زمان ومن الواضح أن هناك علاقات ذات طابع تتعدد بتعدد خصائص المجتمعات وأنظمتها الضريبية.

٢،٨،٤ . الخصائص الفردية الاقتصادية والمعرفة الضريبية:

١،٢،٨،٤ . مستوى الدخل والمعرفة الضريبية:

ذكر (Humm، ١٩٩٥) تزداد المعرفة الضريبية لدى مكلفي الضريبة بازدياد دخلهم، ، وجد (Ross and McGee، ٢٠١٢c) تأثيراً كبيراً لمستوى الدخل في المعرفة الضريبية، إلا أن

دراسة (Jackson and Milliron، ١٩٨٦) وجدت بأن مستوى الدخل له تأثير غير واضح على مستوى المعرفة الضريبية لدى مكلفي الضريبة.

٢٠٢،٨،٤ . المهنة والمعرفة الضريبية:

يشير مصطلح المهنة إلى نشاط الفرد الوظيفي أو نشاط أرباحه (Jackson and Milliron، ١٩٨٦).

وفقاً لدراسة (Sutherland، ١٩٤٩) فإن التهرب الضريبي يُعدّ جريمة من جرائم أصحاب الياقات البيضاء، يرتكبها شخص محترم ذو مكانة اجتماعية عالية أثناء أدائه لوظيفته.

بالإضافة إلى أولئك المالكين الفرديين المرتبطين بالمبيعات من مواقع ثابتة كوكلاء السيارات والمتاجر والمطاعم، الخ، خفضوا الضرائب بأكبر نسبة (Andreoni، ١٩٩٨).

الخلاصة

لتشخيص المعرفة الضريبية لدى مكلفي الضريبة، يجب حصر مجموعة الخصائص الديموغرافية للمكلفين كالعمر، الجنس، المستوى التعليمي، فضلاً عن معرفة العوامل الاقتصادية المؤثرة على المعرفة الضريبية. ومنها : المهنة.

المبحث الثاني: الموقف الضريبي Tax Attitude

يمكن أن تتأثر المواقف تجاه الضرائب بمدى إدراك الناس أن حكومتهم تستجيب لاحتياجات المجتمع. في أبسط مستوياتها ، هناك مسألة ما إذا كان يُنظر إلى الدولة على أنها الفاعل السياسي الأكثر شرعية. وإذا اعتُبرت الدولة غير شرعية ، ونُظر إليها على أنها فاسدة ، أو أنها موجودة فقط لإفادة نخبة صغيرة من أفراد المجتمع ، فقد يكون لدى المواطنين مواقف سلبية تجاه الضرائب (McDonald، ٢٠١٧).

٩.٤. تعريف الموقف الضريبي

التعريف الأول: الموقف الضريبي هو تصورات الشخص آراؤه حول الضرائب والنظام الضريبي (James، ٢٠١٨).

التعريف الثاني: الموقف الضريبي: هو مشاعر دافعي الضرائب أو آراؤهم حول الضرائب ، المنعكسة على سلوكهم (Bryan، ٢٠١٤).

يتضح من تعريف الموقف الضريبي أنه عبارة عن تصور أو شعور ذاتي يتكون لدى دافع الضرائب عن النظام الضريبي الأمر الذي يعني أنه غير قابل للقياس بطريقة موضوعية وبالتالي فإن الأنسب بالنسبة للباحث هو محاولة قياسه بمقياس نفسي.

٩.٤.١. محاور قياس الموقف الضريبي لدى المكلفين:

وفقاً لدراسة (Kristina، ٢٠٠٤)، فقد تم قياس الموقف الضريبي للمكلفين من خلال المحاور الثلاثة التالية:

١- الآراء حول النظام الضريبي.

٢- الآراء حول دفع الضرائب.

٣- الموقف تجاه السلطات الضريبية.

١،٩،٤،١. الآراء حول النظام الضريبي:

النظام الضريبي هو مجموعة من الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وفي زمن معين، تحقيق أهداف السياسة الضريبية، والنظام الضريبي بحكم كونه مجموعة من الضرائب لابد وأن يصمم على هدى من تلك المبادئ والقواعد العلمية لنظرية المالية العامة (مسيحي، ٢٠٠٦).

أحد المبادئ الرئيسية لتصميم نظام الضرائب هو المساواة أو الإنصاف ، والذي يمكن إدراكه من خلال ثلاثة جوانب، وهي: المساواة الأفقية (يجب على الأشخاص الذين لديهم نفس الدخل أو ذات شرائح الثروة wealth brackets دفع نفس المقدار من الضرائب) ، والمساواة الرأسية (الضرائب المدفوعة تزداد بازدياد مقدار الوعاء الضريبي) والمساواة في التبادل Exchange Equity (Richardson، ٢٠٠٦)، (Wallschultzky، ١٩٨٤).

يترقب دافعو الضرائب، وخصوصاً أولئك الذين يدفعون مبالغ ضريبية باهظة، على ما ستنتفقه الحكومة من أموالهم. فإذا قامت الحكومة بإنفاق الإيراد الحكومي بشكل متبصر، على سبيل المثال، على المرافق الأساسية كالتعليم والصحة والسلامة والنقل العام، فمن المحتمل ازدياد الامتثال الطوعي. في المقابل، إذا أدرك دافعو الضرائب أن هذا الانفاق يتم وبشكل مبالغ فيه على أمور غير ضرورية بنظرهم أو غير مفيدة لهم، عندها سوف يشعرون بعدم الاكتراث من قبل الحكومة لأمرهم ويسعون للتهرب الضريبي (Tadesse، ٢٠١٤).

١،٩،٤،٢. الآراء حول دفع الضرائب:

كان (Schmolders، ١٩٥٩) مهتمًا بما أسماه "العقلية الضريبية" للناس ، وموقفهم العام المواتي

أو غير المواتي تجاه دفع الضرائب. وهذا المفهوم يشير إلى موقفهم تجاه دفع الضرائب.

إن الآراء حول دفع الضرائب تتمثل ووفقاً لدراسة (Sutton، ١٩٩٧) برضا المكلفين عن دفعهم

للضرائب وفيما إذا كان دفعهم للضرائب يزيل الحافز لكسبهم المزيد من الدخل.

٣،١،٩،٤ . الموقف تجاه السلطات الضريبية:

وفقاً ل (Kristina،٢٠٠٤) فإن هذا المحور ينقسم إلى ثلاثة محاور وهي:

١- الثقة المؤسساتية.

٢- القوة المتصورة للسلطات الضريبية.

٣- الشرعية المتصورة للسلطات الضريبية.

١،٣،١،٩،٤ . الثقة المؤسساتية:

المؤسسات الجديرة بالثقة هي تلك التي تطبق القواعد بشكل عادل ومتسق وشفاف. عندما يتم تطبيق القواعد الضريبية ، على سبيل المثال ، بشكل عادل ومتساوٍ في جميع أنحاء المجتمع ، فمن المرجح أن يمتلك المواطنون ودافعوا الضرائب لهذه القواعد - حتى إذا كانت لديهم فرصة للتهرب من القواعد (Steinmo،٢٠١٩).

٢،٣،١،٩،٤ . القوة المتصورة للسلطات الضريبية:

حسب (Wahl،٢٠٠٨) و (Kirchler،٢٠٠٧) القوة المتصورة للسلطات الضريبية هي تصور دافعي الضرائب لقدرة السلطات على اكتشاف المتهربين من الضرائب ومعاقبتهم.

٣،٣،١،٩،٤ . الشرعية المتصورة للسلطات الضريبية:

الشرعية هي الحكم بأن السلطات كفوءة وصادقة، وأن دورها المهني يخولها اتخاذ قرارات يجب الموافقة عليها وطاعتها (Kristina،٢٠٠٤).

٤،٩،١،٣،٣،١. العدالة الإجرائية:

تعني العدالة الإجرائية أن الناس مهتمون بجوانب من تجربتهم لا ترتبط فقط بالنتائج. تشمل العدالة الإجرائية الجوانب التالية لتجربتهم الحياد ، وعدم التحيز ، والصدق ، والجهود المبذولة لتحقيق العدالة ، والتأدب ، واحترام حقوق المواطنين. كل هذه السمات المحتملة للإجراء متميزة من الناحية المفاهيمية عن نتائجه ، وبالتالي فهي تمثل القيم التي يمكن استخدامها لتحديد العدالة الإجرائية بعيداً عن النتائج.

الفصل الرابع

الدراسة العملية

The Applied Study

هذا الفصل مخصص لعرض نتائج الدراسة العملية الميدانية التي قام بها الباحث. يتكون هذا الفصل من عدة أقسام - فقرات مرتبة تقليدياً بالبداية بعرض أداة الدراسة ومن ثم إجراء وصف إحصائي للعينة تمهيداً لإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة للتحقق من فرضيات الدراسة. تم إجراء اختبارات التحقق من مدى ملائمة بيانات الدراسات للتحليل الإحصائي، باستخدام البرنامج الإحصائي spss الإصدار ٢٤، بعد الاطلاع على الدراسات السابقة حول الموضوع والنتائج التي توصلت إليها والمقاييس التي استخدمت، وانسجماً مع أهداف الدراسة تم تحليل نتائج الدراسة التطبيقية، وذلك على أربع مراحل:

المرحلة الأولى: بدأت بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.

المرحلة الثانية: تناولت عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (Descriptive Statistics) من خلال: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وذلك لوصف متغيرات الدراسة وصفاً يعكس واقع البيانات، واختبار one sample t test

المرحلة الثالثة: تناولت تقدير نماذج الدراسة واختبار فرضياتها، باستخدام اختبار one way anova

١.٥. أداة الدراسة

تناولت الدراسة تحليل آراء عينة الدراسة وذلك من خلال تحليل استبيان تم توزيعه على أفراد عينة الدراسة وقد بلغ عدد الاستبانة الموزعة (٣٢٥) استبانة تم جمع الاستبانة بحيث تم استرداد (٣١٩) استبانة، صالحة للتحليل بما نسبته (٩٨.١٥%) وقد تم تحليل النتائج واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار الرابع والعشرين وعند مستوى دلالة ٠.٠٥ باستخدام عدد من المقاييس الإحصائية الوصفية والاستدلالية والاختبارات التي تلائم فرضيات الدراسة وتخدم أهدافها وهي كما يلي:

أ- اختبار ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha وذلك لقياس الاتساق الداخلي بين العبارات.

أ- اختبار مصفوفة الارتباط لقياس الارتباط بين محاور الدراسة.

ب- عرض الإحصاءات الوصفية باستخدام ما يلي:

- مقاييس النزعة المركزية: حيث سيتم اختبار الوسط الحسابي، لأنه من أشهر مقاييس النزعة المركزية وأكثرها شيوعاً واستخداماً.
- مقاييس التشتت: سيتم استخدام مقياس متميز بكثرة الاستخدام وصلاحيته في كثير من الحالات، وهو: الانحراف المعياري.
- اختبار one sample t test لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الحسابي للمجتمع.
- ت- اختبار one way anova لاختبار الفروق بين إجابات أفراد العينة تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية.

٢.٥ اختبار ثبات الاستبانة

تم تصميم الاستبانة في قسمين أساسيين: القسم الأول: مُخصص للأسئلة العامة ويشمل المعلومات الشخصية عن أفراد عينة البحث، وهي: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الوضع العائلي، إضافة إلى المركز الوظيفي، وعدد العمال وقد ضم القسم الثاني ثلاثة محاور ضمت تساؤلات الدراسة.

كما تم اختبار ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha وذلك لقياس الاتساق الداخلي بين عباراتها، حيث تم إجراء اختبار الثبات باستخدام معامل Cronbach's Alpha لمعرفة مدى الاتساق الداخلي بين العبارات " تتراوح قيمة معامل Cronbach's Alpha بين (٠-١) وحتى يتمتع المقياس بالثبات يجب ألا يقل الحد الأدنى لقيمة المعامل عن (٠.٦٠)

المحور	قيمة معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول: الآراء حول النظام الضريبي	٠.٨٧٥
المحور الثاني: القوة المدركة	٠.٧٥٥
المحور الثالث: الشرعية المدركة	٠.٧٨٥
المحور الرابع: الثقة المؤسسية	٠.٧٦٦
القوة المتصورة	٠.٨٩٦
الشرعية المتصورة	٠.٦٤٨
النظرة الى العدالة الإجرائية	٠.٦٧٨

الجدول رقم (1) نتائج التحليل لمعامل Cronbach's Alpha - المصدر: إعداد الباحث.

يوضح الجدول رقم (1) نتائج التحليل لمعامل Cronbach's Alpha لأسئلة كل محور من محاور الاستبيان المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث ظهرت بقيم أكبر من ٠.٦ وهي ما يمكن اعتبارها قيمة جيدة لثبات الاتساق الداخلي ومقبولة لأغراض التحليل الإحصائي ويمكن الاعتماد على استجابات أفراد العينة في اشتقاق النتائج المتعلقة بمجتمع الدراسة.

٣.٥ اختبار التداخل الخطي

تعتمد قوة النموذج الخطي أساساً على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات؛ ونتيجةً لذلك تم استخدام اختبار التداخل الخطي لاختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، وقد تم فحص التداخل الخطي من خلال مقياس (Variance Inflation Factor-VIF)، حيث يمكن التكهّن بوجود التداخل الخطي عند زيادة قيمة مقياس معالم تضخم التباين (VIF) عن ١٠، وفق دراسة (حمودات، والطائي، ٢٠١٢)^(١) و(السرطاوي وآخرون، ٢٠١٣)^(٢) فقد تم فحص التداخل الخطي من خلال احتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات، ومن ثم إيجاد معامل (Variance Inflation Factor-VIF) حيث يعدُّ بمثابة قياس لتأثير الارتباط بين المتغيرات كما هو موضح في الجدول رقم (٢):

(١) حمودات، آلاء، والطائي، فاضل (٢٠١٢) اختيار طريقة الارتباط الذاتي بين الأخطاء كمعالج لباقي الفرضيات مع

التطبيق، مجلة تكريت للعلوم الصرفة، المجلد ١٧، العدد ٣، ص ٢١٧

(٢) السرطاوي، (٢٠١٣) مرجع سبق ذكره.

Coefficients ^a			
Collinearity Statistics		Model	
VIF	Tolerance		
1.309	0.736	القوة المدركة	X.1
2.101	0.465	الشرعية المدركة	X.2
2.216	0.451	القوة المتصورة	X.3
3.177	0.315	الشرعية المتصورة	X.4
5.972	0.167	العدالة الإجرائية	X.5
3.884	0.257	الموقف الضريبي	X.6

الجدول رقم (٢) اختبار التداخل الخطي لمتغيرات الدراسة - المصدر: إعداد الباحث.

يُلاحظ من الجدول السابق أنّ قيمة (VIF) لم تتجاوز قيمة (١٠) لكافة المتغيرات الخاضعة للدراسة، لذلك فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي، والارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية، وهذا يدل على قوة نموذج الدراسة في تفسير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

٤.٥ اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة

للتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين كل زوجين من المتغيرات المستقلة تم الاعتماد على معامل الارتباط بيرسون الذي يدل على وجود هذه المشكلة إذا كان معامل بيرسون متوسط إلى عالي القيمة وذي دلالة إحصائية ويظهر الجدول رقم (3) مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة.

	Y	X.1	X.2	X.3	X.4	X.5
--	---	-----	-----	-----	-----	-----

Y	Pearson	1					
	Sig						
X.1	Pearson	-0.113	1				
	Sig	0.559					
X.2	Pearson	-0.248	0.323	1			
	Sig	0.194	0.087				
X.3	Pearson	-0.386	0.125	-0.161	1		
	Sig	0.038	0.517	0.404			
X.4	Pearson	0.034	0.052	0.242	-0.282	1	
	Sig	0.861	0.789	0.205	0.138		
X.5	Pearson	-0.028	-0.11	-0.194	-0.171	-0.438	1
	Sig	0.884	0.571	0.314	0.375	0.017	

الجدول رقم (٣) مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة - المصدر: إعداد الباحث.

أظهرت مصفوفة الارتباط عدم وجود ارتباط ذي أهمية أو ذي دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة، إذ من الواضح أن قيمة كافة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيفة جداً وبشكل عام غير دالة إحصائياً. وهذه نتيجة مطمئنة لجهة استقلال المتغيرات والاختبارات الإحصائية التي تعتمد على هذا الشرط لصحة النتائج.

٥.٥ الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة والاختبارات الأساسية لاتجاهات المبحوثين

نبدأ بهذه الفقرة في تلخيص نتائج جمع البيانات على صعيد كل محور من محاور الدراسة، حيث تم جمع نتائج الوصف الإحصائي واختبارات اتجاهات المبحوثين في الجدولين 4 و 5 توفيراً في المساحة المتاحة، بحيث نعود للنتائج المدرجة في هذين الجدولين بشكل متكرر تبعاً للحاجة.

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدى إيجابية الآراء حول النظام الضريبي	319	2.2571	.61096	.03421
مدى إيجابية الآراء حول دفع الضرائب	319	2.5392	1.08341	.06066
مدى إيجابية الموقف تجاه الدوائر الضريبية	319	2.6839	.84040	.04705

الجدول (4) : الوصف الإحصائي لمتوسط قراءات محاور الاستبانة

المصدر: إعداد الباحث.

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مدى إيجابية الآراء حول النظام الضريبي	-21.719	318	.000	-.74295	-.8102	-.6756
مدى إيجابية الآراء حول دفع الضرائب	-7.597	318	.000	-.46082	-.5802	-.3415
مدى إيجابية الموقف تجاه الدوائر الضريبية	-6.718	318	.000	-.31613	-.4087	-.2236

الجدول (٥) : اختبار اتجاهات المبحوثين حول محاور الاستبانة One-Sample T Test

المصدر: إعداد الباحث.

من الواضح من الجدول رقم ٤ أن متوسطات قراءات محاور الدراسة أصغر من المتوسط النظري وفيما يأتي تحليل مفصل لهذه النتائج.

١.٥.٥ اختبارات اتجاهات المبحوثين حول متغيرات الدراسة على مستوى المحاور

هذه الفقرة مخصصة لعرض نتائج اختبارات الفرضيات على المستوى الإجمالي لكل محور من المحاور، حيث نعود في الفقرة التي تليها إلى التدقيق في تفاصيل كل محور لاستخلاص ما يمكن استدلاله من كل محور بالمجمل ومن العوامل التي ساهمت في توليد القيمة الكلية للمحور.

من الواضح من الجدول رقم ٤ أن متوسطات قراءات محاور الدراسة أصغر من المتوسط النظري وفيما يأتي تحليل مفصل لهذه النتائج.

المحور الأول: إيجابية الآراء حول النظام الضريبي

الفرضية H_0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة محور "مدى إيجابية الآراء حول النظام الضريبي" وبين المتوسط النظري (3).

الفرضية H_1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة محور " مدى إيجابية الآراء حول النظام الضريبي " وبين المتوسط النظري (3).
يظهر من الجدول (4) أن المتوسط المحسوب لهذا المحور يساوي (2.2) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن الفئة (1.8-2.6) والتي تسبق فئة المتوسط على مقياس ليكرت الخماسي، الأمر الذي يفيد بأن شدة موافقة المبحوثين على عبارات هذا المحور بالمجمل تبلغ مستوى دون المستوى المتوسط، على أننا نلاحظ أن متوسط هذا المحور أقل من المتوسط النظري (3) بوضوح، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهرياً نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test.

يظهر من نتائج هذا الاختبار (الجدول 5) أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي (-21.719) وهي توافق (P-value = .000) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط أقل جوهرياً من المتوسط النظري. وهكذا، يمكن القول أن المبحوثين يميلون إلى عدم الموافقة على عبارات هذا المحور، ويفسر ذلك بأن المكلفين المبحوثين لا ينظرون بإيجابية إلى النظام الضريبي المطبق عليهم.

المحور الثاني: إيجابية الآراء حول دفع الضرائب

الفرضية H_0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة محور "مدى إيجابية الآراء حول دفع الضرائب" وبين المتوسط النظري (3).
الفرضية H_1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة محور "مدى إيجابية الآراء حول دفع الضرائب" وبين المتوسط النظري (3).
يظهر من الجدول (4) أن المتوسط المحسوب لهذا المحور يساوي (2.5) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن الفئة (1.8-2.6) والتي تسبق فئة المتوسط على مقياس ليكرت الخماسي، الأمر الذي يفيد بأن شدة موافقة المبحوثين على عبارات هذا المحور بالمجمل تبلغ مستوى دون المستوى المتوسط، على أننا نلاحظ أن متوسط هذا المحور أقل من المتوسط النظري (3) بوضوح، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهرياً نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test. يظهر من نتائج هذا الاختبار كما يظهر من الجدول (5)، السطر الثاني، أن قيمة

إحصاء الاختبار تساوي (-7.597) وهذه القيمة توافق (P-value = 0.000) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط أقل جوهرياً من المتوسط النظري. ولذلك، يمكن القول أن المبحوثين يميلون إلى الموافقة المنخفضة على عبارات هذا المحور، ويفسر ذلك بأن المكلفين المبحوثين لا ينظرون بإيجابية إلى دفع الضريبة. بمعنى أن دفع الضريبة لا يمثل بالنسبة إليهم فعلاً طوعياً يقومون به بإيجابية وإنما يجدون أنفسهم مرغمين على أدائه.

الضريبة على أية حال إجبارية وليس المقصود هنا أن المبحوث لا يشعر بإيجابية تجاه فكرة الإيجار بحد ذاتها، وإنما لا يشعر بإيجابية كونه يشعر بشيء من عدم العدالة أو أنه يستحق الإعفاء، وسيظهر تفصيل ذلك من تحليل عبارات هذا المحور.

المحور الثالث: الموقف من الدوائر الضريبية

الفرضية H_0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة محور "مدى إيجابية الموقف تجاه الدوائر الضريبية" وبين المتوسط النظري (3).

الفرضية H_1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة محور "مدى إيجابية الموقف تجاه الدوائر الضريبية" وبين المتوسط النظري (3).

يظهر من الجدول (٤) أن المتوسط المحسوب لهذا المحور يساوي (2.6) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن الفئة (2.6-3.4) على مقياس ليكرت الخماسي، ولكنها دون المتوسط النظري بفارق (0.4)، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهري نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test.

يظهر من نتائج هذا الاختبار كما يظهر من الجدول [(٥)، السطر الثالث] أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي (-6.718) وهي توافق (P-value = 0.000) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط أقل جوهرياً من المتوسط النظري. وبالتالي فإن المبحوثين يميلون نوعاً ما إلى الموافقة المتوسطة على عبارات هذا المحور، ويفسر ذلك بأن موقف المكلفين المبحوثين تجاه الدوائر الضريبية سلبي بشكل عام، وهي نتيجة لا تتطوي على مفاجأة من حيث المبدأ.

٢.٥.٥ اختبارات اتجاهات المبحوثين على مستوى العبارات المكونة لكل محور

لمزيد من فهم مكونات كل محور من المحاور التي تم عرض نتائج تحليلها الإجمالي آنفاً، نقوم من أجل كل محور ببيان مقاييس النزعة المركزية والتشتت من أجل كل عبارة من عبارات المحور ومن ثم نجري اختبار اتجاهات المبحوثين من أجل كل عبارة.

عبارات المحور الأول:

تم تلخيص الإحصاءات الوصفية ونتائج اختبار الاتجاه في الجدولين (6) و (٧) لكافة العبارات اقتصاداً في المساحة على أن تأتي تفاصيل الاختبارات في الفقرات اللاحقة تبعاً حيث نعود للإشارة إلى هذين الجدولين بشكل متكرر تبعاً للحاجة.

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدى إيجابية الآراء حول النظام الضريبي	319	2.2571	.61096	.03421
كمكلف ضريبة دخل مقطوع يجب أن أخضع لذات النسب الضريبية التي يخضع لها كبار التجار وكبريات الشركات	319	2.0439	1.00218	.05611
مقدار الضريبة التي أدفعها بالمقارنة مع ما يدفعه غيري	319	2.8966	.77619	.04346
مقدار الضريبة التي أدفعها معادلة تماماً للسلع والخدمات التي أحصل عليها	319	1.8307	.99820	.05589

الجدول (6): الوصف الإحصائي لقراءات عبارات محور الآراء حول النظام الضريبي -

المصدر: إعداد الباحث.

	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مدى إيجابية الآراء حول النظام الضريبي	-21.719	318	.000	-.74295	-.8102	-.6756
كمكلف ضريبة دخل مقطوع يجب أن أخضع لذات النسب الضريبية التي يخضع لها كبار التجار وكبريات الشركات	-17.040	318	.000	-.95611	-1.0665	-.8457
مقدار الضريبة التي أدفعها بالمقارنة مع ما يدفعه نظرائي في المهنة	-2.380	318	.018	-.10345	-.1890	-.0179
مقدار الضريبة التي أدفعها معادلة تماما للسلع والخدمات التي أحصل عليها	-20.922	318	.000	-1.16928	-1.2792	-1.0593

الجدول (٧): اختبار اتجاهات المبحوثين حول عبارات محور الآراء حول النظام الضريبي -

المصدر: إعداد الباحث.

العبرة (كمكلف ضريبة دخل مقطوع يجب أن أخضع لذات النسب الضريبية التي يخضع لها

كبار التجار وكبريات الشركات):

الفرضية H_0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة " كمكلف ضريبة دخل مقطوع يجب أن أخضع لذات النسب الضريبية التي يخضع لها كبار التجار وكبريات الشركات" وبين المتوسط النظري (3).

الفرضية H_1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة " كمكلف ضريبة دخل مقطوع يجب أن أخضع لذات النسب الضريبية التي يخضع لها كبار التجار وكبريات الشركات" وبين المتوسط النظري (3).

يظهر من الجدول (٦) أن المتوسط المحسوب لهذه العبارة يساوي (2.04) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن الفئة (1.8-2.6) والتي تسبق فئة المتوسط على مقياس ليكرت الخماسي، الأمر الذي يفيد بأن شدة موافقة المبحوثين على هذه العبارة بالمجمل تبلغ مستوى دون المستوى المتوسط، على أننا نلاحظ أن متوسط هذا المحور أقل من المتوسط النظري (3) بوضوح، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهري نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test.

يظهر من نتائج هذا الاختبار (الجدول 7) أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي (-17.040) وهي توافق (P-value = 0.000) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط أقل جوهرياً من المتوسط النظري. نستنتج بأن المبحوثين يميلون إلى عدم الموافقة على إخضاعهم إلى ذات النسب التي يخضع لها كبار التجار وكبريات الشركات انطلاقاً من الفكرة السائدة لديهم بأن من يحصل على صافي دخل أكبر يجب أن تكون نسب ضرائبه الخاضع لها أكبر مما يخضع لها مكلف ضريبة الدخل المقطوع لأن هذا الأخير بالكاد يحصل على ما يكفيه للعيش وفق ما تقتضيه الحاجة.

العبارة (مقدار الضريبة التي أدفعها بالمقارنة مع ما يدفعه نظرائي في المهنة):

الفرضية H_0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة " مقدار الضريبة التي أدفعها بالمقارنة مع ما يدفعه نظرائي في المهنة" وبين المتوسط النظري (3).

الفرضية H_1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة " مقدار الضريبة التي أدفعها بالمقارنة مع ما يدفعه نظري" وبين المتوسط النظري (3).

يظهر من الجدول (٦) أن المتوسط المحسوب لهذه العبارة يساوي (2.8) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن فئة المتوسط (2.6-3.4) مقياس ليكرت الخماسي، ولكنها دون المتوسط

النظري بفارق (0.2)، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهري نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test.

يظهر من نتائج هذا الاختبار كما يظهر من الجدول (٧)، السطر الثالث، أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي (-2.380) وهي توافق (P-value = 0.018) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط أقل جوهرياً من المتوسط النظري. وهكذا، يمكن القول أن المبحوثين يميلون إلى عدم الموافقة على هذه العبارة، ويفسر ذلك بأن المكلفين المبحوثين يعتقدون بأن مقدار الضريبة التي يدفعونها أكبر مما يدفعه نظرائهم في المهنة. و مرد ذلك إلى الشكوك المرادة للمبحوثين حول تراخي مراقب الدخل مع بعض المكلفين فيما يخص تحديد مبلغ الضريبة الواجب دفعه الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى محاباة مكلف على حساب آخر. وباعتقاد الباحث فإن الاعتبارات الشخصية أو المالية بين بعض المكلفين ومراقب الدخل تلعب دوراً كبيراً في تحديد درجة المحاباة آنفة الذكر.

العبارة (مقدار الضريبة التي أدفعها معادلة تماماً للسلع والخدمات التي أحصل عليها):

الفرضية H_0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة " مقدار الضريبة التي أدفعها معادلة تماماً للسلع والخدمات التي أحصل عليها" وبين المتوسط النظري (3).

الفرضية H_1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة " مقدار الضريبة التي أدفعها معادلة تماماً للسلع والخدمات التي أحصل عليها" وبين المتوسط النظري (3).

يظهر من الجدول (٦) أن المتوسط المحسوب لهذه العبارة يساوي (1.8) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن الفئة (1.8-2.6) والتي تسبق فئة المتوسط على مقياس ليكرت الخماسي، الأمر الذي يفيد بأن شدة موافقة المبحوثين على هذه العبارة بالمجمل تبلغ مستوى دون المستوى المتوسط، على أننا نلاحظ أن متوسط هذا المحور أقل من المتوسط النظري (3) بوضوح، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهري نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test.

يظهر من نتائج هذا الاختبار (الجدول ٧) أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي (-20.922) وهي توافق (P-value = 0.000) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا

إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط أقل جوهرياً من المتوسط النظري. خُصصَ الباحث إلى أن المبحوثين يميلون وبشدة إلى عدم الموافقة على هذه العبارة، ويفسر ذلك بأن مقدار الضريبة التي يدفعها المكلفون المبحوثون بنظرهم غير معادلة على الأقل للسلع والخدمات العامة التي يتلقونها وهذا يدل على أن المبحوث يؤمن بأن مبلغ الضريبة المدفوع من قبله يجب أن يُقابلة خدمات وسلع عامة تعود عليه بالنفع مباشرة قبل غيره متجاهلاً أحد خصائص الضريبة وهي أن الضريبة تدفع بلا مقابل، أي بدون نفع خاص يعود عليه من جراء دفعه لها، فالمقابل لدفعها في نهاية المطاف ما هو إلا نفع عام.

خلاصة المحور الأول:

أن العبارة الثالثة " مقدار الضريبة التي أدفعها معادلة تماماً للسلع والخدمات التي أحصل عليها " والبالغ متوسط قراءتها (1.8307) كان لها الأثر الأكبر على إضفاء السلبية على آراء المكلفين المبحوثين حول النظام الضريبي. لكن آراء المبحوثين عموماً سلبية بخصوص كافة العبارات.

عبارات المحور الثاني

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مدى إيجابية الآراء حول دفع الضرائب	-7.597	318	.000	-.46082	-.5802	-.3415
مقدار الضريبة الذي أدفعه يخفض أرباحي وبالتالي يعيق تطوير مهنتي بشكل جوهري	-7.415	318	.000	-.52038	-.6585	-.3823
أنا راضٍ تماماً عن دفعي للضريبة	-6.047	318	.000	-.40125	-.5318	-.2707

الجدول (٨): اختبار اتجاهات المبحوثين حول عبارات محور الآراء حول دفع الضرائب - المصدر: إعداد الباحث.

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدى إيجابية الآراء حول دفع الضرائب	319	2.5392	1.08341	.06066
مقدار الضريبة الذي أدفعه يخفض أرباحي وبالتالي يعيق تطوير مهنتي بشكل جوهري	319	2.4796	1.25345	.07018
أنا راضٍ تماماً عن دفعي للضريبة	319	2.5987	1.18513	.06635

الجدول (٩): الوصف الإحصائي لقراءات عبارات محور مدى إيجابية الآراء حول دفع الضرائب

المصدر: إعداد الباحث.

العبرة: (مقدار الضريبة الذي أدفعه يخفض أرباحي وبالتالي يعيق تطوير مهنتي بشكل جوهري):

الفرضية H0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة " مقدار الضريبة الذي أدفعه يخفض أرباحي وبالتالي يعيق تطوير مهنتي بشكل جوهري" وبين المتوسط النظري (3).

الفرضية H1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة " مقدار الضريبة الذي أدفعه يخفض أرباحي وبالتالي يعيق تطوير مهنتي بشكل جوهري" وبين المتوسط النظري (3).

يظهر من الجدول (٩) أن المتوسط المحسوب لهذه العبارة يساوي (2.4) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن الفئة (1.8-2.6) والتي تسبق فئة المتوسط على مقياس ليكرت الخماسي، الأمر الذي يفيد بأن شدة موافقة الباحثين على هذه العبارة بالمجمل تبلغ مستوى دون المستوى المتوسط، على أننا نلاحظ أن متوسط هذا المحور أقل من المتوسط النظري (3) بوضوح، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهري نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test.

يظهر من نتائج هذا الاختبار (الجدول ٨) أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي (-7.415) وهي توافق ($P\text{-value} = .000$) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط أقل جوهرياً من المتوسط النظري.

يرى الباحث أن المبحوثين يميلون إلى عدم الموافقة على أن الضريبة لها تأثير جوهري على تخفيض أرباحهم وبالتالي لا تعيق تطوير مهنهم بشكل جوهري، أي أن مقدار الضريبة الذي يدفعه المبحوثون يتناسب وقدرتهم المالية وهذا ما يعزز خاصية الضريبة بأنها مفروضة عليهم وفقاً لهذه المقدرة، وبالتالي فإن الهامش من صافي الدخل بعد اقتطاع الضريبة هو بدرجة المقبول لتطوير مهنهم.

قد يبدو في الظاهر أن هذه النتيجة مناقضة للنتائج السابقة لكن في الحقيقة لا يوجد أي تناقض ذلك أن شعور المكلف بأنه يدفع ضريبة أكبر من باقي المكلفين لا يتناقض مع إقراره بأن مبلغ الضريبة لا يؤثر بشكل كبير على ربحية نشاطه.

العبارة : (أنا راضٍ تماماً عن دفعي للضريبة):

الفرضية H_0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة " أنا راضٍ تماماً عن دفعي للضريبة" وبين المتوسط النظري (3).

الفرضية H_1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة " أنا راضٍ تماماً عن دفعي للضريبة" وبين المتوسط النظري (3).

يظهر من الجدول (٩) أن المتوسط المحسوب لهذه العبارة يساوي (2.5) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن الفئة (1.8-2.6) والتي تسبق فئة المتوسط على مقياس ليكرت الخماسي، الأمر الذي يفيد بأن شدة موافقة المبحوثين على هذه العبارة بالمجمل تبلغ مستوى دون المستوى المتوسط، على أننا نلاحظ أن متوسط هذا المحور أقل من المتوسط النظري (3) بوضوح، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهري نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test.

يظهر من نتائج هذا الاختبار [الجدول (٨)، السطر الثالث] أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي (-6.047) وهي توافق (P-value = 0.000) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة الباحثين بالمتوسط أقل جوهرياً من المتوسط النظري. وهكذا، يمكن القول أن الباحثين غير راضين عن دفعهم للضريبة.

وهذه نتيجة مؤسفة وتدل بوضوح على عدم رسوخ مبدأ العقد الاجتماعي لدى المكلفين بشكل عام، ليس لدى الباحث ما يكفي من بيانات لتفسير ذلك وأي أسباب يمكن سوقها لعدم الرضا عن دفع الضريبة ستكون مجرد تكهنات لا يمكن الركون إليها. فعلى سبيل المثال من السهل اتهام مجتمع المكلفين بشكل عام بعدم امتلاك مقدار كاف من الشعور بالمواطنة أو الشعور بأنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع بعمومه ولكن مثل هذا الاتهام لا يمكن إثباته أو إظهاره بسهولة وعلى الباحثين أن يخصصوا جهداً خاصاً للبحث في هذه النقطة. إذ يرى الباحث لا يمكن تناولها بسطحية.

خلاصة المحور الثاني:

إن الموقف العام للباحثين تجاه دفع الضرائب دون المستوى المطلوب على الرغم من اقترابه من المتوسط النظري ويُعزى هذا الدنو ظاهرياً إلى أن مقدار الضريبة المدفوع من قبلهم وإن كان لا يحول دون تطوير مهنتهم ولكنهم غير راضين عن دفع الضريبة.

عبارات المحور الثالث:

يتألف هذا المحور من ثلاثة محاور:

- ١- الثقة المؤسسية: ممثلة بسؤال واحد.
- ٢- القوة المتصورة: ممثلة بسؤالين.
- ٣- الشرعية المتصورة: ممثلة بسؤالين وبمحور العدالة الإجرائية المكون من خمسة أسئلة.

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean

مدى إيجابية الموقف تجاه الدوائر الضريبية	319	2.6839	.84040	.04705
تتعامل السلطات المالية بعدالة مع الجميع ,ابتداء من كبار المكلفين وحتى باقي المكلفين وممارسي المهن العلمية	319	2.5141	1.17051	.06554
مدى إيجابية الموقف تجاه القوة المتصورة للدوائر الضريبية	319	2.8715	.92269	.05166
مدى إيجابية الموقف تجاه شرعية الدوائر الضريبية	319	2.6660	.85600	.04793

الجدول (10): الوصف الإحصائي لقراءات عبارات محور مدى إيجابية الموقف تجاه الدوائر الضريبية - المصدر: إعداد الباحث.

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مدى إيجابية الموقف تجاه الدوائر الضريبية	-6.718	318	.000	-.31613	-.4087	-.2236
تتعامل السلطات المالية بعدالة مع الجميع ,ابتداء من كبار المكلفين وحتى باقي المكلفين وممارسي المهن العلمية	-7.414	318	.000	-.48589	-.6148	-.3570
مدى إيجابية الموقف تجاه القوة المتصورة للدوائر الضريبية	-2.488	318	.013	-.12853	-.2302	-.0269
مدى إيجابية الموقف تجاه شرعية الدوائر الضريبية	-6.968	318	.000	-.33396	-.4283	-.2397

الجدول (١١): اختبار اتجاهات المبحوثين حول عبارات محور مدى إيجابية الموقف تجاه الدوائر الضريبية - المصدر: إعداد الباحث.

محور الثقة المؤسسية : العبارة (تتعامل السلطات المالية بعدالة مع الجميع ,ابتداء من كبار المكلفين وحتى باقي المكلفين وممارسي المهن العلمية) :

الفرضية H_0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة محور " تتعامل السلطات المالية بعدالة مع الجميع ,ابتداء من كبار المكلفين وحتى باقي المكلفين وممارسي المهن العلمية" وبين المتوسط النظري (3).

الفرضية H1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة محور " تتعامل السلطات المالية بعدالة مع الجميع ,ابتداء من كبار المكلفين وحتى باقي المكلفين وممارسي المهن العلمية" وبين المتوسط النظري (3).

يظهر من الجدول (١٠) أن المتوسط المحسوب لهذا المحور يساوي (2.6) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن الفئة (2.6-3.4) على مقياس ليكرت الخماسي، ولكنها دون المتوسط النظري بفارق (0.4)، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهري نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test.

يظهر من نتائج هذا الاختبار (الجدول ١١) أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي (-7.414) وهي توافق (P-value = .000) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط أقل جوهرياً من المتوسط النظري. وهكذا، يمكن القول أن المبحوثين ينظرون بسلبية تجاه معاملة السلطات المالية لهم. أي أن السلطات المالية من وجهة نظرهم لا تعاملهم بعدالة وشفافية فيما يخص فرض الضريبة عليهم.

محور القوة المدركة:

الفرضية H₀ : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة محور " مدى إيجابية الموقف تجاه القوة المتصورة للدوائر الضريبية " وبين المتوسط النظري (3).

الفرضية H₁ : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة محور " مدى إيجابية الموقف تجاه القوة المتصورة للدوائر الضريبية" وبين المتوسط النظري (3).

يظهر من الجدول (١٠) أن المتوسط المحسوب لهذه العبارة يساوي (2.8) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن فئة المتوسط (2.6-3.4) مقياس ليكرت الخماسي، ولكنها دون المتوسط النظري بفارق (0.2)، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهري نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test.

يظهر من نتائج هذا الاختبار كما هو واضح من الجدول (١١)، السطر الثالث، أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي (-2.488) وهي توافق (P-value = .013) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل:

بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط أقل جوهرياً من المتوسط النظري. وهكذا، يمكن القول أن المبحوثين يميلون نوعاً ما إلى عدم الموافقة على هذا المحور، ويفسر ذلك بأن المكلفين المبحوثين ينظرون بسلبية تجاه القوة المتصورة للسلطات المالية. إي أن السلطات المالية لا قدرة لها اكتشاف المتهربين ومعاقبتهن وسيظهر ذلك من تحليل عبارات هذا المحور.

محور الشرعية المدركة:

الفرضية H_0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة محور " مدى إيجابية الموقف تجاه شرعية الدوائر الضريبية " وبين المتوسط النظري (3).
الفرضية H_1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة محور " مدى إيجابية الموقف تجاه شرعية الدوائر الضريبية " وبين المتوسط النظري (3).
يظهر من الجدول (١٠) أن المتوسط المحسوب لهذا المحور يساوي (2.6) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن الفئة (2.6-3.4) على مقياس ليكرت الخماسي، ولكنها دون المتوسط النظري بفارق (0.4)، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهري نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test.

يظهر من نتائج هذا الاختبار كما يتضح من الجدول (١١)، السطر الرابع [أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي (-6.968) وهي توافق (P-value = 0.000) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط أقل جوهرياً من المتوسط النظري.

وبالتالي فإن المبحوثين يميلون نوعاً ما إلى عدم الموافقة على عبارات هذا المحور، ويفسر ذلك بأن موقف المكلفين المبحوثين تجاه شرعية الدوائر الضريبية سلبي بشدة لضعف كفاءتها وصدقها وأن قراراتها يجب أن لا تطاع من وجهة نظرهم.

محور القوة المتصورة:

يعرض الجدولان نتائج التحليل الوصفي والاستدلالي لعبارات محور القوة المتصورة على غرار ما قمنا به مع المحاور السابقة تمهيداً للتحليل المفصل.

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدى إيجابية الموقف تجاه القوة المتصورة للدوائر الضريبية	319	2.8715	.92269	.05166
السلطات المالية لديها القدرة على ضبط المؤسسات الصغيرة ومن يتلقون أجورا عن أعمالهم المهنية والمكتبية	319	3.2884	1.22278	.06846
السلطات المالية لديها القدرة على ضبط المؤسسات الكبيرة والأفراد الأثرياء	319	2.4545	1.16432	.06519

الجدول (١٢) : الوصف الإحصائي لقراءات عبارات محور مدى إيجابية الموقف تجاه القوة المتصورة للدوائر الضريبية - المصدر : إعداد الباحث.

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مدى إيجابية الموقف تجاه القوة المتصورة للدوائر الضريبية	-2.488	318	.013	-.12853	-.2302	-.0269
السلطات المالية لديها القدرة على ضبط المؤسسات الصغيرة ومن يتلقون أجورا عن أعمالهم المهنية والمكتبية	4.213	318	.000	.28840	.1537	.4231
السلطات المالية لديها القدرة على ضبط المؤسسات الكبيرة والأفراد الأثرياء	-8.367	318	.000	-.54545	-.6737	-.4172

الجدول (١٣) : اختبار اتجاهات المبحوثين حول عبارات محور مدى إيجابية الموقف تجاه القوة المتصورة للدوائر الضريبية - المصدر : إعداد الباحث.

العبرة (السلطات المالية لديها القدرة على ضبط المؤسسات الصغيرة ومن يتلقون أجورا عن أعمالهم المهنية والمكتبية):

الفرضية H_0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة " السلطات المالية لديها القدرة على ضبط المؤسسات الصغيرة ومن يتلقون أجوراً عن أعمالهم المهنية والمكتبية" وبين المتوسط النظري (3).

الفرضية H_1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة " السلطات المالية لديها القدرة على ضبط المؤسسات الصغيرة ومن يتلقون أجوراً عن أعمالهم المهنية والمكتبية" وبين المتوسط النظري (3).

يظهر من الجدول (١٢) أن المتوسط المحسوب لهذه العبارة يساوي (3.2) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن فئة المتوسط (3.4-2.6) مقياس ليكرت الخماسي، ولكنها تفوق المتوسط النظري بفارق (0.2)، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهري نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test.

يظهر من نتائج هذا الاختبار (الجدول ١٣) أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي (4.213) وهي توافق (P-value = .000) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى عدم رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط مساوٍ جوهرياً للمتوسط النظري. نستنتج مما تقدم بأن المبحوثين مقتنعين بأن السلطات المالية لديها القدرة على ضبط المؤسسات الصغيرة ومن يتلقون أجوراً عن أعمالهم المهنية والمكتبية نظراً لعدم قدرتهم على التهرب فيما لو أرادوا ذلك بسبب غياب الظروف المساعدة لهذا التهرب مقارنة بمقدرة المؤسسات الكبيرة والأفراد الأثرياء كما سيأتي في العبارة اللاحقة.

العبارة (السلطات المالية لديها القدرة على ضبط المؤسسات الكبيرة والأفراد الأثرياء):

الفرضية H_0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة " السلطات المالية لديها القدرة على ضبط المؤسسات الكبيرة والأفراد الأثرياء " وبين المتوسط النظري (3).

الفرضية H_1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة " السلطات المالية لديها القدرة على ضبط المؤسسات الكبيرة والأفراد الأثرياء " وبين المتوسط النظري (3).

يظهر من الجدول (١٢) أن المتوسط المحسوب لهذه العبارة يساوي (2.4) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن الفئة (1.8-2.6) والتي تسبق فئة المتوسط على مقياس ليكرت الخماسي، الأمر الذي يفيد بأن شدة موافقة المبحوثين على هذه العبارة بالمجمل تبلغ مستوى دون المستوى المتوسط، على أننا نلاحظ أن متوسط هذا المحور أقل من المتوسط النظري (3) بوضوح، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهري نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test.

يظهر من نتائج هذا الاختبار (الجدول 13) أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي (-8.367) وهي توافق (P-value = .000) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط أقل جوهرياً من المتوسط النظري. وهكذا، يمكن القول أن المبحوثين يميلون إلى عدم الموافقة بأن السلطات المالية لديها القدرة على ضبط المؤسسات الكبيرة والأفراد الأثرياء قناعة منهم بأن من لديه الثروات له القدرة على التأثير على موظفي السلطات المالية في التغاضي عن التجاوزات التي يقوم بها الأثرياء كالتهرب الضريبي.

خلاصة محور القوة المدركة:

إن القوة المدركة للسلطات المالية من وجهة نظر المبحوثين تكون في أعلى صورها عندما تتعلق بصغار مكلفي ضريبة الدخل المقطوع مقارنة بالأثرياء الذين ينعمون بالتهرب الضريبي دون مساءلة.

محور الشرعية المتصورة:

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مدى إيجابية الموقف تجاه شرعية الدوائر الضريبية	-6.968	318	.000	-.33396	-.4283	-.2397
ألتزم بالقوانين الضريبية حتى وإن كانت ضد مصالح الشخصية	2.327	318	.021	.18182	.0281	.3356

تقوم السلطات المالية بعملها على أكمل وجه	-9.187	318	.000	-.57680	-.7003	-.4533
النظرة إلى العدالة الإجرائية	-11.515	318	.000	-.60690	-.7106	-.5032

الجدول (١٤): اختبار اتجاهات المبحوثين حول عبارات محور مدى إيجابية الموقف تجاه شرعية الدوائر الضريبية - المصدر: إعداد الباحث.

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدى إيجابية الموقف تجاه شرعية الدوائر الضريبية	319	2.6660	.85600	.04793
ألتزم بالقوانين الضريبية حتى وإن كانت ضد مصالح الشخصية	319	3.1818	1.39570	.07814
تقوم السلطات المالية بعملها على أكمل وجه	319	2.4232	1.12136	.06278
النظرة إلى العدالة الإجرائية	319	2.3931	.94134	.05270

الجدول (١٥): الوصف الإحصائي لقراءات عبارات محور مدى إيجابية الموقف تجاه شرعية الدوائر الضريبية - المصدر: إعداد الباحث.

العبرة (ألتزم بالقوانين الضريبية حتى وإن كانت ضد مصالح الشخصية):

الفرضية H0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة " ألتزم بالقوانين الضريبية حتى وإن كانت ضد مصالح الشخصية" وبين المتوسط النظري (3).

الفرضية H1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة " ألتزم بالقوانين الضريبية حتى وإن كانت ضد مصالح الشخصية" وبين المتوسط النظري (3).

يظهر من الجدول (١٤) أن المتوسط المحسوب لهذه العبارة يساوي (3.1) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن فئة المتوسط (2.6-3.4) مقياس ليكرت الخماسي، ولكنها تفوق المتوسط النظري بفارق (0.1)، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهري نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test.

يظهر من نتائج هذا الاختبار (الجدول ١٥) أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي

(2.327) وهي توافق ($P\text{-value} = 0.021$) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى عدم رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط مساوٍ جوهرياً للمتوسط النظري.

وهكذا، يمكن القول أن المبحوثين يميلون إلى الموافقة على هذه العبارة، ويفسر ذلك بأن المكلفين المبحوثين لديهم إيمان قوي بواجبهم الضريبي تجاه وطنهم.

العبارة (تقوم السلطات المالية بعملها على أكمل وجه):

الفرضية H_0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة "تقوم السلطات المالية بعملها على أكمل وجه" وبين المتوسط النظري (3).

الفرضية H_1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة "تقوم السلطات المالية بعملها على أكمل وجه" وبين المتوسط النظري (3).

يظهر من الجدول (١٤) أن المتوسط المحسوب لهذه العبارة يساوي (2.4) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن الفئة (1.8-2.6) والتي تسبق فئة المتوسط على مقياس ليكرت الخماسي، الأمر الذي يفيد بأن شدة موافقة المبحوثين على هذه العبارة بالمجمل تبلغ مستوى دون المستوى المتوسط، على أننا نلاحظ أن متوسط هذا المحور أقل من المتوسط النظري (3) بوضوح، وللتحقق احصائياً من أن هذا الفرق جوهري نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test. يظهر من نتائج هذا الاختبار (الجدول ١٥) أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي (-9.187) وهي توافق ($P\text{-value} = 0.000$) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط أقل جوهرياً من المتوسط النظري. وهكذا، يمكن القول أن المبحوثين يميلون إلى عدم الموافقة بأن السلطات المالية تقوم بعملها على أكمل وجه.

محور النظرة إلى العدالة الإجرائية :

الفرضية H_0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة محور " النظرة إلى العدالة الإجرائية " وبين المتوسط النظري (3).

الفرضية H_1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة محور " النظرة إلى العدالة الإجرائية " وبين المتوسط النظري (3).

يظهر من الجدول (١٤) أن المتوسط المحسوب لهذا المحور يساوي (2.3) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن الفئة (1.8-2.6) والتي تسبق فئة المتوسط على مقياس ليكرت الخماسي، الأمر الذي يفيد بأن شدة موافقة المبحوثين على عبارات هذا المحور بالمجمل تبلغ مستوى دون المستوى المتوسط، على أننا نلاحظ أن متوسط هذا المحور أقل من المتوسط النظري (3) بوضوح، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهري نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test.

يظهر من نتائج هذا الاختبار (الجدول ١٥) أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي (-11.515) وهي توافق (P-value = .000) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط أقل جوهرياً من المتوسط النظري. نلاحظ بأن المبحوثين يميلون إلى عدم الموافقة على عبارات هذا المحور، ويفسر ذلك بأن المكلفين المبحوثين لا ينظرون بإيجابية شديدة إلى العدالة الإجرائية وفقاً لتجاربهم مع السلطات المالية وهذا ما ستتم ملاحظته من خلال تحليل عبارات هذا المحور.

عبارات محور العدالة الإجرائية:

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
النظرة إلى العدالة الإجرائية	319	2.3931	.94134	.05270
السلطات المالية عادلة معي عند تقدير إيراداتي السنوية	319	2.3386	1.14022	.06384
السلطات المالية تراعي حقوقي بالكامل	319	2.3981	1.17954	.06604
السلطات المالية تتحيز لصالح بعض المكلفين	319	2.3887	1.18135	.06614
السلطات المالية تتشاور معي قبل اتخاذ أي إجراء ضريبي بحقي	319	2.1473	1.08749	.06089
السلطات المالية واثقة من أنني ملتزم بالقوانين الضريبية	319	2.6928	1.18148	.06615

الجدول (16): الوصف الإحصائي لقراءات عبارات محور الآراء حول النظرة إلى العدالة
الإجرائية - المصدر: إعداد الباحث.

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
النظرة إلى العدالة الإجرائية	-11.515	318	.000	-.60690	-.7106	-.5032
السلطات المالية عادلة معي عند تقدير إيرادتي السنوية	-10.361	318	.000	-.66144	-.7870	-.5358
السلطات المالية تراعي حقوقي بالكامل	-9.114	318	.000	-.60188	-.7318	-.4719
السلطات المالية تتحيز لصالح بعض المكلفين	-9.242	318	.000	-.61129	-.7414	-.4812
السلطات المالية تتشاور معي قبل اتخاذ أي إجراء ضريبي بحقي	-14.004	318	.000	-.85266	-.9725	-.7329
السلطات المالية واثقة من أنني ملتزم بالقوانين الضريبية	-4.644	318	.000	-.30721	-.4374	-.1771

الجدول (١٧): اختبار اتجاهات المبحوثين حول عبارات محور الآراء حول النظرة إلى العدالة الإجرائية - المصدر: إعداد الباحث.

العبرة (السلطات المالية عادلة معي عند تقدير إيرادتي السنوية) :

الفرضية H_0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة "السلطات المالية عادلة معي عند تقدير إيرادتي السنوية" وبين المتوسط النظري (3).

الفرضية H_1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة "السلطات المالية عادلة معي عند تقدير إيرادتي السنوية" وبين المتوسط النظري (3).

يظهر من الجدول (١٦) أن المتوسط المحسوب لهذه العبارة يساوي (2.3) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن الفئة (1.8-2.6) والتي تسبق فئة المتوسط على مقياس ليكرت الخماسي، الأمر الذي يفيد بأن شدة موافقة المبحوثين على هذه العبارة بالمجمل تبلغ مستوى دون المستوى المتوسط، على أننا نلاحظ أن متوسط هذا المحور أقل من المتوسط النظري (3) بوضوح، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهري نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test.

يظهر من نتائج هذا الاختبار (الجدول ١٧) أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي (-10.361) وهي توافق (P-value = .000) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط أقل جوهرياً من المتوسط النظري. وهكذا فإن المبحوثين يميلون إلى عدم الموافقة بأن السلطات المالية عادلة معهم عند تقدير إيرادتهم السنوية، ظناً من مراقب الدخل بأن دخولهم أكبر مما يدعون.

العبرة (السلطات المالية تراعي حقوقي بالكامل):

الفرضية H_0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة "السلطات المالية تراعي حقوقي بالكامل" وبين المتوسط النظري (3).

الفرضية H_1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة "السلطات تراعي حقوقي بالكامل" وبين المتوسط النظري (3).

يظهر من الجدول (١٦) أن المتوسط المحسوب لهذه العبارة يساوي (2.3) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن الفئة (1.8-2.6) والتي تسبق فئة المتوسط على مقياس ليكرت الخماسي، الأمر الذي يفيد بأن شدة موافقة المبحوثين على هذه العبارة بالمجمل تبلغ مستوى دون المستوى المتوسط، على أننا نلاحظ أن متوسط هذا المحور أقل من المتوسط النظري (3) بوضوح، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهري نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test.

يظهر من نتائج هذا الاختبار (الجدول ١٧) أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي (-9.114) وهي توافق (P-value = .000) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط أقل جوهرياً من المتوسط النظري. وبالتالي فإن المبحوثين يميلون إلى عدم الموافقة بأن السلطات المالية تراعي حقوقهم بالكامل.

العبارة (السلطات المالية تتحيز لصالح بعض المكلفين):

الفرضية H_0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة "السلطات المالية تتحيز لصالح بعض المكلفين" وبين المتوسط النظري (3).

الفرضية H_1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة "السلطات المالية تتحيز لصالح بعض المكلفين" وبين المتوسط النظري (3).

يظهر من الجدول (16) أن المتوسط المحسوب لهذه العبارة يساوي (2.3) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن الفئة (1.8-2.6) والتي تسبق فئة المتوسط على مقياس ليكرت الخماسي، الأمر الذي يفيد بأن شدة موافقة المبحوثين على هذه العبارة بالمجمل تبلغ مستوى دون المستوى المتوسط، على أننا نلاحظ أن متوسط هذا المحور أقل من المتوسط النظري (3) بوضوح، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهري نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test.

يظهر من نتائج هذا الاختبار (الجدول ١٧) أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي (-9.242) وهي توافق ($P\text{-value} = .000$) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط أقل جوهرياً من المتوسط النظري. ويرى الباحث أن المبحوثين يميلون نوعاً ما إلى عدم الموافقة بأن السلطات المالية تتحيز لصالح بعض المكلفين.

العبارة (السلطات المالية تتشاور معي قبل اتخاذ أي إجراء ضريبي بحقي):

الفرضية H_0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة "السلطات المالية تتشاور معي قبل اتخاذ أي إجراء ضريبي بحقي" وبين المتوسط النظري (3).

الفرضية H_1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة "السلطات المالية تتشاور معي قبل اتخاذ أي إجراء ضريبي بحقي" وبين المتوسط النظري (3).

يظهر من الجدول (١٦) أن المتوسط المحسوب لهذه العبارة يساوي (2.1) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن الفئة (1.8-2.6) والتي تسبق فئة المتوسط على مقياس ليكرت الخماسي، الأمر الذي يفيد بأن شدة موافقة المبحوثين على هذه العبارة بالمجمل تبلغ مستوى دون المستوى المتوسط، على أننا نلاحظ أن متوسط هذا المحور أقل من المتوسط النظري (3) بوضوح، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهري نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test.

يظهر من نتائج هذا الاختبار (الجدول ١٧) أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي (-14.004) وهي توافق ($P\text{-value} = .000$) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط أقل جوهرياً من المتوسط النظري. وهكذا، يمكن القول أن المبحوثين يميلون إلى عدم الموافقة بأن السلطات المالية تتشاور معهم قبل اتخاذ أي إجراء ضريبي بحقهم بسبب القوة التي يتمتع بها مراقبو الدخل مُمكنة إياهم فرض ما يشاؤون دون أخذ ظروف المبحوثين بعين الاعتبار.

العبارة (السلطات المالية واثقة من أنني ملتزم بالقوانين الضريبية):

الفرضية H_0 : لا يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة عبارة "السلطات المالية واثقة من أنني ملتزم بالقوانين الضريبية" وبين المتوسط النظري (3).
الفرضية H_1 : يوجد فرق جوهري بين متوسط قراءة محور "السلطات المالية واثقة من أنني ملتزم بالقوانين الضريبية" وبين المتوسط النظري (3).
يظهر من الجدول (١٦) أن المتوسط المحسوب لهذا المحور يساوي (2.6) أي أن قراءة هذا المحور تقع ضمن الفئة (2.6-3.4) على مقياس ليكرت الخماسي، ولكنها دون المتوسط النظري بفارق (0.4)، وللتحقق إحصائياً من أن هذا الفرق جوهري نلجأ إلى تطبيق اختبار One-Sample T Test.

يظهر من نتائج هذا الاختبار (الجدول ١٧) أن قيمة إحصاء الاختبار تساوي (-4.644) وهي توافق ($P\text{-value} = 0.000$) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: بأن مستوى موافقة المبحوثين بالمتوسط أقل جوهرياً من المتوسط النظري. وبالتالي فإن المبحوثين يميلون إلى عدم الموافقة بأن السلطات المالية واثقة من التزامهم بالقوانين الضريبية ظناً أنهم عرضة للاتهام بالتهرب الضريبي مهما بلغ صدق ادعاءاتهم فيما يخص صافي دخلهم الخاضع للضريبة.

خلاصة المحور الثالث:

إن شرعية الدوائر الضريبية المتصورة تكاد تكون قاب قوسين أو أدنى من المستوى المقبول كحد أدنى لكن ما يحول دون ذلك هو ضعف العدالة الإجرائية من قبل تلك الدوائر، ويتجلى هذا الضعف في المقام الأول في حرمان المبحوثين من إبداء آرائهم والأخذ بها فيما يتعلق بالإجراءات الضريبية المتخذة بحقهم، والتقدير الجزافي لمبلغ الضريبة الذي يُفرض على عواهنه من قبل هذه الدوائر ثانياً

٧.٥. اختبار فرضيات الدراسة حول العوامل المؤثرة في المعرفة الضريبية

الفرضية الأولى:

الفرضية H_0 : لا يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير المركز الوظيفي.

الفرضية H_1 : يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير المركز الوظيفي.

ولاختبار هذه الفرضية نلجأ لاختبار One-Way ANOVA

ANOVA					
Knowledge					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.057	2	.028	.934	.394
Within Groups	9.621	316	.030		
Total	9.678	318			

(١٨) اختبار One-Way ANOVA وفق المركز الوظيفي - المصدر: إعداد الباحث.

يظهر من نتائج هذا الاختبار أن ($P\text{-value} = .394$) أي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى عدم رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: لا يوجد فروق جوهرية في مستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير المركز الوظيفي، وبالتالي لا تختلف إجابات أفراد العينة باختلاف مراكزهم الوظيفية.

الفرضية الثانية:

الفرضية H_0 : لا يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير الجنس.

الفرضية H_1 : يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير الجنس.

ولاختبار هذه الفرضية نلجأ لاختبار One-Way ANOVA

ANOVA					
Knowledge					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.232	1	.232	7.786	.006
Within Groups	9.446	317	.030		
Total	9.678	318			

الجدول رقم (١٩) اختبار One-Way ANOVA وفق الجنس - المصدر: إعداد الباحث.

يظهر من نتائج هذا الاختبار أن ($P\text{-value} = .006$) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير الجنس، ولمعرفة هذه الفروق لصالح الذكور أم الإناث يتم إيجاد الوسط الحسابي لكل منهما.

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الذكور	175	3.8650	.65214	.03214
الإناث	144	3.1818	.95845	.06458

الجدول رقم (٢٠) الإحصاءات الوصفية لمتغير الجنس - المصدر: إعداد الباحث.

وبالتالي يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير الجنس لصالح الوسط الحسابي الأكبر وهم فئة الذكور وبالتالي يختلف مستوى المعرفة الضريبية بين الذكور والإناث ويمكن القول أن مستوى المعرفة الضريبية لدى الذكور أكبر من المعرفة الضريبية لدى الإناث..

الفرضية الثالثة:

الفرضية H_0 : لا يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير العمر.

الفرضية H_1 : يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير العمر.

ولاختبار هذه الفرضية نلجأ لاختبار One-Way ANOVA

ANOVA					
Knowledge					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.208	3	.069	2.308	.076
Within Groups	9.469	315	.030		
Total	9.678	318			

(٢١) اختبار One-Way ANOVA وفق العمر - المصدر: إعداد الباحث.

يظهر من نتائج هذا الاختبار أن ($P\text{-value} = .076$) أي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى عدم رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: لا يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير العمر وبالتالي لا تختلف إجابات أفراد العينة باختلاف فئاتهم العمرية.

الفرضية الرابعة:

الفرضية H_0 : لا يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير الوضع العائلي.
 الفرضية H_1 : يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير الوضع العائلي.
 واختبار هذه الفرضية نلجأ لاختبار One-Way ANOVA

ANOVA					
knowledge					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.012	1	.012	.400	.527
Within Groups	9.665	317	.030		
Total	9.678	318			

(٢٢) اختبار One-Way ANOVA وفق الوضع العائلي - المصدر: إعداد الباحث.

يظهر من نتائج هذا الاختبار أن ($P\text{-value} = .527$) أي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى عدم رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: لا يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير الوضع العائلي وبالتالي لا تختلف إجابات أفراد العينة باختلاف الوضع العائلي للمستجوب.

الفرضية الخامسة:

الفرضية H_0 : لا يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير المستوى التعليمي.
 الفرضية H_1 : يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير المستوى التعليمي.

ولاختبار هذه الفرضية نلجأ لاختبار One-Way ANOVA

ANOVA					
Knowledge					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.192	2	.096	3.191	.042
Within Groups	9.486	316	.030		
Total	9.678	318			

(٢٣) اختبار One-Way ANOVA وفق المستوى التعليمي - المصدر: إعداد الباحث.

يظهر من نتائج هذا الاختبار أن ($P\text{-value} = .042$) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل: يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير المستوى التعليمي

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ثانوي	22	3.4450	.5412	.02314
جامعي	239	3.6768	.8474	.07488
دراسات عليا	58	3.9147	.4752	.06547

الجدول رقم (٢٤) الإحصاءات الوصفية لمتغير المستوى التعليمي - المصدر: إعداد الباحث.

يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير المستوى التعليمي لصالح الوسط الحسابي الأكبر وهم حملة شهادة الدراسات العليا، وبالتالي تختلف مستوى المعرفة الضريبية لدى أفراد العينة لصالح أصحاب التأهيل العلمي الأكبر، فهم الأقدر على فهم كل ما يتعلق بالمعرفة الضريبية.

الفرضية السادسة:

الفرضية H0 : لا يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير الخبرة.

الفرضية H1 : يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير الخبرة.

ولاختبار هذه الفرضية نلجأ لاختبار One-Way ANOVA

ANOVA
Knowledge

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.279	3	.093	3.120	.026
Within Groups	9.398	315	.030		
Total	9.678	318			

(٢٥) اختبار One-Way ANOVA وفق لمتغير الخبرة - المصدر: إعداد الباحث.
يظهر من نتائج هذا الاختبار أن ($P\text{-value} = .026$) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل:
يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير الخبرة

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أقل من ٥ سنوات	54	3.5225	.8474	.03478
من ٥ - ١٠ سنوات	144	3.6147	.8659	.06547
من ١٠ - ١٥ سنة	60	3.7814	.8254	.05124
١٥ سنة فأكثر	61	3.9766	.7415	.05025

الجدول رقم (٢٦) الإحصاءات الوصفية لمتغير الخبرة - المصدر: إعداد الباحث.

يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير الخبرة لصالح الوسط الحسابي الأكبر فئة ١٥ سنة وما فوق وبالتالي يختلف مستوى المعرفة الضريبية لدى أفراد العينة وفقاً لذوي الخبرة الأكبر الأكبر في العمل، نتيجة لتعرضهم لحالات وقضايا ساهمت في تراكم المعارف والخبرات المتعلقة بالضريبة مع مرور الزمن.

الفرضية السابعة:

الفرضية H0 : لا يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير عدد العمال.

الفرضية H1 : يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير عدد العمال.

ولاختبار هذه الفرضية نلجأ لاختبار One-Way ANOVA

ANOVA					
Knowledge					
	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.356	3	.119	4.005	.008
Within Groups	9.322	315	.030		

Total	9.678	318			
-------	-------	-----	--	--	--

(٢٧) اختبار One-Way ANOVA وفق لمتغير عدد العمال - المصدر: إعداد الباحث.
يظهر من نتائج هذا الاختبار أن ($P\text{-value} = .008$) أي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) الأمر الذي يدعونا إلى رفض فرضية العدم والأخذ بالاستنتاج القائل:
يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير عدد العمال

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أقل من ٥ عمال	24	3.7650	.5658	.02455
من ٥ - ١٠ عمال	97	3.7985	.6452	.04125
من ١٠ - ١٥ عامل	95	3.8978	.6147	.04163
١٥ عامل فأكثر	103	4.125	.9685	.04458

الجدول رقم (٢٨) الإحصاءات الوصفية لمتغير عدد العمال - المصدر: إعداد الباحث.

يوجد فروق جوهرية لمستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير عدد العمال لصالح الوسط الحسابي الأكبر ١٥ عامل وما فوق وبالتالي يختلف مستوى المعرفة الضريبية لدى أفراد العينة وفقاً للمنشأة ذات عدد أكثر من العاملين لديها.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

Results and Recommendations

١.٦ . نتائج البحث:

النتائج العامة:

- أن دراية المكلف وعلمه بالتشريعات الضريبية وامتلاكه للمعرفة الضريبية أمراً في غاية الأهمية الأمر الذي يمكنه من معرفة التزاماته الضريبية وماله من حقوق وما عليه من التزامات.
- أظهرت نتائج الدراسة النظرية أهمية المعرفة الضريبية في زيادة الامتثال الضريبي وبالتالي الحد من التهرب الضريبي.

- يوجد مجموعة من العوامل الديموغرافية والشخصية والاقتصادية التي تؤثر على المعرفة الضريبية.
- يتم قياس الموقف الضريبي للمكلفين بالاعتماد على آرائهم حول النظام الضريبي، وآرائهم حول دفع الضريبة، وموقفهم تجاه السلطات الضريبية.
- تعد كل من الثقة المؤسساتية، والقوة المتصورة للسلطات الضريبية، والشرعية المتصورة للسلطات الضريبية من أدوات قياس الموقف تجاه السلطات الضريبية.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

نتيجة اختبار الفرضيات تم التوصل إلى ما يلي:

- لا يوجد فروق جوهرية في مستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير المركز الوظيفي، وبالتالي لا تختلف إجابات أفراد العينة باختلاف مراكزهم الوظيفية.
- يختلف مستوى المعرفة الضريبية بين الذكور والإناث ويمكن القول أن مستوى المعرفة الضريبية لدى الذكور أكبر من المعرفة الضريبية لدى الإناث.
- لا يوجد فروق جوهرية في مستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير العمر وبالتالي لا تختلف إجابات أفراد العينة باختلاف فئاتهم العمرية.
- لا يوجد فروق جوهرية في مستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير الوضع العائلي وبالتالي لا تختلف إجابات أفراد العينة باختلاف الوضع العائلي للمستجوب.
- يوجد فروق جوهرية في مستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير المستوى التعليمي لصالح الوسط الحسابي الأكبر وهم حملة شهادة الدراسات العليا، وبالتالي تختلف مستوى المعرفة الضريبية لدى أفراد العينة لصالح أصحاب التأهيل العلمي الأكبر، فهم الأقدر على فهم كل ما يتعلق بالمعرفة الضريبية.
- يوجد فروق جوهرية في مستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير الخبرة لصالح الوسط الحسابي الأكبر فئة ١٥ سنة وما فوق وبالتالي يختلف مستوى المعرفة الضريبية لدى أفراد العينة وفقاً لذوي الخبرة الأكبر في العمل، نتيجة لتعرضهم لحالات وقضايا ساهمت في تراكم المعارف والخبرات المتعلقة بالضريبة مع مرور الزمن.
- يوجد فروق جوهرية في مستوى المعرفة الضريبية تُعزى لمتغير عدد العمال لصالح الوسط الحسابي الأكبر ١٥ عامل وما فوق وبالتالي يختلف مستوى المعرفة الضريبية لدى أفراد العينة وفقاً للمنشأة ذات عدد أكثر من العاملين لديها.

٢.٦. التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة فإن الباحث يقترح الآتي:

- ضرورة قيام الأكاديميين وصانعي السياسات الضريبية بتطوير إطار تعليم ضريبي لكل طالب في المراحل الدراسية المبكرة.
- ضرورة إجراء مبادرات لتوفير التعليم الضريبي مع عدم التركيز في هذه المبادرات على المعرفة العملية فقط للإقرار الضريبي ولكن أيضاً بناءً على المعرفة بالنظام الضريبي على المستوى المجتمعي.
- أن تقيم السلطات المالية ندوات تعليمية دورية لمكلفي ضريبة الدخل المقطوع فيما يتعلق بالمعرفة الضريبية.
- طباعة كتيبات خاصة بالمعرفة الضريبية وإنشطة مسؤولية توزيعها على مكلفي ضريبة الدخل المقطوع إلى اللجنة البدائية أثناء قيامها بعملها الميداني، وعلى اللجنة البدائية أن تبين للمكلف أهمية المعلومات الواردة في هذه الكتيبات لصالح المكلف.
- إعطاء الكتيبات لمكلفي ضريبة الدخل المقطوع عند تقديمهم لإقراراتهم الضريبية لدى السلطات المالية.
- تشجيع أولئك المكلفون ممن يتوفر لديهم قدر كاف من المعرفة على القيام بحملات تساهم في نشر المعرفة بين نظرائهم في المهنة.
- توفير منصات تواصل اجتماعية للمكلفين للإجابة عن استفساراتهم وتقديم المشورة إن لزم الأمر وضرورة إرسال التعديلات التي تطرأ على القوانين الضريبية للمكلفين.
- ضرورة التعاون بين هيئة الإذاعة والتلفاز وبين السلطات المالية لنشر المعرفة الضريبية عبر الدعاية والإعلان التي تتخلل البرامج التلفزيونية.
- تعيين خبير لكل حرفة من قبل اتحاد الحرفيين كوسيط بين السلطات المالية وبين مكلفي ضريبة الدخل المقطوع ينظر له كمؤثر فعال في وسطه الحرفي، مهمته تحفيز المكلفين على الامتثال الضريبي واكتساب أقصى قدر من المعرفة الضريبية وتمثيلهم إن اقتضى الأمر أمام اللجان الاستئنافية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. آل فخري، بشار، بحث أعده أثناء مشاركته بالتدريس بالمشاركة مع الدكتور محمد الحلاق، ٢٠٠٦.
٢. بركات، عبد الكريم صادق. "الإقتصاد المالي". منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٨.
٣. بشور، عصام. "المالية العامة والتشريع المالي"، منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٢.
٤. التعليمات التنفيذية لقانون ضريبة الدخل رقم ٢٤/ لعام ٢٠٠٣. وزارة المالية (الموقع الرسمي للوزارة)، الجمهورية العربية السورية.
٥. حسان، هيثم، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، صحفي ، ٢٠٢٠، متاحة على الرابط:
<http://www.sahafi.jo/arc/art1.php?id=29ee189a8125054b38c59988c1d0f807f570c08e>
٦. الحلاق، محمد "التشريع الضريبي". منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٨.
٧. الخطيب، خالد شحادة، والشامية، أحمد زهير. "أسس المالية العامة". دار وائل للنشر، الأردن.
٨. خليل، علي، واللوزي، سليمان. "المالية العامة". دار زهران، عمان. ٢٠٠٤.
٩. زينب حسين عوض الله. "مبادئ المالية العامة". الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٥.
١٠. السيد حجازي، مرسى، والبطريق، يونس أحمد. "النظم الضريبية". الدار الجامعية، مصر. ٢٠٠٤.
١١. شباط، يوسف. "المالية العامة والتشريع المالي"، منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٠.
١٢. صدقي، عاطف. "دروس في المالية العامة". مطبعة النهضة المصرية، القاهرة، مصر. ١٩٦٢.
١٣. طاقة، محمد، والعزاوي، هدى. "اقتصاديات المالية العامة". دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٧.

١٤. عبد القادر، حلمي. "المحاسبة الضريبية". دار النهضة العربية، القاهرة. ١٩٨١.
١٥. عثمان، سعيد عبد العزيز، والعشماوي، شكري رجب. "اقتصاديات الضرائب". الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٧.
١٦. عدلي، سوزي ناشد. "المالية العامة". الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٤.
١٧. العلي عادل وآخرون. "اقتصاديات المالية العامة". الكتاب الأول، القاهرة، ١٩٨٤.
١٨. عواضة، حسن. "المالية العامة: دراسة مقارنة". دار النهضة العربية. بيروت، لبنان. الطبعة الثالثة، ١٩٧٣.
١٩. فوزي، عبد المنعم. "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١.
٢٠. قانون ضريبة الدخل رقم ٢٤/ لعام ٢٠٠٣. وزارة المالية (الموقع الرسمي للوزارة)، الجمهورية العربية السورية.
٢١. كنعان، علي، وزنبوعة، محمود. "المالية العامة". الجامعة الافتراضية السورية، ٢٠٢٠.
٢٢. كنعان، علي، وزنبوعة، محمود. "اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية". دار الحسين، دمشق ١٩٩٧.
٢٣. المحجوب، رفعت. "المالية العامة". دار النهضة العربية. بيروت، لبنان. ١٩٧١.
٢٤. محمد سعيد، فزهود. "مبادئ المالية العامة" جامعة حلب. ١٩٨١.
٢٥. مسيمي، دلال عيسى موسى. "السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني" جامعة النجاح الوطنية. ٢٠٠٦.
٢٦. المهاني، محمد، والخطيب، خالد. "المالية العامة والتشريع الضريبي". منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٦.
٢٧. المهاني، محمد خالد، والعدي، إبراهيم، وكريم، شوقي عفيف. "المحاسبة الضريبية". منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٧.
٢٨. المهاني، محمد، والخطيب، خالد. "المالية العامة" منشورات جامعة دمشق، ٢٠١١.

٢٩. ناصر، مراد. "فاعلية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق". دار هومة للطباعة والنشر

والتوزيع، الجزائر. ٢٠٠٣.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Andreoni J, Erard B, Feinstein J (1998). Tax Compliance, J. Econ. Literature, 36: pp 818-860.
2. Arie Pratama, (2018), Individual Taxpayer Characteristics and Taxpayer Knowledge: Exploratory Survey on Individual Taxpayers in Bandung City, Indonesia, Review of Integrative Business and Economics Research, Vol. 7(1): pp 105-195.
3. Behnud M. Djawadi, René Fahr (2013) The Impact of Tax Knowledge and Budget Spending Influence on Tax Compliance, Discussion Paper No. 7255 February 2013, Forschungsinstitut zur Zukunft der Arbeit Institute for the Study of Labor.
4. Carolina, V. and Simanjuntak, T.H. (2011). Pengaruh Tax Knowledge dan Persepsi Tax Fairness terhadap Tax Compliance Wajib Pajak Badan yang Terdaftar di KPP Madya Bandung. || Prosiding Seminar Nasional “Problematika Hukum dalam Implementasi Bisnis dan Investasi (Perspektif Multidisipliner)”.
5. Cechovsky, N. (2018). The importance of tax knowledge for tax compliance: A study on the tax literacy of vocational business students. In C. Nägele & B. E. Stalder (Eds.), Trends in vocational education and training research. Proceedings of the European Conference on Educational Research (ECER), Vocational Education and Training Network (VETNET) (pp. 113– 121). <https://doi.org/10.5281/zenodo.1319646>
6. Chan, C.W., Troutman, C.T., and O’Bryan, D. (2000). An expanded model of taxpayer compliance: Empirical evidence from United States and Hong Kong. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, vol 9(2): pp 83 –103.
7. Chau, Gerald and Patrick Leung. (2009). A critical review of Fischer tax compliance model: A research synthesis. Journal of Accounting and Taxation Vol.1(2): pp. 034-040.
8. Engida, Tadesse Getacher and Goitom Abera Baisa. (2014). Factors Influencing taxpayers’ compliance with the tax system: An empirical study in Mekelle City, Ethiopia. eJournal of Tax Research (2014) vol 12(2): pp. 433 – 452.
9. Engida, Tadesse Getacher and Goitom Abera Baisa. (2014). Factors Influencing taxpayers’ compliance with the tax system: An empirical study in Mekelle City, Ethiopia. eJournal of Tax Research (2014) vol 12(2): pp 433 – 452.

10. Fallan, Lars. (1999). Gender, exposure to tax knowledge, and attitudes towards taxation; an experimental approach. *Journal of Business Ethics*; Jan 1999; vol 18(2): pp 173 – 184.
11. Hamm, Jeffrey Lloyd. (1995). *Income Level And Tax Rate As Determinants Of Taxpayer Compliance: An Experimental Examination*. Dissertation on Texas Tech University.
12. Hasseldine, J., Holland, K. and Rijt, P.V. (2009) *The Management of Tax Knowledge*. The Association of Chartered Certified Accountants, ACCA, London. www.accaglobal.com
13. Hasseldine, J., Holland, K. and Rijt, P.V. (2009) *The Management of Tax Knowledge*. The Association of Chartered Certified Accountants, ACCA, London. www.accaglobal.com.
14. Holler, M., Hoelzl, E., Kirchler, E., Leder, S. and Mannetti, L. (2008): Framing of information on the use of public finances, regulatory fit of recipients and tax compliance. *Journal of Economic Psychology*, Vol 29(4): pp 597-611.
http://ir.uitm.edu.my/3555/1/MIRA_SUSANTI_BINTI_AMIRR_UDIN_07_24.pdf
15. Jackson BR, Milliron VC (1986). Tax Compliance Research: Findings, Problems, and Prospects, *Journal of Accounting Literature* 5: 125-165.
16. James Owen, Hay Mahn Htun. 2018, *Attitudes towards taxation in Myanmar: insights from urban citizens*. The Asia Foundation.
17. John Hasseldine, Kevin Holland, Pernill van der Rijt (2009) *The Management of Tax Knowledge*, Certified Accountants Educational Trust (London)
18. Kasippilai, J. and Hijatullah Abdul Jabbar. (2006). Gender and Ethnicity Differences in Tax Compliance. *Asian Academy of Management Journal*, Vol 11(2): pp 73 – 88.
19. Kinsey KA, Grasmick HG (1993). Did the tax reform act of 1986 improve compliance? Three studies of pre- and post-TRA compliance attitudes. *Law Policy*, vol 15(4): pp 293-325.
20. Kirchler, E. (2007). *The economic psychology of tax behaviour*. Cambridge: University Press.
21. Kirchler, E., Hoelzl, E., & Wahl, I. (2008). Enforced versus voluntary tax compliance: the “slippery slope” framework. *Journal of Economic Psychology*, 29, 210e225.
22. Kristina Murphy, 2004, *An examination of taxpayers’ attitudes towards the Australian tax system: Findings from a survey of tax scheme investors*. Centre for Tax System Integrity.

- 23.Loo, E.C., McKerchar, M. and Hasford, A. 2009. Understanding the compliance behavior of Malaysian individual taxpayers using a mixed method approach. *Journal of the Australian Tax Teachers Association*, vol 4(1): pp 181-202
- 24.Luky, Fitri Angraini (2018) *The Effect Of E-Filing Implementation, Taxpayer Awareness, Tax Knowledge, Tax Penalties, Service Quality On Taxpayer Compliance (Study Case of Individual Taxpayer Conducting Independent Work at Sleman, Yogyakarta)*, FACULTY OF ECONOMY UNIVERSITAS ISLAM INDONESIA, P 21
- 25.Mamun, Abdullah Al-; Entebang, Harry; Mansor, Shazali Abu; and Qaiser Rafique Yasser. (2014). *The Impact of Demographic Factors on Tax Compliance Attitude and Behavior in Malaysia*. *Journal of Finance, Accounting, and Management*, vol 5(1): pp 109 – 124.
- 26.Mat Udin, Noraza. (2015). *Malaysian Tax System and Individual Tax Knowledge*. Available at: http://works.bepress.com/noraza_matudin/1/
- 27.McDonald, Lachlan, and Arkar Hein. *Managing the Challenges of Rapid Urbanisation: A Review of the Existing Property Tax System in Myanmar*. Yangon: The Renaissance Institute, 2017.
- 28.Mira Susanti, B. (2007). *Tax Knowledge, Tax Ethics and Tax Non Compliant Behavior of Non-Accounting Postgraduates from Universiti Teknologi MARA (UiTM), Shah Alam*. [online] Available at:
- 29.Mohd Rizal Palil, Mohd Rusyidi Md Akir (2013) *The Perception of Tax Payers on Tax Knowledge and Tax Education with Level of Tax Compliance: A Study the Influences of Religiosity*, *ASEAN Journal of Economics, Management and Accounting* 1 (1): 118-129 (June 2013) ISSN 2338-9710
- 30.Müslüm Basılgan and Bryan Christiansen, 2014, *Taxpayers' Attitudes towards Tax Evasion in Latin American Countries*. *Handbook of Research on Economic Growth and Technological Change in Latin America*.
- 31.Nurlis Islamiah Kamil (2015) *The Effect of Taxpayer Awareness, Knowledge, Tax Penalties and Tax Authorities Services on the Tax Compliance: (Survey on the Individual Taxpayer at Jabodetabek & Bandung)*, *Research Journal of Finance and Accounting* www.iiste.org ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol.6, No.2, 2015
- 32.Oladipopu, Adesina Olugoke and Uyioghosa Obazee. (2016). *Tax Knowledge, Penalties, and Tax Compliance in Small and Medium Scale Enterprises in Nigeria*. *iBusiness*, 2016 Vol 8(2): pp 1 – 9.
- 33.Palil, Mohd Rizal. (2010). *Tax Knowledge And Tax Compliance Determinants In Self Assessment System In Malaysia*. Dissertation

- from Department of Accounting and Finance, University of Birmingham, United Kingdom.
34. Pratama, Arie. (2017). Factors Affecting Students' Learning Interest in an Accounting Study Programme: A Study in Bandung City, West, Java, Indonesia, *Review of Integrative Business and Economics Research*, vol 6(2): pp 295-311.
 35. Redae Berhe Redae and Professor Shailinder Sekhon, Taxpayers' Knowledge and Tax Compliance Behavior in Ethiopia: A Study of Tigray State, *International Journal of Management and Commerce Innovations*, Vol. 3(2): pp 1090-1102, Month: October 2015 - March 2016, Available at: www.researchpublish.com
 36. Richardson, G. (2006). The impact of tax fairness dimensions on tax compliance behaviour in an Asian jurisdiction: The case of Hong Kong. *International Tax Journal*, Winter, pp 29-42.
 37. Richardson, G. (2008). The relationship between culture and tax evasion across countries: Additional evidence and extensions. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, vol 17(2): pp 67-78.
 38. Ross, M. Adriana and Robert McGee. (2012). Attitudes Toward Tax Evasion: A Demographic Study Of The Netherlands. *Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues*, Volume 11(2): pp 1 – 44.
 39. Ross, M. Adriana and Robert McGee. (2012b). Attitudes Toward Tax Evasion: A Demographic Study Of South African Attitudes On Tax Evasion. *Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues*, Vol 13(3): pp 13 – 58.
 40. Ross, M. Adriana and Robert McGee. (2012c). Education Level And Ethical Attitude Toward Tax Evasion: A Six-Country Study. *Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues*, Vol 15(2): pp 93 – 138.
 41. Schmolders, G. (1959). Fiscal Psychology: A new branch of public finance. *National Tax Journal*, vol 12(4): pp 340–345.
 42. Steinmo, Sven. 2019, *Tax and Trust Institutions, Interactions and Instruments*. Eleven International Publishing Project: Willing to Pay.
 43. Sutherland E (1949). *White Collar Crime* New York: Dryden. Tittle C (1980). *Sanctions and Social Deviance: The Question of Deterrence* New York: Praeger.
 44. Sutton, T. (1997). *Child support questionnaire: National telephone survey April May 1997*. Canberra: Child Support Agency.
 45. Sveiby, K.E., (1997), *The New Organizational Wealth: Managing and Measuring Knowledge Based, Assets*, Berrett-Koehler Pub. Inc., San Francisco.

46. Tadesse Getacher Engida and Goitom Abera Baisa (2014) "Factors Influencing Taxpayers' Compliance with the Tax System: An Empirical Study in Mekelle City, Ethiopia".
47. Wadesango Ongayi, Mwandambira N, Mhaka Charity (2018) LITERATURE REVIEW ON THE IMPACT OF TAX KNOWLEDGE ON TAX COMPLIANCE AMONG SMALL MEDIUM ENTERPRISES IN A DEVELOPING COUNTRY, International Journal of Entrepreneurship, Volume 22, Issue 4, 2018
48. Wallschultzky Ian G (1984), Possible Causes of Tax Evasion. Journal of Economic Psychology, vol 5(4): pp 371-384

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

تحية طيبة وبعد؛

تم إعداد هذه الاستبانة في إطار الإعداد لرسالة ماجستير بعنوان قياس مستوى المعرفة الضريبية ومحدداته: دراسة على مكلفي ضريبة الدخل المقطوع في مدينة دمشق.

لذلك يرجى التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة، حيث أن صحة نتائج الاستبانة تعتمد بدرجة كبيرة على دقة إجاباتكم، لذلك نهيب بكم أن تولوا هذه الاستبانة اهتمامكم، فمشاركتم عامل أساسي من عوامل نجاح هذه الاستبانة.

علما بأن المعلومات الواردة في هذه الاستبانة ستعامل بسرية تامة وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الطالب

نور العمارين

١	المركز الوظيفي:	☐ صاحب المنشأة	☐ مدير المنشأة	☐ صاحب ومدير المنشأة
٢	الجنس:	☐ ذكر	☐ أنثى	
٣	العمر:	☐ أقل من ٣٠ سنة	☐ ٣٠ - ٤٠ سنة	☐ ٤٠ - ٥٠ سنة
٤	الوضع العائلي:	☐ متزوج	☐ أعزب	☐ مطلق
٥	المستوى التعليمي:	☐ ثانوي فما دون	☐ جامعي	☐ دراسات عليا
٦	عدد سنوات الخبرة:	☐ أقل من ٥ سنوات	☐ ٥ - ١٠ سنوات	☐ ١٠ - ١٥ سنة
٧	عدد العمال:	☐ أقل من ٥ عمال	☐ ٥ - ١٠ عمال	☐ ١٠ - ١٥ عامل

٨	رئيس لجنة التصنيف البدائية المالية:
☒	مراقب دخل أو موظف مالي من الفئة الأولى من ذوي الخبرة
☐	ممثل عن الدوائر المالية
☐	خبير للمهنة أو الحرفة
☐	مقرر يسمى بقرار من مدير المالية
☐	لا أعلم

٩	يتم إعداد تقرير التكاليف البدائي من قبل:
☒	مراقب الدخل
☐	ممثل عن الدوائر المالية
☐	خبير للمهنة أو الحرفة
☐	مقرر يسمى بقرار من المدير المالي
☐	لا أعلم

١٠	يحق للمكلفين الاعتراض على القرار البدائي خلال:
☒	٣٠ يوماً من اليوم الذي يلي تاريخ تبليغ المكلف القرار المذكور
☐	٣٥ يوماً من اليوم الذي يلي تاريخ تبليغ المكلف القرار المذكور
☐	٤٠ يوماً من اليوم الذي يلي تاريخ تبليغ المكلف القرار المذكور
☐	٤٥ يوماً من اليوم الذي يلي تاريخ تبليغ المكلف القرار المذكور
☐	لا أعلم

١١	على المكلف المعارض أن يدفع للخرينة تأميناً وقدره:
☒	٥٪ من قيمة الضريبة التي أقرتها اللجنة البدائية
☐	١٠٪ من قيمة الضريبة التي أقرتها اللجنة البدائية
☐	١٥٪ من قيمة الضريبة التي أقرتها اللجنة البدائية
☐	٢٠٪ من قيمة الضريبة التي أقرتها اللجنة البدائية
☐	لا أعلم

١٢	بالرجوع إلى السؤال (١٦)، يجب أن لا يقل مبلغ التأمين عن:
☒	١٠٠٠ ليرة سورية
☐	١٥٠٠ ليرة سورية
☐	٢٠٠٠ ليرة سورية
☐	٢٥٠٠ ليرة سورية
☐	لا أعلم

١٣	ينزل من الربح السنوي الصافي كحد أدنى معفى من الضريبة مبلغاً وقدره:
☒	٥٠٠٠٠ ليرة سورية فقط لا غير
☐	٧٥٠٠٠ ليرة سورية فقط لا غير
☐	١٠٠٠٠٠ ليرة سورية فقط لا غير
☐	١٢٥٠٠٠ ليرة سورية فقط لا غير
☐	لا أعلم

١٤	يجوز إعادة تصنيف بعض المكلفين إذا طرأ تبديل على رقم أعمالهم بنسبة لا تقل عن:
☐	١٥٪
☐	٢٠٪
☒	٢٥٪
☐	٣٠٪
☐	لا أعلم

١٥	يتم تقديم البيانات للدوائر المالية من تاريخ البدء بممارسة حرفة أو مهنة خاضعة للضريبة خلال:
☒	٣٠ يوماً
☐	٤٠ يوماً
☐	٥٠ يوماً
☐	٦٠ يوماً
☐	لا أعلم

١٦	على المكلفين بضريبة الدخل المقطوع أن يقدموا البيانات للدوائر المالية من بدء التوقف عن ممارسة الحرفة أو المهنة من قبل المكلف إراديا أو بسبب قاهر خلال:	☐ شهر ☐ ٣ أشهر ☒ ٦ أشهر ☐ ٩ أشهر ☐ لا أعلم
١٧	يجوز طي بعض تكاليف أو تحقيقات ضريبة الدخل المقطوع بقرار من:	☐ مدير المالية ☐ مدير الاستعلام الضريبي ☐ وزير المالية ☒ رئيس مجلس الوزراء ☐ لا أعلم

١٨	في حال عدم تقديم البيان عن البدء بممارسة حرفة أو مهنة خاضعة للضريبة تفرض غرامة تعادل:	☒ مثلي الضريبة المكلف بها ☐ ٣ أمثال الضريبة المكلف بها ☐ ٤ أمثال الضريبة المكلف بها ☐ ٥ أمثال الضريبة المكلف بها ☐ لا أعلم
١٩	تحدد نفقات وشروط إغلاق المنشأة الخاضعة لضريبة الدخل المقطوع بقرار من:	☐ مدير المالية ☐ مدير الاستعلام الضريبي ☒ وزير المالية ☐ رئيس مجلس الوزراء ☐ لا أعلم

20	كمكلف ضريبة دخل مقطوع، يجب أن أخضع لذات النسب الضريبية التي يخضع لها كبار التجار وكبريات الشركات	☐ موافق بشدة ☐ موافق ☐ غير متأكد ☐ غير موافق ☐ غير موافق بشدة
----	--	---

٢١	مقدار الضريبة التي أدفعها مقارنة بما يدفعه نظرائي في المهنة	☐ أكبر بكثير	☐ أكبر	☐ مساو	☐ أقل	☐ أقل بكثير
٢٢	مقدار الضريبة التي أدفعها معادلة تماما للسلع والخدمات العامة التي أحصل عليها	☐ موافق بشدة	☐ موافق	☐ غير متأكد	☐ غير موافق	☐ غير موافق بشدة
٢٣	مقدار الضريبة الذي أدفعه يخفض أرباحي وبالتالي يعيق تطوير مهنتي بشكل جوهري	☐ موافق بشدة	☐ موافق	☐ غير متأكد	☐ غير موافق	☐ غير موافق بشدة
٢٤	أنا راض تماما عن دفعي للضريبة	☐ موافق بشدة	☐ موافق	☐ غير متأكد	☐ غير موافق	☐ غير موافق بشدة
٢٥	تتعامل السلطات المالية بعدالة مع الجميع، ابتداء من كبار المكلفين وحتى باقي المكلفين وممارسي المهن العلمية	☐ موافق بشدة	☐ موافق	☐ غير متأكد	☐ غير موافق	☐ غير موافق بشدة
٢٦	السلطات المالية لديها القدرة على ضبط المؤسسات الصغيرة ومن يتلقون أجورا عن أعمالهم المهنية والمكتبية	☐ موافق بشدة	☐ موافق	☐ غير متأكد	☐ غير موافق	☐ غير موافق بشدة
٢٧	السلطات المالية لديها القدرة على ضبط المؤسسات الكبيرة والأفراد الأثرياء	☐ موافق بشدة	☐ موافق	☐ غير متأكد	☐ غير موافق	☐ غير موافق بشدة
٢٨	السلطات المالية عادلة معي عند تقدير إيراداتي السنوية	☐ موافق بشدة	☐ موافق	☐ غير متأكد	☐ غير موافق	☐ غير موافق بشدة
٢٩	السلطات المالية تراعي حقوقي بالكامل	☐ موافق بشدة	☐ موافق	☐ غير متأكد	☐ غير موافق	☐ غير موافق بشدة
٣٠	السلطات المالية تتحيز لصالح بعض المكلفين	☐ موافق بشدة	☐ موافق	☐ غير متأكد	☐ غير موافق	☐ غير موافق بشدة

٣١	السلطات المالية تتشاور معي قبل اتخاذ أي إجراء ضريبي بحقي			
	☐ موافق بشدة	☐ موافق	☐ غير متأكد	☐ غير موافق بشدة

٣٢	السلطات المالية واثقة من أنني ملتزم بالقوانين الضريبية			
	☐ موافق بشدة	☐ موافق	☐ غير متأكد	☐ غير موافق بشدة

٣٣	ألتزم بالقوانين الضريبية حتى وإن كانت ضد مصالح الشخصية			
	☐ موافق بشدة	☐ موافق	☐ غير متأكد	☐ غير موافق بشدة

٣٤	تقوم السلطات المالية بعملها على أكمل وجه			
	☐ موافق بشدة	☐ موافق	☐ غير متأكد	☐ غير موافق بشدة